

شرح
مُعَيَّنَةُ الْبَلَاغَةِ

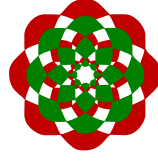
نظم الموطأ في البلاغة

نظم

أ.د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني

شرح

محمد بن سعيد ابن طوق المري



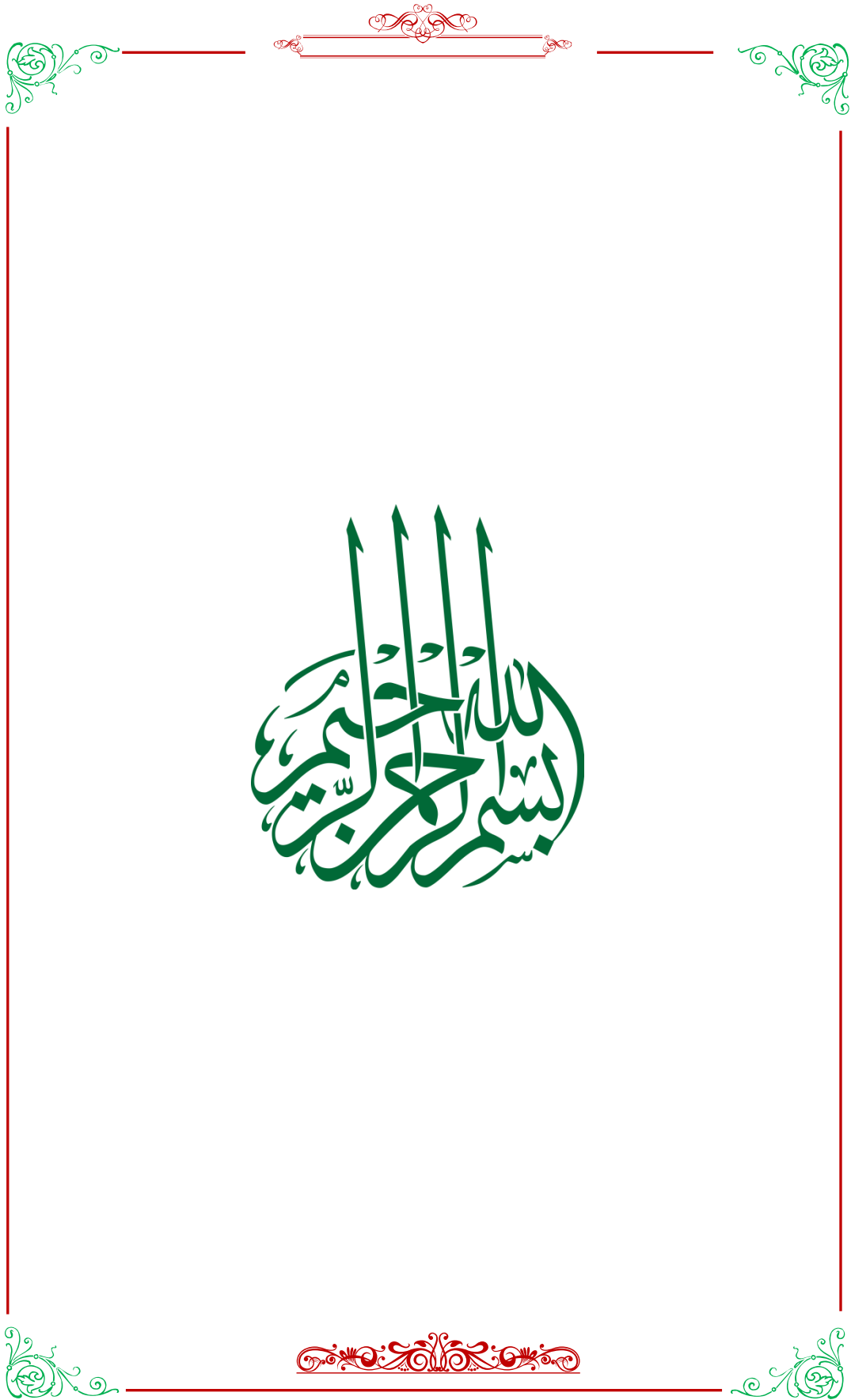
شَرْحُ
مِئَةِ الْبَلَاغَةِ
نَظْمُ الْمُوَطَّأِ فِي الْبَلَاغَةِ

نظم

أ.د. سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُيُونِيُّ

شرح

مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ ابْنِ طَوْقٍ الْمُرِّيَّ





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين^(١).

أمّا بعد فإنّ علم البلاغة من أجلّ العلوم قدرًا، وأعظمها فائدة؛ إذ به تُعرَف أسرارُ العربية، وتُبرَز دقائِقُها.

ومن أجل مقاصد هذا العلم: الوقوف على بلاغة القرآن، وأن تضع يدك على مواطن الإعجاز فيه، فهذا العلم يُمِيطُ اللُّثام عن وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن، ويجلّي محاسن النّظم التي جاء عليها هذا الكتاب العظيم؛ لذا أوّلاه العلماء عناية فائقة، وحُقَّ لهم العناية به؛ فإنّ علمًا تزداد به فهمًا لكتاب ربك، وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم لَحَرِيٌّ بك أن تقف معه وقوفًا طويلاً؛ حتى تنال مُبتَغاك، وتظفرَ بطلبتك، وتقضيَ منه نَهْمَتَكَ.

ومن غايات هذا العلم وفوائده: تذوّق الكلام البليغ، وتمييز جيد القول من رديئه، فعلم البلاغة هو معيارُ النّقدِ الكاشفُ عن خصائص الكلام البليغ، ولولا البلاغة ما عُرف كيف تبايُنُ الشعراء في شعرهم، والبلغاء في كلامهم.

ومن غاياته وفوائده: اقتدارُ دارسه على تأليف الكلام البليغ، ومعرفة ما يلائم السياق، وأن يضع كلامه الموضع الذي تقتضيه البلاغة من تقديم أو تأخير، أو ذكر أو حذف، أو تعريف أو تنكير، ونحو ذلك.

وقد ذكر ابن الأثير رحمه الله في ديباجة «المثل السائر»: «أنّ علم البيان -يعني: علم

(١) أصل هذه الأوراق شرح صوتي على مئة البلاغة كان في شهر صفر عام ١٤٤٧هـ، وقد اطلع الشارح

على هذه الأوراق قبل نشرها، فراجعها وأعاد صياغة مواضع يسيرة منها بما يناسب الكتاب المقروء.

(رابط الشرح الصوتي) (رابط آخر للشرح الصوتي) (رابط الشرح على اليوتيوب).

البلاغة- لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام»، يريد رحمه الله أنه كما أن مسائل الفقه مبنية على قواعد أصول الفقه، فبقدر جريان هذه الأحكام على قواعد أصول الفقه تكون صحتها، وتكون جودة فقه العالم المتصدي لتقرير الأحكام الشرعية، فذلك الشاعر والنَّاثِر يُراعي في شعره ونثره قواعد علم البلاغة، وبقدر توخيه قواعد علم البلاغة، وأن يضع كلامه الوضع الذي تقتضيه قواعد هذا العلم؛ تكون جودة شعره ونثره، ويكون لكلامه موقعه من القلوب.

وهذه مُدارسة لمنظومة من المنظومات المختصرة النافعة في هذا العلم، وهي «مِئَّةُ الْبَلَاغَةِ»، لفضيلة الشيخ: سليمان بن عبدالعزيز العيوني حفظه الله، وأدام نفعه، وأجرى الخير على يديه.

وهي منظومة سهلة العبارة، حسنة السبك، في مئة بيت، تصلح أن تكون مفتاح البداية وذوق الحلاوة في علم البلاغة، وهي على وجازتها تقف بك على علوم البلاغة الثلاثة: «المعاني، والبيان، والبديع»، والمهم من مسائلها، التي تحسن معرفتها بطالب هذا الفن.



قال المصنف:

قَالَ سُلَيْمَانُ الْعُيُونِي: الْحَمْدُ ١-١ لِلَّهِ -جَلَّ رُبُّنَا- وَالْمَجْدُ
نُفَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبِّي ٢-٢ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَالصَّحْبِ
وَهَذِهِ (مِئَّةُ الْبَلَاغَةِ) ٣-٣ نَظْمُ الْمُؤَطَّاءِ الْوَاضِحِ الصِّيَاغَةِ



ابتدأ -وفقه الله- بالحمدلة، والصلاة والسلام على النبي وعلى آله وصحبه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم، وهي من آداب التصنيف.

وذكر اسمه في أول النظم، وهو من المهمات؛ فقد تقرر أن الكتب التي جهل مؤلفوها،

ولم يعلم مع ذلك صحة ما فيها لا يوثق بها.

قوله: «ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبِّي»: أصله: يا رَبِّي، حذف حرف النداء للعلم به، وهو كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]: أي يا رَبِّ اجْعَلْنِي، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧]: أي يا رَبَّنَا، قال الحريري في «ملحة الإعراب»:

وَحَذَفُ (يَا) يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

أي يا رَبِّ استجب دعائي.

ثم ذكر اسمها فقال: «وَهَذِهِ مِئَّةُ الْبَلَاغَةِ»، نسبة إلى عدد أبياتها، وهو يتضمَّن الترغيب في العناية بها حفظاً ودراسة؛ لأنَّ أبياتها لا تتجاوز مئة بيت.

ثمَّ بيَّن أصلها فقال: «نَظْمُ الْمُوطَا الْوَاضِحِ الصِّيَاغَةِ»، أصلها: كتاب «الموطأ في البلاغة» للنَّازم نفسه - وفَّقَه الله وسدَّده -، اكتفى فيه ببقاوة علم البلاغة؛ فذكر أصول هذا الفن، ومهمَّات مسائله التي رآها مناسبة للمبتدئ في دراسة البلاغة، وحرَّص فيه على سهولة العبارة، ووضوح الصياغة.



قال الصنف:

«تَعْرِيفُ الْبَلَاغَةِ».

بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ ١-٤ قَوْلًا فَصِيحًا سَالِمًا مُبِينًا
مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الْأَحْوَالِ ٢-٥ وَعِلْمُنَا وَالذَّوْقُ رَأْسُ الْمَالِ



في البيت مسألتان:

إحداهما: تعريف البلاغة، وذلك في قوله: «بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا فَصِيحًا سَالِمًا مُبِينًا مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الْأَحْوَالِ»، فالبلاغة: هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

قوله: «سَالِمًا مُبِينًا»: نعتٌ للفصيح، فالكلام الفصيح: هو السالم المبين؛ السالم: أي السالم من مخالفة الأحكام اللغوية، ومن ثَقُلَ النطق، والمبين: أي الواضح المعنى.

وبهذا تعلم: أنَّ الكلام الفصيح هو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

الشرط الأول: موافقة الأحكام اللغوية، فمخالفة الأحكام اللغوية تُخِلُّ بالفصاحة، فمثلاً: في قول القائل: «أَكْرَمَ أبوه زيدًا»، هذا كلام غير فصيح؛ لأنَّ الضمير فيه عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وبيانه: أن «زيدًا» متأخر في اللفظ عن قوله: «أبوه»، وهو متأخر أيضًا في الرتبة؛ لأنَّ رتبة المفعول به بعد رتبة الفاعل، وقد عاد عليه الضمير وهو الهاء، والمشهور عند النحاة: منع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ

مثال ثانٍ لمخالفة الأحكام اللغوية: قول الرَّاَجَز:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

القانون الصرفي يقتضي أن تقول: الْأَجَلُّ، فالإدغام هنا واجب، والموصوف بعدم الفصاحة هنا: هو الكلمة: «الْأَجَلُّ»، وفي المثال السابق: الكلام: «أَكْرَمَ أبوه زيدًا»، فالفصاحة وعدمها قد توصف بها الكلمة، وقد يوصف بها الكلام.

مثال ثالثٌ لمخالفة الأحكام اللغوية: قولهم: بَرَّرَ عَمَلَهُ: أي سَوَّغَهُ، فكلمة: «بَرَّرَ» هنا غير فصيحة؛ لأنها لم تَرُدْ بهذا المعنى في معجمات اللغة.

الشرط الثاني: سهولة النطق، فثِقُلُ النطق قبيحٌ مُخِلٌّ بالفصاحة، وقد يكون ثقل النطق في الكلمة، وقد يكون في الكلام؛ مثال الكلمة غير الفصيحة لثقل النطق بها «الْهُعْخُعُ»، في قول أعرابي: «تَرَكْتُ نَاقَتِي تَرْعَى الْهُعْخُعَ»، وهو نبت ترعاه الإبل، فهي كلمة غير فصيحة لثقل النطق بها.

مثال آخر: مُسْتَشْزِرَات، في قول امرئ القيس في «معلقته»:

عَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ

فكلمة: «مُسْتَشْزِرَات» غير فصيحة لثقل النطق بها، ومعنى: مُسْتَشْزِرَات: مرتفعات،

ويُروى: مُسْتَشْرَرَات: بفتح الزَّاي: أي مرفوعات.

ومثال الكلام غير الفصيح لثقل النطق به: قول بعضهم:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ^(١) وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

فقوله: «قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ»: كلام غير فصيح، مع فصاحة كلماته، فإذا نظرت إلى كل كلمة على حدة وجدتها فصيحة، لكن اجتماعها أوجب ثقلها على اللسان، فاختلت فصاحة الكلام.

الشرط الثالث: وضوح المعنى، فغرابة الكلمة وتعقيد المعنى مُخِلٌّ بالفصاحة، والمقصود بالغرابة: أن تكون الكلمة غير ظاهرة المعنى؛ بحيث يُحتاج لمعرفة معناها إلى البحث عنها في كتب اللغة، والمراد: غرابتها على العرب الخُلَص لا على العامة.

ومنه ما يُروى عن بعض النُّحاة أنه سقط عن حمارة؛ فاجتمع الناس عليه، فقال: «مَا لَكُمْ تَكَأَكُتُمْ عَلَيَّ كَتَاكُتِكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ، افرْتَقِعُوا عَنِّي»، التَّكَأَكُتُ: الاجتماع، افرْتَقِعُوا: تَنَحَّوْا وتَفَرَّقُوا، يقول: ما لكم اجتمعتم عليَّ اجتماعكم على مجنون، تَنَحَّوْا عَنِّي.

ومن أمثلة الكلام غير الفصيح لعدم وضوح المعنى: قول الفرزدق يمدح إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

أصل الكلام: ما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مُمْلَكًا أبو أمِّه أبوه، أي أن الملك أبو أمِّه أبو الممدوح، إذا ما قرابة الممدوح للملك؟ الجواب: خاله، لكن في الكلام تعقيد في اللغة، خفي به المعنى فاختلت فصاحته، فهو كلام غير فصيح لأنه غير واضح الدلالة على المعنى الذي أراده الفرزدق.

فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في الكلام، وهي: موافقة الأحكام اللغوية، وسهولة النطق،

(١) روي برفع "قفر" على أنه نعت مقطوع، وروي بالجذر، وعلى الجذر يكون في البيت إقواء وهو من عيوب الشعر.

ووضوح المعنى؛ فهو كلام فصيح، فإذا كان مع ذلك مطابقاً لمقتضى الحال؛ فهو الكلام البليغ، وبهذا تعلم أن بلاغة الكلام تحصل باجتماع أمرين:

أولهما: فصاحة الكلام، وهو الذي ذكره في قوله: «بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا فَصِيحًا سَالِمًا مُبِينًا».

والآخر: مطابقته لمقتضى الحال، وهو الذي ذكره في قوله: «مُطَابَقًا لِمُقْتَضَى الْأَحْوَالِ». **والحال:** هو الأمر الداعي لإيراد الكلام على صورة مخصوصة، وهذه الصورة المخصوصة هي مقتضى الحال، فمثلاً: كون مخاطبك منكراً يقتضي تأكيد الكلام، فالإنكار حال، والتوكيد مقتضى الحال. وكون مخاطبك ذكياً يقتضي الإيجاز، فالذكاء حال، والإيجاز مقتضى الحال. وكون مخاطبك يواجه خطراً مفاجئاً هذه حال تستدعي أن تختصر له الكلام، وتحذف كل ما يمكن حذفه، فتقول لمن أمامه حفرة لم يرها تخشى أن يسقط فيها: «حفرة»، وتحذف «أمامك»، فلا تطول كلامك فيسقط قبل أن يفهم عنك ما تريد أن تحذره منه. وكون المقام مقام مدح هذه حال تقتضي أن يُطَبِّبَ المتكلم في ذكر صفات الممدوح، ويقتصد في غيرها، فإذا ابتدأ بالنسيب فلا يُطِيل فيه، ولا يكون كذلك الأعرابي الذي وفد على نصر بن سيار ليمدحه فقال قصيدة مئة بيت منها في الغزل، ثم ختم ببيتين مدحه بهما في آخر القصيدة، فقال له نصر: والله ما تركت قافية لطيفة، ولا معنى حسناً إلا شغلت به نسيبك دون مدحك، فإن أردت مدحي فاقتصد في النسيب، فقال: سأصلح من غدٍ إن شاء الله، فجاءه من الغد بقصيدة جعل النسيب فيها في شطر بيت، والباقي في مدح نصر، قال:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لِأُمِّ الْغَمْرِ دَعُ ذَا وَحَبْرَ مِدْحَةٍ فِي نَصْرِ

فقال له نصر: لا ذاك ولا هذا، ولكن بين الأمرين.

مثلاً: أنشد منشد في زفاف قصيدة آخرها:

فَلَيْتَ شِعْرِي وَالدُّنْيَا مُفَرَّقَةً بَيْنَ الْأَنَامِ وَأَيَّامِ الْوَرَى دَوْلُ
هَلْ تَرْجِعُ الدَّارُ بَعْدَ الْبُعْدِ آنَسَةً أَمْ هَلْ تَعُودُ لَنَا أَيَّامُنَا الْأَوَّلُ

هذا كلام فصيح؛ لكن هل هو بليغ؟ الجواب: غير بليغ؛ لأنه غير مطابق لمقتضى الحال.
 قيل لبشار بن برد: إِنَّكَ لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت، فقال: وما ذاك؟ قالوا: بينما
 أنت تُثير النَّقْع وتخلع القلوب إذ تقول:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضَبَةً مُضَرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تُمْطِرَ الدَّمَ
 نراك تقول:

رَبَابَةٌ رَبَّةُ الْبَيْتِ تَصُبُّ الْخَلَّ فِي الزَّيْتِ
 لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وَدِيكَ حَسَنُ الصَّوْتِ

فقال: لكل وجه وموضع؛ فالقول الأول جدُّ، وهذا قلته في جاريتي ربابة، وأنا لا أكل البيض
 من السوق، فربابة هذه لها عشر دجاجات وديك، فهي تجمع البيض وتحفظه، فهذا عندها
 أحسن من قول: «فَقَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ» عندك.

وبهذا يتضح أنَّ من المهم لمن أراد أن يعرف بلاغة القرآن: أن يعرف الحال التي نزلت
 فيها الآيات من أسباب نزول، ومكي، ومدني.

مثلاً: إذا عرفت أن خطاب بني إسرائيل في أول سورة البقرة نزل في أول الهجرة، وأن
 سورة الجمعة نزلت بعد عام خيبر؛ تبين لك الفرق الشاسع والبون الواسع في الخطاب بين
 قوله تعالى في سورة البقرة التي نزلت في أول الهجرة: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي
 أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وبين قوله تعالى في سورة الجمعة
 بعد أن نقضوا العهود وغدرُوا: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ
 أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥].

قوله: «وَعِلْمُنَا وَالذُّوقُ رَأْسُ الْمَالِ»: هذه المسألة الأخرى في البيتين، أشار بها إلى أنَّ
 العلم بقواعد البلاغة لا يكفي البليغ الأديب؛ بل ينبغي له بضميمة ذلك: أن يحرص على
 تنمية ذوقه، وذلك بالاشتغال بالكلام البليغ قراءةً وحفظاً وسماعاً، فإنَّ الكلام من الكلام؛
 الكلام الذي تقوله وتكتبه وتنظمه هو من الكلام الذي تقرأه وتحفظه وتسمعه، فمن تعود

القراءة للكلام العالي؛ جادت قريحته بنحو ما يقرأ. لكن ينبغي أن تعتني أولاً بأفصح الكلام وأبلغه: وهو القرآن الكريم، ثم بالصحيح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتستكثر مع ذلك من المحفوظ، فتحفظ ما يروك من الشعر الممتقى المختار، وتكثر من القراءة في كتب الأدب، ولا بد أن يضم المتأدب إلى القراءة الأدبية الواسعة: تحصيل ما لا بد منه من مسائل النحو التي يسلم بها من اللحن في الكلام، ومن مسائل الصرف التي يسلم بها من الغلط في بنية الكلمة، ومن مسائل البلاغة التي يتذوق بها الكلام؛ فيدرس مختصراً في النحو، وفي الصرف، وفي البلاغة، فإذا حصل ذلك مع القراءة الأدبية الواسعة أعانه ذلك على أن يعبر عن مكنوناته وخلجات نفسه تعبيراً واضحاً مبيناً، يأخذ بأطراف الحسن، ويتزین بحلى الفصاحة، وقد قال الرافعي: «ما أرى أحداً يفلح في الكتابة والتأليف إلا إذا حكم على نفسه حكماً نافذاً بالأشغال الشاقة الأدبية، كما تحكم المحاكم بالأشغال الشاقة البدنية».

واعلم أنك لن تنمي ملكة الأدب في نفسك وتقومها بمثل إدمان القراءة المتأنية لكتب الأدب الحرة الأصيلة، مع حفظ ما تستحسنه مما يمر بك من الأشعار، وتكرار ما تستعذبه من الأخبار، ولن تزال كذلك ترتع في رياض الأدب، وتكرع من حياضه، وتنتقل من كتاب إلى كتاب، حتى ينقاد منك الطبع، وتنهض الملكة، وترى جمال اللسان، وترتاض على البيان، ويجري قلمك على السداد، وتمدك القريحة بالأمداد.

فلا بد للأديب من هذين الأمرين معاً، وهما: العلم بقواعد البلاغة، وتنمية الملكة الأدبية بكثرة القراءة في كتب الأدب على الوجه السابق، فهذان هما رأس مال الأديب.



قال المصنف:

«عُلُومُ الْبَلَاغَةِ».

ثَلَاثَةُ عُلُومٍ هِيَ: الْمَعَانِي ٦-١ ثُمَّ الْبَدِيعُ وَالْبَيَانُ الثَّانِي



يَبَيِّنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ عُلُومَ الْبَلَاغَةِ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْمَعَانِي.

وَالثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ.

وَالثَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ.

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ الْبَلَاغِيْنَ جَعَلُوا لِمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ عِلْمًا سَمَّوْهُ: عِلْمُ الْمَعَانِي، وَهُوَ أَهْمُهَا، وَلَوْضُوحِ الْمَعْنَى وَالسَّلَامَةِ مِنَ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمًا سَمَّوْهُ: عِلْمُ الْبَيَانِ، وَهُوَ يَتْلُو عِلْمَ الْمَعَانِي فِي الْأَهْمِيَّةِ، ثُمَّ وَجَدُوا أُمُورًا يَزِيدُ بِهَا حَسْنَ الْكَلَامِ فَوَضَعُوا لَهَا عِلْمًا سَمَّوْهُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ؛ فَصَارَتِ الْعُلُومُ ثَلَاثَةً.

وَالْجَادَّةُ فِي كِتَابِ الْبَلَاغَةِ: ذَكَرْتُ هَذِهِ الْعُلُومَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ: الْمَعَانِي، ثُمَّ الْبَيَانِ، ثُمَّ الْبَدِيعِ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ -وَفَّقَهُ اللَّهُ- سَلَكَ طَرِيقًا غَيْرَ هَذِهِ؛ فَقَدَّمَ فِي «الْمَوْطَأِ فِي الْبَلَاغَةِ»، وَفِي «مِثْقَةِ الْبَلَاغَةِ» -وَالنَّظْمُ تَبَعٌ لِلْمَنْظُومِ- عِلْمَ الْبَدِيعِ لِسَهُولَتِهِ وَقِلَّةِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَأَخَّرَ عِلْمَ الْمَعَانِي لِكَوْنِهِ أَهَمُّ هَذِهِ الْعُلُومِ وَلَطُولِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَعِلْمَ الْبَيَانِ وَسَطَ بَيْنَهُمَا؛ فَهُوَ أَقْصَرُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي وَأَسْهَلُ مِنْهُ.



قال الصنف:

«الْعِلْمُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ».

عِلْمُ الْبَدِيعِ حَسَّنَ الْكَلَامَ ٧-١ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى إِذَا اسْتَقَامَا
فَاللَّفْظُ كَالسَّجْعِ وَكَالْجِنَاسِ ٨-٢ وَرَدَّ الْأَعْجَازِ وَالْإِقْتِبَاسِ
وَالْمَعْنَوِيَّ اللَّفْظُ الْإِنْفِاتُ ٩-٣ وَحُسْنُ تَغْلِيلِ وَتَوْرِيَاتُ



هذا العلم الأول: وهو علم البديع.

تكلم الناظم - وفقه الله - عن علم البديع في ثلاثة أبيات:

البيت الأول: عرّف فيه علم البديع وذكر نوعيه.

والبيت الثاني: ذكر فيه أربعة من المحسنات اللفظية.

والبيت الثالث: ذكر فيه أربعة من المحسنات المعنوية.

قوله: «عِلْمُ الْبَدِيعِ حَسَّنَ الْكَلَامَ»: علم البديع يدرس محسنات الكلام التي تزيده جمالاً.

قوله: «بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى»: هذا بيان لنوعي المحسنات: وهي المحسنات اللفظية، والمحسنات المعنوية، فالمحسنات اللفظية: هي التي يُقصد بها تحسين اللفظ، والمعنوية: هي التي يُقصد بها تحسين المعنى.

قوله: «إِذَا اسْتَقَامَا»: أي: إذا كان غير متكلف، فشرط علم البديع: أن يكون مستقيماً غير متكلف، فإن كان متكلفاً كان سمجاً مُستكرهاً.

قوله: «فَاللَّفْظُ كَالسَّجْعِ وَكَالْجِنَاسِ وَرَدَّ الْأَعْجَازِ وَالْإِقْتِبَاسِ»: ذكر في هذا البيت أربعة أنواع من المحسنات اللفظية:

الأول: السَّجْع، والسَّجْع: تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، والفاصلة: هي الكلمة الأخيرة في القطعة من الكلام، ومن السَّجْع: قول الحريري: «يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»، بين قوله: «لفظه»، وقوله: «وعظه»: سجع. ومنه قولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ».

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ١-٤]، والأحسن ألا يُسمَّى ما كان منه في القرآن: سَجْعًا؛ بل يقال فيه: توافق الفواصل، قال السيوطي في «ألفيته» في البلاغة:

وَفِي الْقُرْآنِ قُلُ فَوَاصِلٌ وَلَا يُقَالُ أَسْجَاعٌ فَعَنْهَا قَدْ عَلَا

لأنَّ السَّجْعَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لَهْدِيرِ الْحَمَامِ، وَالْقُرْآنُ يَشْرَفُ عَنْ أَنْ يَسْتَعَارَ لَهُ لَفْظٌ هُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ لَطَائِرٌ؛ وَلِأَنَّ السَّجْعَ كَانَ مِنْ شِعَارِ الْكُهَّانِ.

وأخذوا اسم الفواصل من قوله تعالى: ﴿كِتَابٍ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣]، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ»^(١)، من صحابيِّ الحديث؟ الجواب: عبدالله بن سلام، وهذا من حسن الانسجام.

الثاني: الجِنَاسُ: وهو تشابه اللفظين في التلُّفُّظ مع اختلافهما في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ [الروم: ٥٥]: أي القيامة، ﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]: أي غير مدة من الزمن، وهذا جناس تام.

ولا يؤثر في الجنس التام الاختلاف في التعريف والتكثير، فكون الساعة الأولى معرفة

(١) أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٤٨٥)، وابن ماجه في «السنن» (١٣٣٤) من حديث عبدالله بن سلام رضي الله عنه.

بـ«أل»، والثانية غير معرّفة لا يمنع أن يكون جناسًا تامًا.

وقيل: إنه لم يقع في القرآن جناس تام إلا ما في هذه الآية، ذكره السيوطي في «الإتقان»، وفي «معترك الأقران في إعجاز القرآن»، ثم ذكر أن الحافظ ابن حجر استنبط آية أخرى: وهي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي

الْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤]، يذهب بالأبصار: أي بالعيون، لأولي الأبصار: أي العقول.

ومن الجناس أيضًا: قوله صلى الله عليه وسلم: «وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ»^(١)، «في» الأولى: حرف، والثانية: اسم، بدليل:

دخول حرف الجر عليها.

ومن الجناس قول الشاعر:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

«فإنه يحيا» هذا فعل، «لدى يحيى بن عبد الله» يحيى الثانية: اسم، فهذا جناس تام.

النوع الآخر من الجناس: هو الجناس غير التام؛ وهو ما حصل فيه اختلاف إمّا في نوع الحروف، أو عددها، أو هيئتها - أي الحركات والسكنات -، أو ترتيبها.

قد يكون الاختلاف في نوع الحرف؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ينهون، وينأون، هذا جناس غير تام لاختلاف نوع الحرف.

وقد يكون الاختلاف في عدد الحروف؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠]، الساق، والمساق، الفرق بينهما: في زيادة الميم في المساق، فهذا جناس غير تام.

وقد يكون الاختلاف في هيئة الحروف - أي في الحركات والسكنات - نحو قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، الجُنْب، والجُنْب، الحروف واحدة،

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٦)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وعدها واحداً؛ لكن الاختلاف هو في هيئة الحروف، فهذا جناس غير تام.

وقد يكون الاختلاف في ترتيب الحروف؛ نحو قولهم: «حُسامُهُ فَتَحَ لِأُولِيائِهِ، حَتَفَ لِأَعْدَائِهِ»، فَتَحَ، وَحَتَفَ، الخلاف إنما هو في ترتيب الحروف، فَتَحَ: فَاءٌ، فَتَاءٌ، فَحَاءٌ، حَتَفَ: حَاءٌ، فَتَاءٌ، فَفَاءٌ، على العكس، فَهَذَا جِنَاسٌ غَيْرُ تَامٍ.

قوله: «وَرَدُّ الْأَعْجَازِ»: المحسن اللفظي الثالث: رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ؛ بَأَن يُجْعَلَ أَحَدُ اللفظين في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، تَخْشَى: ابْتَدَى بِهَا الْكَلَامَ، وَخَتَمَ بِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «سَائِلُ اللَّيْمِ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ»، هَذَا رَدٌّ لِلْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ، «سَائِلٌ» ابْتَدَى بِهَا الْكَلَامَ، وَخَتَمَ بِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ الشَّاعِرُ:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى سَرِيعِ

«سريع»: ابْتَدَى بِهَا الْكَلَامَ، وَخَتَمَ بِهَا.

وتوسَّع فيه المفسرون موافقين في ذلك متقدمي البلاغيين، فجعلوا منه كَلَّ رَدُّ لَأَعْجَازِ الْكَلَامِ عَلَى مَا تَقَدَّمَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢]، بُدِئَ الْكَلَامُ بِذِكْرِ الْوَصِيَّةِ، وَخَتَمَ بِذِكْرِهَا.

وكذلك في سورة الحشر أولها: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ١]، وَآخِرُهَا: ﴿يَسْبِحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وللسيوطي كتابٌ اسمه: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»، يَبَيِّنُ فِيهِ التَّنَاسُبَ وَالتَّأَلُّفَ بَيْنَ مَطْلَعِ السُّورَةِ وَآخِرِهَا فِي جَمْهُورِ سُورِ الْقُرْآنِ.

قوله: «وَالِإِفْتِباسِ»: المحسن اللفظي الرابع: هو الاقتباس؛ والاقتباس: أَن يُضَمَّنَ الْكَلَامُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ مِنْهُ، قَالَ الْأَخْضَرِيُّ فِي «الْجَوْهَرِ

المكنون:

الإِقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلَامُ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الْأَنَامِ

أَمَّا حَكْمُهُ: فَهُوَ فِي النَّثْرِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا فِي الشَّعْرِ فَجَائِزٌ أَيْضًا عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، لَكِنْ مَا كَانَ فِيهِ امْتِهَانٌ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَوَضْعٌ لَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا اللَّائِقِ بِهَا؛ فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ.

من أمثلة الاقتباس: قول الشاعر:

يَتَمَنَّى الْمَرْءُ فِي الصَّيْفِ الشِّتَا فَإِذَا جَاءَ الشُّتَا أَنْكَرَهُ
لَا بِذَا يَرْضَى وَلَا يَرْضَى بِذَا قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ

هذا اقتباس من القرآن.

ومنه قول الشاعر:

لَا تُعَادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الْوَطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ خَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ

وهذا اقتباس من السنة من قوله صلى الله عليه وسلم: «وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ»^(١).

والتغيير اليسير مغتفر؛ لأنه ليس المقصود: ذكر الآية أو الحديث؛ بل المقصود: الإشارة

إليهما، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونِ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرَوْجُوهُ، إِلَّا

تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ»^(٢)، وورد: «وَفَسَادٌ كَبِيرٌ»^(٣)، قال السيوطي: «فيه

حجة لجواز تغيير بعض النظم بإبدال كلمة بأخرى، وبزيادة ونقص كما يفعله أهل الإنشاء

كثيرًا؛ لأنه لا يقصد به التلاوة والقراءة، ولا إيراد النظم على أنه قرآن»، يعني: بل المقصود:

(١) أخرجه الترمذي في «الجامع» (١٩٨٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في «الجامع» (١١٢٣)، وابن ماجه في «السنن» (١٩٦٧) من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٤٨١) من حديث أبي حاتم المزني رضي الله عنه.

الإشارة إلى الآية، أو الحديث، قال في «الجواهر المكنون»:

وَجَائِزٌ لِّوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لَا مَعْنَاهُ

ومن الاقتباس من القرآن: قول الحريري: «فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب» اقتبسه من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

ومن الاقتباس من السنة: قول الحريري: «شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يزجوه!»، اقتبسه من قوله صلى الله عليه وسلم حين لقي الكفار يوم حنين: وأخذ كفًا من حصباء فرماه في وجوههم وقال: «شاهت الوجوه»^(١)، كما في «صحيح مسلم».

ومن جميل الاقتباس قول السيوطي:

عَابَ إِمْلَائِي الْحَدِيثَ رِجَالٌ قَدْ سَعَوْا فِي الضَّلَالِ سَعْيًا حَيْثَا
إِنَّمَا يُنْكِرُ الْأَمَالِي قَوْمٌ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا

قوله: «وَالْمَعْنَوِيُّ اللَّفُّ الْإِلْتِفَاتُ وَحُسْنُ تَعْلِيلٍ وَتَوْرِيآتُ»: ذكر في هذا البيت أربعة أنواع من المحسنات المعنوية:

الأول: اللَّفُّ والنَّشْرُ؛ وهو ذكر متعدي، ثم ذكر ما لكل واحد من أحاد هذا المتعدد من غير تعيين؛ ثقةً بأنَّ السامع يردُّه إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣]، ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾: أي في الليل، ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾: أي في النهار، ذُكِرَ كُلُّ من الليل والنَّهار، ثم ذكر السكون المناسب لليل، وابتغاء الفضل المناسب للنهار دون تعيين، وهذا لفٌّ ونشر مرتب؛ لأنَّ الأول للأول، والثاني للثاني.

وقد يكون غير مرتب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا إِنَّا

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٧٧٧).

أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ نَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿[الإنسان: ٣-٥]، ذكر الشاكر والكفور، ثم ذكر العذاب المناسب للكفور، ثم النعيم المناسب للشاكر.

ومن اللَّفِّ والنَّشْرِ ما في سورة العنكبوت في قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، ثم قال تعالى: ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾ [العنكبوت: ٣٩]، ثم قال تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾ [العنكبوت: ٤٠]؛ وهم عاد، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ﴾ [العنكبوت: ٤٠]؛ وهم ثمود، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]؛ وهو قارون، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَفْنَا﴾ [العنكبوت: ٤٠]؛ فرعون، ووزيره هامان، ذكر الله من اللَّفِّ والنَّشْرِ: ابن كثير - رحمه الله تعالى - في «تفسيره»، وهو لفٌّ ونشْرٌ مُرْتَّبٌ.

قوله: «الِإِلْفَاتُ»: المحسَّن المعنوي الثاني: هو الالتفات، والالتفات: هو التعبير بواحد من الأساليب الثلاثة: التكلُّم، والخطاب، والغيبة، بعد التعبير بأسلوب آخر منها؛ بأن يعبر بالخطاب، ثم ينتقل إلى الغيبة، فينتقل من واحد من هذه الثلاثة إلى آخر منها.

مثاله المشهور عند البلاغيين: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾: الأسلوب أسلوب خطاب، ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٢٢]: أسلوب خطاب، ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]: انتقل من الخطاب إلى الغيبة، هذا يسمَّى: التفاتاً.

والالتفات له غرض عام: وهو تنشيط السامع وجذب انتباهه، وله غرض خاص لكل موضع بخصوصه، فلكل مثال غرضه الذي يلمح من النظر في السياق، وما يقتضيه الحال، قال في «الجواهر المكنون»:

وَالِإِلْفَاتُ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ
بَعْضِ الْأَسَالِبِ إِلَى بَعْضٍ قِمْنِ
وَالْوَجْهُ الْإِسْتِجْلَابُ لِلْخِطَابِ

هذا الغرض عام.

وَنُكْتَةٌ تَخُصُّ بَعْضَ الْبَابِ

هذا الغرض خاص.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤]، هنا الأسلوب أسلوب غيبة؛ لأنَّ الاسم الظاهر معدودٌ من أسلوب الغيبة. ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، انتقل من الغيبة في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، إلى الخطاب في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والنكته العامة: هي تنشيط السامع وجذب انتباهه. ولا بدَّ من نكته خاصة، والنكته الخاصة هنا: هي أن العبد إذا حمد الله تعالى وأثنى عليه ومجَّده بما في أول سورة الفاتحة؛ فكل صفة من هذه الصفات تبعث على شدة الإقبال على الله سبحانه وتعالى، فيشعر العبد حينئذ بعظمة الله فيقبل عليه بالخطاب.

قوله: «وَحُسْنُ تَعْلِيلٍ»: المحسن المعنوي الثالث: حسن التعليل؛ وهو أن يُدعى لوصفٍ علَّةً مناسبةً له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقيٍّ، كقول المتنبي:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذُّنَابُ

علَّة قتل الأعداء: هي دفع مضرَّتهم، لكنَّ المتنبي يقول: إنَّ الممدوح لا يقتل أَعَادِيَهُ ليدفع مضرَّتهم؛ وإنَّما يقتل أَعَادِيَهُ لكرمه؛ لأنَّه يخشى أن يخيب رجاء الذناب في لحوم من سيقتلهم من الأعداء، فادَّعى المتنبي لهذا الوصف -وهو قتل الأعداء- علَّةً باعتبارٍ لطيف غير حقيقي.

ومن لطيف هذا الباب: أن المازري رحمه الله كان جالساً مع أصحابه، فدخل شعاع شمس من كُوة الحائط وأصاب رجله، فقال: «هذا شعاع منعكس»، وهذا الكلام يصلح شطراً بيت من مجزوء الرجز، وكان في المجلس طالب سريع البديهة؛ فأحسن في التعليل، قال:

هَذَا شُعَاعٌ مُنْعَكِسٌ لِئَلَّا لَا تَلْتَبِسَ
لَمَّا رَأَى عُنْصُرًا مِنْ كُلِّ عِلْمٍ يَنْبَجِسُ
أَتَى يَمْدُ سَاعِدًا مِنْ نُورِ عِلْمٍ يَفْتَبِسُ

ادّعى أن شعاع الشمس دخل من كوة الحائط؛ ليقبّس شيئاً من نور علم المازري رحمه الله.

ومما يُستظرف ويُستظرف في هذا الباب: ما وقع لابن عَنِّين الشاعر؛ فإنه حضر مرة مجلس بعض العلماء بخراسان، والعالم على المنبر، فجاءت حمامة خلفها جارح يطاردها، فألقت نفسها على العالم كالمستجيرة به، فرجع عنها الجارح، فأنشأ ابن عَنِّين على البديهة:

جَاءَتْ سُلَيْمَانَ الزَّمَانِ حَمَامَةٌ وَالْمَوْتُ يَلْمَعُ مِنْ جَنَاحِي خَاطِفٍ
مَنْ نَبَأَ الْوَزَقَاءَ أَنَّ مَحَلَّكُمْ حَرَمٌ وَأَنَّكَ مَلَجَأٌ لِلْخَائِفِ

وقد تكلم عن هذا المحسن الشيخ عبد القاهر الجرجاني في «أسرار البلاغة»، وذكر جملة من بديع أمثله.

قوله: «وَتَوَرِيَاتُ»: المحسن المعنوي الرابع: التورية، وتسمى: الإيهام؛ وهي أن يُطلق لفظاً له معنيان قريبٌ وبعيدٌ، ويُراد البعيدُ منهما، سُمِّيَ تورية؛ لأنَّ المورِّي يريد شيئاً ويظهر غيره، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قلماً يريد غزوة إلا ورَّى بغيرها: أي أظهر أنه يريد غيرها.

وسُمِّيَ إيهاماً؛ لأنَّ المتكلم يوهم إرادة المعنى القريب، وهو يريد المعنى البعيد.

من أمثله: ما في «صحيح البخاري» من حديث الهجرة، وفيه: «فَلَقِيَ الرَّجُلُ أَبَا بَكْرٍ فَيَقُولُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ؟ فَيَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ يَهْدِينِي السَّبِيلَ، قَالَ: فَيَحْسِبُ الْحَاسِبُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي الطَّرِيقَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي سَبِيلَ الْخَيْرِ»^(١).

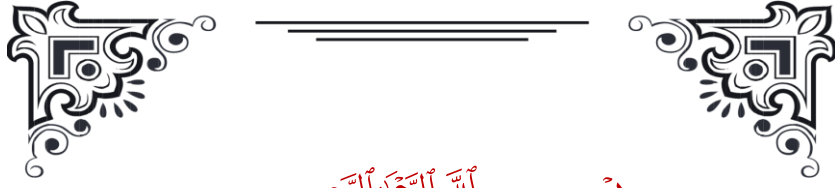
ومنه ما يُروى في السيرة: لما سأل شيخُ النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه قبل بدر: ممَّن أنتما؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «نَحْنُ مِنْ مَاءٍ»^(٢)، قال الشيخ: ما مِنْ ماء؟! مِنْ ماء العراق؟

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٩١١).

(٢) ينظر: «المغازي» للواقدي (١/ ٥٠)، و«السيرة» لابن هشام (٣/ ١٦٣).

وهذا من التوريات البديعة، وهو يحتمل معنيين:
أولهما: قريب غير مراد، وهو مكان يسمّى بهذا الاسم، لذلك قال: أمّن ماء العراق؟
والآخر: بعيد مراد؛ وهو الماء الذي خُلق منه كل حيّ.
 وبهذا - والله الحمد - نكون قد فرغنا من ثلث علم البلاغة، وقد قصد الناظم - وفقه الله -
 إلى هذا؛ بدأ بعلم البديع لكونه أسهل، وهذا سيقوّي طالب العلم ويهيّؤه بعد ذلك لفهم ما
 هو أصعب؛ ولكونه أقصر من غيره، فيشعر الطالب إذا فرغ منه أنّه قطع شوطاً من هذا العلم؛
 فيحفّزه ذلك للاستمرار وعدم الانقطاع.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«العلمُ الثاني: علمُ البيان».

بَيَّانُنَا أَنْ تُورَدَ الْمَعَانِي ١٠-١ فِي طُرُقٍ وَاضِحَةٍ الْبَيَانِ
أَبْوَابُهُ ثَلَاثَةٌ وَالرَّايَةُ ١١-٢ تَشْبُهُ الْمَجَازِ بِالْكِنَايَةِ



هذان البيتان تمهيدٌ من الناظم - وفقه الله - في أول الكلام عن الفن الثاني من فنون البلاغة:
وهو فنّ البيان، وقد تضمّن هذا التمهيد شيئين:

أولهما: تعريف علم البيان.

والآخر: الإشارة إلى أبوابه.

قال - وفقه الله - في تعريف علم البيان: «بَيَّانُنَا أَنْ تُورَدَ الْمَعَانِي فِي طُرُقٍ وَاضِحَةٍ الْبَيَانِ»:
فعلم البيان علمٌ يدرس كيفية إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ في الوضوح: أي في وضوح
الدلالة على ذلك المعنى، وتوضيح ذلك: أنّه إذا أُطلق اللفظ وأريد به معناه الأصلي؛ فهذا لا
يدخل في علم البيان؛ لأنّ دلالتّه في هذه الحالة غير قابلةٍ للتفاوت في الوضوح، مثلاً: إذا أُطلق
لفظ الأسد وأريد به الحيوان المفترس، أو أُطلق لفظ البحر وأريد به المعنى المعروف للبحر؛
الذي تجري فيه السفن؛ فلا يُعدُّ هذا الإطلاق داخلًا في عناية البيانين؛ لأنّ دلالتّه في هذه
الحالة غير قابلةٍ للتفاوت في الوضوح. وعلم البيان - كما سبق - علمٌ يُعرف به إيراد المعنى
الواحد بطرقٍ مختلفةٍ متفاوتةٍ في وضوح الدلالة.

أمّا إذا أُطلق اللفظ وأريد به لازم معناه؛ فإنّ درجات هذا اللازم المراد متفاوتة، وهذا

محل عناية البيانين، وبالمثال يتضح المقال: إذا أردت أن تُخبر بكرم زيد فقلت: «زيدٌ كريم»؛ فهذا لا يدخل في علم البيان؛ لأنه لم يُطلق لفظٌ على إرادة لازم معناه؛ بل استعمل اللفظ في معناه الأصلي، فهو حقيقة، لكن يمكن أن تُخبر بكرم زيد بطرقٍ متفاوتةٍ في وضوح الدلالة؛ فيمكنك أن تقول: «زيدٌ كالبحر في الكرم» وهذا تشبيه؛ أطلقت البحر وأردت به لازم معناه: وهو الكرم، ويمكنك أن تقول: «رأيت بحراً يعطي الفقراء» وهذه استعارة؛ والاستعارة - كما سيأتي - من المجاز، أطلقت البحر وأردت به لازم معناه، ويمكنك أن تقول: «زيدٌ لا يغلق بابُه»، أو «زيدٌ كثير الرَّماد»، أطلقت: «لا يغلق بابُه»، و«كثير الرَّماد» وأردت لازم معناه: وهو الكرم، وهذه كناية، وهذه الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية، هي أبواب علم البيان، كما قال: «أَبْوَابُهُ ثَلَاثَةٌ وَالرَّايَةُ تَشْبُهُ الْمَجَازَ بِالْكِنَايَةِ»، وكل ما سيأتي في شرح أبيات هذا الفن هو بيانٌ وتفصيلٌ لهذه الخلاصة.

وقد جرت العادة في كتب البلاغة أن تُرتَّب أبواب علم البيان على الترتيب الذي ذكره الناظم في هذا الشطر: التشبيه؛ فالمجاز؛ فالكناية، لكن الناظم قدَّم الكناية في أبواب هذا الفن لأنها أسهل أبواب علم البيان، والكلام فيها أقل من الكلام في التشبيه والمجاز، وآخر المجاز لأنه أهمُّها، والكلام فيه أطول من الكلام في غيره، والتشبيه وسطٌ فجعله بينهما.



قال الصنف:

«الكناية».

لَفْظٌ يُرَادُّ لَازِمُ الْمَعْنَى بِهِ ١٢-١ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةٍ فَاَنْتَبِهْ
أَوْ شَرَحْ نِسْبَةَ أَوْ الْمَوْصُوفِ ١٣-٢ كَـ «إِنَّهَا نَاعِمَةٌ الْكُفُوفِ»



هذا الباب الأول عند الناظم من أبواب علم البيان: هو باب الكناية، وقد تضمّن مسألتين:

إلتهامها: تعريف الكناية.

والإثراء: بيان أنواع الكناية.

أمّا تعريف الكناية فهو الذي قال فيه: «لَفْظٌ يُرَادُّ لَازِمُ الْمَعْنَى بِهِ»: أي مع جواز إرادة المعنى الأصلي، فالكناية: لفظٌ يراد منه لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي، أي أن المعنى الأصلي غير ممتنع، مثله: أن تقول: «زَيْدٌ لَا يُغْلِقُ بَابَهُ»، فقولك: «لَا يُغْلِقُ بَابَهُ»: المراد: لازم معناه: وهو الكرم، مع جواز إرادة المعنى الأصلي: وهو عدم إغلاق زيد الباب، فبابه مفتوحٌ للضيوف، وتقول: «زَيْدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، فقولك: «كَثِيرُ الرَّمَادِ»: المراد: لازم معناه: وهو الكرم، ولا مانع من إرادة المعنى الأصلي معه: وهو أن الرَّمَادَ في بيته كثير بسبب كثرة الطَّبَخِ للضيوف، وتقول: «زَيْدٌ وَاسِعُ الصَّدْرِ»، فقولك: «وَاسِعُ الصَّدْرِ»: المراد: لازم معناه: وهو الحِلْمُ، ولا يمتنع أن يكون واسع الصدر حقيقة، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يَقْلِبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، المراد بالعضّ على اليدين، أو بتقليب الكفين: لازم المعنى: وهو الندم والتّحسّر، ولا مانع من أن يكون يفعل ذلك؛ لأنّ النّادم المتحسّر يفعل ذلك عادة.

ثم انتقل إلى بيان أنواع الكناية؛ فقال: «كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةٍ فَاَنْتَبِهْ أَوْ شَرَحْ نِسْبَةَ أَوْ الْمَوْصُوفِ كَـ «إِنَّهَا نَاعِمَةٌ الْكُفُوفِ»: الكناية ثلاثة أنواع، نأخذها على ترتيب الناظم - وفقه الله -:

النوع الأول: كناية عن صفة، ومنه: جميع الأمثلة السابقة: «زَيْدٌ لَا يُغْلِقُ بَابَهُ»: كناية عن صفة هي الكرم، «زَيْدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ»: كناية عن صفة هي الكرم، «زَيْدٌ وَاسِعُ الصَّدْرِ»: كناية عن صفة هي الحلم، «وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ» [الفرقان: ٢٧]: كناية عن صفة هي الندم، «فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا» [الكهف: ٤٢]: كناية عن صفة هي الندم، ويقال: «فلانٌ مهزول الفصيل» كناية عن صفة هي الكرم؛ فهو كثير نحر الأُمَمَات للضيوف؛ فيبقى الفصيل مهزولا.

النوع الثاني: كناية عن نسبة، تقول: «المَجْدُ بينَ ثَوْبَيْكَ، والكَرْمُ بينَ بُرْدَيْكَ»، هنا أنت صرّحت بالصفة وهي المجد والكرم، وصرحت بالموصوف وهو مخاطبك، لكن لم تصرح بالنسبة بينهما، وهي أَنَّ الْمُخَاطَبَ مُتَّصِفٌ بِالْمَجْدِ وَالْكَرَمِ، فهذه كناية عن نسبة، ومثله قول البُحْتَرِيِّ:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

هذه كناية عن نسبة المجد إلى آل طلحة.

ومنه: قول الآخر:

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

صرّح بالصفة وهي السّماخة والمروءة والنّدى، وصرح بالموصوف وهو ابن الحشرج، فهذه كناية عن نسبة هذه الصفات وهي السّماخة والمروءة والنّدى إلى الرجل المذكور: وهو ابنُ الحشرج، ولم يصرّح الشاعر بالنسبة بين الصفة والموصوف، فهي كناية عن نسبة.

النوع الثالث: كناية عن موصوف، ومنه قوله تعالى: «وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ» [القمر: ١٣]، هي كناية عن موصوف وهو السفينة، وقوله تعالى: «أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ» [الزخرف: ١٨]، كناية عن موصوف وهي الأُنثى.

مسألة: ما نوع الكناية في قوله تعالى: «وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ» [الصفّات: ٤٨]؟

الجواب: كناية عن صفة هي العفاف.

السؤال: ما نوع الكناية في قولهم -وهي من كنايات المتأخرين-: «هذا طعامٌ تأكل أصابعك خلفه»؟

الجواب: كناية عن صفة، هي كون الطعام لذيذاً.

وهنا سؤال: وهي أن اشتراط أن يكون الكلام الذي يُستشهد به من عصور الاحتجاج هذا إنما هو في النحو والصرف واللغة دون البلاغة، فلا يُشترط في البلاغة ذلك؛ لذا تراهم يكثرون الاستشهاد بأبيات المُتنبّي، وأبي تَمّام، والبُحْثري، وأضرابهم ممّن لا يُحتجّ بشعرهم، بل لو أنك الآن قلت شعراً لكان يصلح أن يُستشهد به في البلاغة، فيُنظر فيما فيه محسنات لفظيّة، ومعنوية، وكناية، ونحو ذلك ممّا سيأتي في علم البيان وعلم المعاني.

السؤال: ما نوع الكناية في قول الشاعر:

الْيُمْنُ يَتْبَعُ ظِلَّهُ وَالْمَجْدُ يَمْشِي فِي رِكَابِهِ

الجواب: كناية عن نسبة اليُمن والمجد إلى الموصوف.

السؤال: ما نوع الكناية في قول الخنساء:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

الجواب: طويل النجاد: كناية عن الطول.

رفيع العماد: كناية عن السيادة.

كثير الرماد: كناية عن الكرم.

السؤال: ما نوع الكناية في قول الشاعر:

ظَاعِنٌ بِالْحَزْمِ حَتَّى إِذَا مَا حَلَّ حَلَّ الْحَزْمِ حَيْثُ يَحُلُّ

الجواب: كناية عن نسبة الحزم إلى الموصوف.

السؤال: ما نوع الكناية في قول الشاعر:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أْبْيَضٍ مِخْدَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

ومجامع الأضغان: هي القلوب.

الجواب: كناية عن موصوف.

مسألة: ما نوع الكناية في قول عجزوز وَقَفْتُ عَلَى قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَتْ: أَشْكُو إِلَيْكَ قِلَّةَ الْجِرْدَانِ؟

الجواب: كناية عن صفة هي الفقر، تريد أنه لا طعام في بيتها؛ لذا قال لها قَيْسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أحسن هذه الكناية، والله لأكثرنَّ جِرْدَانِ بَيْتِكَ، وأمر لها بأحمال من تمرٍ ودقيقٍ وأقِطٍ وزبيب (١).

مسألة: في مثال الناظم - وفقه الله - : «إِنَّهَا نَاعِمَةُ الْكُفُوفِ»، ما نوع الكناية؟

الجواب: كناية عن صفة هي الرفاهية، وعدم العمل، وأنها مخدومة، وهذا الذي يسميه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز»: بالمعنى، ومعنى المعنى، والمراد: أن تَعْقِلَ من اللفظ معنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ، ثم يُفْضَى بِكَ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرٍ هُوَ الْمَقْصُودُ، لو طبقنا هذا على مثال الناظم؛ إذا قلت: «هي ناعمة الكفين»، المفهوم من ظاهر اللفظ: نعومة كفيها، هذا هو المعنى؛ ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر هو المقصود: وهو أنها مخدومة لا تعمل بيديها، وهو معنى المعنى، وقل مثل ذلك في قول امرئ القيس: وَتُضْجِي فَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

قوله: «نُوُومُ الضُّحَى»: المفهوم من ظاهر اللفظ: أنها تنام في هذا الوقت؛ فلا تكون مستيقظة في وقت الضحى بل تكون نائمة، ومعنى المعنى: أنها مُتَرْفَعَةٌ مَخْدُومَةٌ لَهَا مِنْ يَكْفِيهَا أَمْرُهَا، وفي قولك: «هو كثير الرماد» المفهوم من ظاهر اللفظ: أنه كثير رَمَادِ الْقَدْرِ فِي بَيْتِهِ، ومعنى المعنى: أنه مضيافٌ كريم.

قوله: «الْكُفُوفِ»: وإنما لها كَفَّان، هو من وضع الجمع موضع المثنى، ومنه في القرآن: قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتُ فُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، وإنما لهما قلبان، وهو نوعٌ شبيه بالالتفات يُدْرَسُ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي، هو التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع عن آخر منها، قال

(١) ينظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر (٣/ ١٢٩٢).

السيوطي:

وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ أَوْ مُثْنَى أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخِرٍ قَدْ عَنَّا

قوله: «وَمِنْهُ»: أي من خروج الكلام عن مقتضى الظاهر.



قال الصنف:

«التَّشْبِيهُ».

تَمْثِيلُنَا شَيْئًا بِشَيْءٍ فِيهِ ١٤-١ تَشَارُكُ يُعْرَفُ بِالتَّشْبِيهِ
بِالْكَافِ أَوْ كَأَنَّ أَوْ مَثِيلٍ ١٥-٢ أَنْوَاعُهُ الْمُفْرَدُ وَالتَّمْثِيلِي
كَذَلِكَ الضَّمْنِي وَالْمَقْلُوبُ ١٦-٣ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ غَضُوبٌ
وَحَزْبٌ قَوْمِي لَيْلٌ بَرْقٍ خَاطِفٍ ١٧-٤ وَالْمَاءُ صَافٍ كَدُعَاءٍ طَائِفٍ
أَغْرَاضُهُ التَّقْرِيبُ وَالْبَيَانُ ١٨-٥ وَالْمَذْحُ وَالتَّفْبِيحُ وَالْإِمْكَانُ



هذا الباب الثاني عند الناظم من أبواب علم البيان: وهو باب التشبيه، وقد تضمن أربع

مسائل:

المسألة الأولى: تعريف التشبيه.

الثانية: أدوات التشبيه.

الثالثة: أنواع التشبيه.

الرابعة: أغراض التشبيه.

المسألة الأولى: تعريف التشبيه، قال فيها: «تَمْثِيلُنَا شَيْئًا بِشَيْءٍ فِيهِ تَشَارُكُ يُعْرَفُ

بِالتَّشْبِيهِ»، فالتشبيه: هو تمثيل شيء بشيء آخر في أمرٍ مشتركٍ لِغَرَضٍ بلاغي، ويكون بأداةٍ من

أدوات التشبيه، كما قال بعد ذلك: «بِالْكَافِ أَوْ كَانَ أَوْ مِثْلٍ»، مثاله: أن تقول: «زيدٌ كالبحر في الكرم»، ففيه تمثيل زيد بالبحر في أمرٍ مشترك هو الكرم، بأداة هي الكاف، لغرضٍ بلاغي هو مدح زيد.

وللتشبيه أربعة أركان، تستطيع التعرف عليها من هذا المثال: «زيدٌ كالبحر في الكرم»:
الركن الأول: المُشَبَّه وهو زيدٌ.

الركن الثاني: المُشَبَّه به وهو البحر.

الركن الثالث: وجه الشَّبه - وهو المعنى الذي قصد المُتكلم اشتراك الطرفين فيه - وهو هنا الكرم.

الركن الرابع: أداة التشبيه وهي الكاف.

ثم انتقل إلى المسألة الثانية: وهي أدوات التشبيه، فقال: «بِالْكَافِ أَوْ كَانَ أَوْ مِثْلٍ»:
مثال التشبيه بالكاف قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢].
وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٤، ٥].

ومثال التشبيه بكأن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨].
وكأن للتشبيه المؤكَّد؛ لأنَّ الكاف للتشبيه، وأنَّ للتوكيد.

وقد يكون التشبيه باسم يدل على التشبيه: كـ«مثل»، قال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ [المؤمنون: ٨١]، وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِفُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وما في معنى «مثل» من الأسماء: كـ«مِثْلٍ»، الذي ذكره الناظم، وشبَّه، وشبيه، ونظير، تقول: «زيدٌ مثل البحر في الكرم».

وقد يكون التشبيه بفعل يدل على التشبيه: كـ«يُشَبِّهُ»، تقول: «زيدٌ يُشَبِّهُ الأسد»، و«حسبتُ زيداً أسداً»، قال تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنُورًا﴾ [الإنسان: ١٩].

ثم انتقل إلى المسألة الثالثة: وهي أنواع التشبيه، فقال: «أَنَوَاعُهُ الْمُفْرَدُ وَالتَّمثِيلِي كَذَلِكَ الضَّمْنِي وَالْمَقْلُوبُ»: ذكر - وفقه الله - أربعة أنواع للتشبيه:

الأول: التشبيه المفرد، وهو ما كان وجه الشَّبه فيه مفردًا، تقول: «زيدٌ كالأسد»: أي في الشجاعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]: أي في العُلُو.

الثاني: التشبيه التَّمثِيلِي، وهو ما كان وجه الشَّبه فيه صورةً مركبة: أي أن يكون وجه الشَّبه مُتَزَعًا من مُتَعَدِّد، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وجه الشَّبه هنا مركَّب من كون المحمول عظيم النفع، والحامل بليد لا يشعر بقيمة ما يحمل، ومن أمثله عند البلاغيين: قول بشر بن بُرد:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وجه الشَّبه هنا مركَّب من شيء شديد الظلمة مع آخر مضى يتساقط بسرعة، فهذا تشبيه تمثيلي.

الثالث: التَّشْبِيهِ الضَّمْنِي، وذلك إذا لم يُصَرَّح بالتشبيه؛ بل جاء برهانًا على صحة ما أُسند إلى المشبه، أو تقريبًا له، نحو قول المتنبي:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

ادَّعى المتنبي أن ممدوحه سيف الدولة فاق الناس حتى صار جنسًا مفردًا بنفسه: «فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ»، ثم احتجَّ لصحة دعواه: بأنَّ المسك وهو من الدماء، لا يُعَدُّ منها لِتَفَوُّقِهِ بِشَرَفٍ رَائِحَتِهِ وَلَوْنِهِ، حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ جَنْسٌ آخَرُ، وهذا تشبيه ضمني غير صريح. ومنه قول أبي تمام:

لَا تُنْكِرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغِنَى فَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

يقول: لا تُنْكِرِي خُلُوَّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ مِنَ الْغِنَى، فليس ذلك بغريب؛ لأنَّ قمم الجبال وهي أعلى الأماكن لا يستقر فيها ماء السيل.

الرابع: التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبُ، وذلك إذا جُعِلَ الْمُشَبَّهُ مُشَبَّهًا بِهِ، نحو قوله تعالى حكايةً عن

الكفار: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، الأصل أن يُقال: إنما الربا مثل البيع، لكنهم قلبوا التشبيه مبالغةً، فهم بلغوا من اعتقادهم في حلّ الربا أن جعلوه أصلاً يُقاس عليه، فقاسوا عليه البيع، زعمًا أن الربا أولى بالحلّ من البيع.

ومن أمثله عند البيانين قول الشاعر:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

الأصل أن يُشَبَّه وجه الخليفة بالصباح، لا أن يُشَبَّه الصباح بوجه الخليفة؛ لأنَّ وجه الشَّبه في الصباح أقوى؛ لكنه عكس فأوهم أن وجه الخليفة أشد من الصَّباح في الإنارة، وغرضه: المبالغة في مدح الخليفة.

هذا قول النّازم: «أَنَوَاعُهُ الْمُفْرَدُ وَالتَّمثِيلِي كَذَلِكَ الضَّمْنِي وَالْمَقْلُوبُ».

ثم ذكر ثلاثة أمثلة: قال: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ غَضُوبٌ»، هذا من التشبيه المفرد، شَبَّه زَيْدًا بِأَسَدٍ غَضُوبٍ في الشجاعة.

ثم قال: «وَحَرْبُ قَوْمِي لَيْلُ بَرْقٍ خَاطِفٍ»، وهذا تشبيه تمثيلي؛ لأنَّه شَبَّه حرب قومه وما تُثِيرُهُ من غبارٍ وَرَهَجٍ بالليل، وشَبَّه ما فيها من سرعة قومه وخيولهم وَلَمَعَانَ أسلحتهم بالبُروق الخاطفة، ووجه الشبه هنا مركب، فهو صورة منتزعة من متعدّد، وهذا حدُّ التشبيه التمثيلي.

ثم قال: «وَالْمَاءُ صَافٍ كَدُّعَاءٍ طَائِفٍ»، وهذا تشبيه مقلوب، شَبَّه الماء بدعاء الطائِف بالكعبة في الصَّفَاء، والأصل: تشبيه دعاء الطائِفِ بالماء الصَّافِي.

بقي نوع من الأنواع الأربعة لم يذكر له في النظم مثلاً، وهو التشبيه الضمّني، وقد سبق ذكر شيء من أمثله.

ثم ختم بمسألة رابعة: وهي أغراض التشبيه، فقال: «أَغْرَاضُهُ التَّقْرِيبُ وَالْبَيَانُ وَالْمَدْحُ وَالتَّقْيِيحُ وَالْإِمْكَانُ»: أغراض التشبيه كثيرة جداً يفهمها العربي غالباً، وقد ذكر منها خمسة أغراض:

الغرض الأول: تقريب الحال: مثلاً: أنا لا أعرف الحداة التي وردت في حديث: «خَمْسُ

مِنَ الدَّوَابِّ، كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ»^(١)، وذكر منها الحِدَاةُ، فتقول لي: الحِدَاةُ كالصَّقر، الغرض من هذا التشبيه: تقريب حال المشبَّه وتوضيح صورته، أو مثلاً: لا أعرف الصُّرْدُ الذي ورد فيه حديث: «نَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُذُودُ، وَالصُّرْدُ»^(٢)، فتقول لي: الصُّرْدُ كالعُصفور، الغرض من هذا التشبيه: تقريب حال المُشَبَّه وتوضيح صورته.

الغرض الثاني: بيان الحال: نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۖ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٤، ٥]، الغرض من التشبيه: بيان حال الناس في كثرتهم وتفرُّقهم وانتشارهم، وحال الجبال في اضمحلالها وزوالها.

الغرض الثالث: المدح والتَّحسين: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ ۖ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣]، الغرض: المدح والتَّحسين.

الغرض الرابع: التَّقييح والذَّم: نحو قوله تعالى في ثمر شجرة الزُّقُوم: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]، الغرض: التَّقييح والذَّم.

الغرض الخامس: بيان إمكان الأمر كما في التَّشبيه الضَّمَنِي، وذلك حين يُسند إلى المُشَبَّه أمرٌ مُستغرب لا تزول غرابته إلَّا بذكر شبيه له، مثاله: قول المتنبي السَّابِق:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

ادَّعى أنَّ ممدوحه مباين لأصله بصفات جعلته مُنفرداً بنفسه، ولما رأى غرابة دعواه، وأنَّ هناك من قد يُنكر وجودها بيَّن إمكان الأمر بأنَّ المسك لشرفه لا يُعدُّ من الدَّم، مع أنَّ أصله دُمُّ غزال، والغرض: بيان إمكان الأمر.

هذه أغراض التَّشبيه، فإنَّ وَفَى التَّشبيه بالغرض منه؛ فهو مقبول، وإلَّا فهو مردود، وبهذا تعلم: أنَّ التَّشبيه ينقسم إلى مقبولٍ ومردودٍ بالنظر إلى توفية الغرض؛ فالتَّشبيه المقبول: هو

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (١٨٢٩)، ومسلم في «الصحيح» (١١٩٨).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (٥٢٦٧)، وابن ماجه في «السنن» (٣٢٢٤).

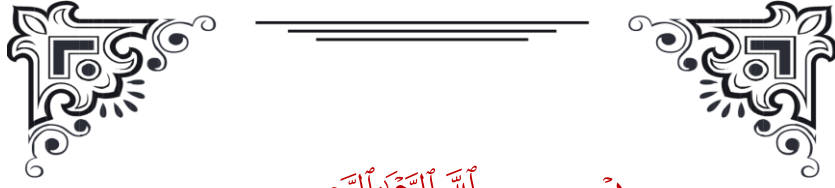
الوافي بالغرض من التشبيه، مثلاً: قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ ۖ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣]، الغرض من التشبيه: تزيين المُشَبَّه ومدحُه ليرغب فيه، والتشبيه وافٍ بهذا الغرض، وقوله تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهَ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، الغرض من التشبيه: تشويه المُشَبَّه وتقييحه، والتشبيه وافٍ بهذا الغرض.

أما التشبيه المردود: فهو غير الوافي بالغرض من التشبيه؛ كتشبيه إنسانٍ بالبحر على إرادة ملوحة طبعه، فهذا التشبيه مردود؛ لأنه لا يفي بالغرض من التشبيه.

مسألة: إذا سمعت من يقول لك: «زيدٌ كالبحر»، ما الذي يتبادر إلى ذهنك: أنه كريم، أو ملوحة طبعه؟

الجواب: أنه كريم، إذاً هذا التشبيه لم يَفِ بالغرض من التشبيه؛ فهو تشبيه مردود؛ لأنَّ السَّامِعَ يتبادر إلى ذهنه أن المراد: أنه كالبحر في الكرم، وأنت تقصد: ملوحة الطَّبع.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«المَجَازُ».

مَجَازُنَا اسْتِعْمَالُ لَفْظٍ بِسَعَةٍ ١٩-١ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ وَمَعَهُ
قَرِينَةٌ تَمْنَعُهُ فَالْعَقْلِي ٢٠-٢ لِاسْنَادِهِمْ وَاللُّغَوِي لِلْقَوْلِ
فَاللُّغَوِي اسْتِعَارَةٌ وَمُرْسَلٌ ٢١-٣ فَذِي لِتَشْبِيهِ وَذَلِكَ يُرْسَلُ



هذا الباب الثالث عند الناظم من أبواب علم البيان؛ وهو باب المجاز، وقد تَضَمَّنَتْ هذه
الآيات الثلاثة ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المجاز.

المسألة الثانية: بيان نوعي المجاز وهما: المجاز العقلي، والمجاز اللغوي.

المسألة الثالثة: بيان نوعي المجاز اللغوي وهما: الاستعارة، والمجاز المرسل.

قال - وفقه الله - في المسألة الأولى: وهي تعريف المجاز: «مَجَازُنَا» أي معشر البيانين
«اسْتِعْمَالُ لَفْظٍ بِسَعَةٍ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ وَمَعَهُ قَرِينَةٌ تَمْنَعُهُ».

المجاز عند البيانين: استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي لعلاقة بينهما، مع قرينة
تمنع من إرادة المعنى الأصلي، فمثلاً في قولك: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ سَيْفًا»، لفظ الأسد: معناه
الأصلي: الحيوان المفترس، لكنه استعمل في الرجل الشجاع، وذلك لعلاقة بينهما: هي
الجَرَاءُ في كُلِّ من الأسد والرجل الشجاع، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي: وهي
قولك: «يَحْمِلُ سَيْفًا»، والحيوان المفترس لا يحمل سيفاً.

ثم انتقل إلى المسألة الثانية: وهي بيان نوعي المجاز، فقال: «فالعقلي لاسنادِهِمْ وَاللُّغوي لِلْقَوْلِ».

المجاز نوعان: مجازٌ عقلي، ومجازٌ لغوي.

والفرق بينهما: أنَّ المجاز العقلي يتعلّق بالإسناد، وأمّا المجاز اللغوي فيتعلّق بالألفاظ، وعبر - وفقه الله - عن الألفاظ بالقول من أجل القافية، وتوضيح ذلك: أنَّ المجاز العقلي يكون التجوُّز فيه بإسناد الشيء إلى غير ما هو له، نحو قولك: «بنى الأمير المدينة»، والأمير لم يَبْنِها بنفسه؛ وإنّما أُسند البناء إليه لكونه أمر به، فهذا مجازٌ عقلي، ونحو قولك: «زيدٌ نهارُهُ صائمٌ»، النَّهار لا يصوم، وإنّما أُسند الصيام إلى النَّهار لكونه زمناً للصيام، فهذا مجازٌ عقلي.

وأمّا المجاز اللغوي: فيتعلّق بالألفاظ، يكون التجوُّز فيه باستعمال اللفظ في غير ما وُضع له، كأن تقول: «رأيت أسداً يحملُ سيفاً»، الأسد موضوع للحيوان المفترس، لكنك استعملته في الرجل الشجاع، فالتجوُّز هنا ليس في إسناد شيء إلى غير ما هو له؛ بل هو في استعمال لفظ في غير ما وُضع له، فهو مجازٌ لغوي، فالحاصل: أنّه إذا كان المجاز في استعمال لفظ في غير ما وُضع له: فهو مجازٌ لغوي، وإن كان في إسناد شيء إلى غير ما هو له فهو مجازٌ عقلي.

مسألة: ما نوع المجاز في قولك: «زيدٌ ليلُهُ قائمٌ» عقليٌّ أو لغويٌّ؟

الجواب: عقليٌّ؛ لأنّه في إسناد شيء إلى غير ما هو له، أسند القيام إلى اللَّيْلِ، والمراد: «زيد».

مسألة: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»^(١)، الحديث، والمقصود بالصلاة:

الفتاحة، ما نوعه؟

الجواب: لغويٌّ.

مسألة: قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، والمراد: أطراف

الأصابع التي هي الأنامل، ما نوعه؟

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٣٩٥).

الْجَوَاب: لغويّ.

والمقصود هنا: معرفة الفرق بينهما، وكل ما سيأتي من أبيات هذا الباب هو بيان وتفصيل
لهذين النوعين: المجاز اللُّغويّ، والمجاز العقليّ.

ثم انتقل إلى المسألة الثالثة: وهي بيان نوعي المجاز اللُّغوي، قال: «فَاللُّغَوِيّ اسْتِعَارَةٌ
وَمُرْسَلٌ فَذِي لِتَشْبِيهِ وَذَٰكَ يُرْسَلُ».

المجاز اللغوي نوعان: الاستعارة، والمجاز المرسل.

قوله: «فَذِي»: اسم إشارة للمؤنث؛ أي الاستعارة.

قوله: «لِتَشْبِيهِ»: هي قائمة على التشبيه، فالاستعارة مجازٌ لغوي علاقته المشابهة.

قوله: «وَذَٰكَ»: اسم إشارة للمذكر؛ أي المجاز المرسل.

قوله: «يُرْسَلُ»: أي هو مطلقٌ من قيد المشابهة، فالمجاز المرسل: مجازٌ لغوي علاقته

غير المشابهة.



بدأ الناظم - وفقه الله - ببيان الاستعارة فقال:

قال المصنف:

وَذِي إِذَا أَتَى مُشَبَّهٌ بِهِ ٢٢-٤ صَرِيحَةٌ كَـ «اسْمَعْ كَلَامَ ذُنْبِهِ»
وَأِنْ أَتَى لِازِمُهُ مِنْ دُونِهِ ٢٣-٥ مَكْنِيَّةٌ نَحْوُ اغْتَرَفَ مِنْ دِينِهِ
وَسَمَّ تَمْثِيلِيَّةً إِذَا الْمَثَلُ ٢٤-٦ فِي مَضْرِبِ كَـ «سَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلُ»



قوله: «وَذِي»: أي الاستعارة، وسبق أنها مجازٌ لغويٌّ علاقته المشابهة، وسبق أن المجاز: استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي لعلاقةٍ بينهما، مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، ففي تعريف الاستعارة تزيد كلمة واحدة؛ تقول: لعلاقة المشابهة، إذا الاستعارة: استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي لعلاقة المشابهة، مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، والاستعارة مبنية على التشبيه؛ فهي تشبيهٌ حُذفت ثلاثة أرباعه؛ أي لم يبق منه إلا المُشَبَّه، أو المُشَبَّه به، مثلاً في قوله: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ فِي الشَّجَاعَةِ»، المُشَبَّه: زيد، والمُشَبَّه به: الأسد، وأداة التشبيه: الكاف، ووجه الشبه: الشجاعة، فإذا قلت: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ سَيْفًا»، لم يبق من أركان التشبيه إلا المُشَبَّه به، حُذفت المُشَبَّه: زيد، وأداة التشبيه: الكاف، ووجه الشبه: الشجاعة، حُذفت هذا كله، ولم يبق إلا المُشَبَّه به: وهو الأسد.

والاستعارة ثلاثة أقسام: تصرّحية، ومكنية، وتمثيلية.

وقد بين كل قسم منها في بيت، ذكر فيه اسمها؛ وحدّها؛ ومثالها.

ويوضح الاستعارة التصريحية والمكنية ويضبطهما لك: أن تعلم أن الركن الأظهر في التشبيه: هو المُشَبَّه به، فإن صُرِّح به فلاستعارة تصرّحية، وإن كُنِيَ عنه أي لم يُصرَّح به؛ وإنما ذُكر شيء من لوازمه فلاستعارة مكنية، مثلاً في قولك: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ سَيْفًا»، شُبَّه الرجل

الشجاع بالأسد، والذي ذُكر: هو المشبّه به، صُرِّحَ بالمشبّه به؛ فالاستعارة تصريحية، وفي قولك: «رأيت بحرًا يعطي الفقراء» شُبّهَ الرجل الكريم بالبحر، والذي ذُكر: هو المشبّه به.

مسألة: ما نوع الاستعارة؟

الجواب: تصريحية؛ لأنّه صُرِّحَ بالمشبّه به.

مسألة: وفي قولك: «رأيت شجاعًا يفترس أقرانه»، الذي يفترس: هو السَّبُع، شُبّهَ الرجل

الشجاع بالسَّبُع، ما نوع الاستعارة؟

جواب: مكنية، لم يذكر المشبه به بل كُنِيَ عنه، وذُكِرَ شيء من لوازمه، وهو الافتراس.

مسألة: في قولك: «رأيت عالمًا يغترف الناس من علمه»، شُبّهت علمه بالماء العذب، ما

نوع الاستعارة؟

الجواب: مكنية، لم يُذكر الماء العذب بل كُنِيَ عنه وذُكِرَ شيء من لوازمه، وهو الاغتراف.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، شُبّهَ الدين بالصراط،

ما نوع الاستعارة؟

الجواب: تصريحية؛ لأنّه صُرِّحَ فيها بالمشبّه به.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، شُبّه

الغضب بإنسان يتكلم ويسكت، ما نوع الاستعارة؟

الجواب: مكنية؛ لأنّه لم يذكر المشبّه به، وإنّما ذُكر شيء من لوازمه: وهو السكوت.

مسألة: في قول الشاعر:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

ما نوع الاستعارة؟

الجواب: مكنية، شُبّهت المنية بالسَّبُع، ولم يُذكر المشبّه به، وإنّما ذُكر شيء من لوازمه

وهو إنشاب الأظفار.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾

[إبراهيم: ١]، شُبّهَ الشرك بالظلمات، والتوحيد بالنور، هنا استعارتان، ما نوعهما؟

الجواب: كلاًهما استعارة تصريحية.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، شبه الشيب بالنار، ما نوع

الاستعارة؟

الجواب: مكنية، لم يُصرَّح بالمشبه به، وإنما كُنِيَ عنه، وذكر شيء من لوازمه: وهو

الاشتعال.

قوله: «وَذِي» أي الاستعارة «إِذَا أَتَى مُشَبَّهٌ بِهِ صَرِيحَةٌ»: الاستعارة التصريحية: هي التي صرَّح فيها بالمشبه به.

قوله: «ك» «اسْمَعْ كَلَامَ ذِيهِ»: شبه الرجل الشجاع بالذئب، وقد صرَّح بالمشبه به: وهو الذئب، فهي استعارة تصريحية.

قوله: «وَأِنْ أَتَى لِأَزْمَةٍ»: أي لازم المشبه به.

قوله: «مِنْ دُونِهِ»: من دون المشبه به، أي حذَفَ المشبه به، وذكر شيء من لوازمه.
قوله: «مَكْنِيَّةٌ»: فالاستعارة المكنية: هي التي لم يذكر فيها المشبه به، وإنما ذكر شيء من لوازمه، ثم مثلها بقوله: «نَحْنُو اغْتَرَفَ مِنْ دِينِهِ»، شبه دينه بالماء العذب، ولم يذكر المشبه به: وهو الماء العذب؛ وإنما ذكر شيء من لوازمه: وهو الاغتراف، فالاستعارة مكنية.

قوله: «وَسَمَّ تَمْثِيلِيَّةً إِذَا الْمَثَلُ فِي مَضْرِبِ ك» «سَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلُ»: الاستعارة التمثيلية: هي استعارة كلام وإيراده في غير ما وُضِعَ له أولاً، بحيث يكون المشبه والمشبه به صورتين مركبتين، وتطرَّد في استعمال الأمثال السائرة في مناسباتها؛ نحو أن تقول: «لَا يُفْتَى وَمَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ» في مسألة حصل فيها نقاش وفي المجلس عالم بها، فهذا تركيب استعمالته في غير ما وُضِعَ له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، فالأمثال تدخل في الاستعارة التمثيلية، وإذا شاع تشبيه صورة بصورة، وكثر استعماله؛ سُمِّيَ: مثلاً، وكأن تقول: «لَا يُلْدَغُ مُؤْمِنٌ مِنْ جُحْرِ مَرْتِينَ» لمن أراد أن يخدعك مرة أخرى، فهذه استعارة تمثيلية، وكأن تقول: «إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» عند هزيمة أهل الباطل؛ هذه استعارة تمثيلية، وكأن تقول: «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» لمن يطلب شيئاً قد فَوَّتَهُ على نفسه؛ هذه استعارة تمثيلية، وهو مثل

خوطبت به امرأة كانت تحت شيخ كبير، ففركته -أي أبغضته- فطلّقتها، ثم تزوجها شاب لكنه فقير -والشيخ الكبير كان غنياً- فافتقرت واحتاجت، فبعثت إلى الشيخ الكبير تطلب منه حلوبةً لتشرب من لبنها، فقال للرسول: قل لها: «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»، فذهبت كلمته مثلاً يُضرب لمن يطلب شيئاً قد فوتته على نفسه، والمثل: كلامٌ مشهور شَبَّهَ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ، مَضْرِبُ المثل: هو الموضع الذي استعمل فيه المثل، ومَوْرِدُهُ: هو الموضع الذي قيل فيه هذا المثل ابتداءً؛ فمثلاً إذا قلت لمن فوت شيئاً على نفسه: «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ» فأنت تشبه الصورة التي عليها مخاطبك بالصورة التي وقعت عند قصة المثل الأصلية.

قوله: «ك-سَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلُ»: الْعَدْلُ: اللّوم، يُقال: عَذَلُهُ يَعْذِلُهُ عَذْلاً: إذا لامه، والاسم: الْعَدْلُ، يُضْرَبُ مَثَلاً لما قد فَرَطَ من الفعل وفات، ولا سبيل للرجوع عنه، قيل: إِنَّ أصل ذلك: أَنَّ ضَبَّةَ بَنٍ أَدَّ لَامَهُ النَّاسُ لِقَتْلِهِ قَاتِلَ ابْنِهِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، فقال: «سَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلُ»، فأرسلها مثلاً، ثم انتقل -وفقه الله- إلى الكلام عن المجاز المرسل.



قال الصنف:

وَذَاكَ لَا تَشْبِيهِ بَلْ عِلَاقَةٌ ٢٥-٧ أُخْرَى كَنَحْوِ أَقْبَلَتْ حَمَاقَةَ
جُزْئِيَّةٍ أَوْ سَبَبِيَّةٍ وَمَا ٢٦-٨ يَكُونُ نَحْوُ امْتَلَأَ السَّحَابُ مَا



قوله: «وَذَاكَ»: أي المجاز المرسل، الذي ذكره قبل في قوله: «فَاللُّغْوِي اسْتِعَارَةٌ وَمُرْسَلٌ فَذِي لِتَشْبِيهِ وَذَاكَ يُرْسَلُ»، وقد اشتمل هذان البيتان على مسألتين:

إحدهما: تعريف المجاز المرسل.

والآخر: الإشارة إلى أهم علاقات المجاز المرسل.

قوله: «لَا تَشْبِيهِ بَلْ عِلَاقَةٌ أُخْرَى»: المجاز المرسل: هو مجاز لغوي علاقته غير المشابهة،

سبق أن المجاز اللغوي إذا كانت علاقته المشابهة فإنه يسمى استعارة.

وذكر هنا: أنه إذا كانت علاقة المجاز اللغوي غير المشابهة؛ فهو مجاز مرسل؛ أي مُطْلَق من قيد المشابهة.

ثم أشار إلى أربع علاقات، هي مع ما يقابلها ثماني علاقات؛ قال: «كَنَحْوِ أَقْبَلْتَ حَمَاقَه»: هذه إشارة إلى الحالِّية وتقابلها المحليَّة.

قوله: «جُزْئِيَّة»: وتقابلها: الكلية.

قوله: «أَوْ سَبِيَّة»: وتقابلها: المسيبيَّة.

قوله: «وَمَا يَكُونُ»: ويقابلها: ما كان.

فهذه ثماني علاقات نأخذها على هذا الترتيب الذي ذكره الناظم وفقه الله:

العلاقة الأولى: الحالِّية: بأن يُعَبَّرَ بِالحَالِّ ويُراد المَحَلُّ؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الاعراف: ٣١]، في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ أُطلق الحالُّ:

وهو الزينة وأريد المَحَلُّ: وهو اللباس، فالعلاقة هنا الحالِّية، ومنه قول المتنبي:

إِنِّي نَزَلْتُ بِكَذَّابِينَ ضَيَّفُهُمْ عَنِ الْقَرَى وَعَنِ التَّرْحَالِ مَخْدُودُ

أطلق الحالِّ؛ قال: «بِكَذَّابِينَ»، وأراد المَحَلَّ أي أنه نزل بأرض كذابين، وتقابلها المحليَّة:

بأن يُعَبَّرَ بِالمَحَلِّ ويُراد الحالُّ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، عبَّرَ

بالمَحَلِّ: وهو القرية، وأريد الحالُّ: وهم أهلها؛ أي واسأل أهل القرية، ومنه: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾

[العلق: ١٧]: أي فليدعُ أهل نادية، ويُقال: قرَّر المجلس كذا؛ أي قرَّر أهل المجلس، فهذا

مجازٌ مرسل علاقته المحليَّة، أُطلق المَحَلُّ وأريد الحالُّ.

قوله: «جُزْئِيَّة»: العلاقة الثالثة: الجزئية؛ بأن يُعَبَّرَ بالجزء ويراد الجميع، نحو قوله تعالى:

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، المقصود: المملوك كُلُّه، ومنه: إطلاق العين على

الجاسوس، هذا من التعبير بالجزء وإرادة الجميع، والعلاقة فيه هي الجزئية، وتقابلها: الكلية؛

بأن يُعَبَّرَ بالجميع ويراد الجزء؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة:

١٩؛ المقصود: الأنامل أي أطراف الأصابع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ أي صلاتكم، أطلق الإيمان وأريد الصلاة.

قوله: «أَوْ سَبِيَّةٌ»: العلاقة الخامسة: السببية؛ بأن يُعبرَّ بالسبب ويراد: المُسبَّب، ومنه قولهم: «رعينا الغيث»، والأصل: رعينا الزرع، أطلق السبب: وهو الغيث، وأريد المُسبَّب: وهو الزرع، وتقابلها المسببية؛ بأن يُعبرَّ بالمُسبَّب ويراد السبب؛ نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٤]؛ أي مطرًا يكون سببًا في رزقكم، فعبرَّ بالمُسبَّب: وهو الرزق، وأريد السَّبَب: وهو المطر.

قوله: «وَمَا يَكُونُ»: العلاقة السابعة: الاعتداد بما سيكون، وتسمَّى: المُستقبلية؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]؛ لأحد صاحبي السِّجن، وهو قبل أن يُعصر ليس بخمر بل عنب، لكن سيكون خمرًا بعد عصره، فأطلق عليه اسم الخمر اعتدادًا بما سيكون، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاغْرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]؛ أي مولودًا سيكون في المستقبل فاجرًا كفَّارًا، ويقابلها: الاعتداد بما كان، وتسمَّى الماضيوية؛ بأن يُعبرَّ بما كان عليه الشيء ويُراد ما هو عليه الآن؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢]؛ المقصود: بعد البلوغ ولا يُتم بعد احتلام، فاليتم لا يُقال له يтим إلا إذا كان قبل البلوغ، لكن أطلق عليهم اسم اليتامى اعتدادًا بما كانوا عليه.

لَا حِظَّ: أن هذه العلاقات كُلُّ علاقاتٍ منها متقابلتان: الحالِّية والمحلِّية، والجزئية والكلِّية، والسببية والمسببية، والاعتداد بما سيكون، والاعتداد بما كان، والعلاقات أكثر من ذلك، لكن هذه الثمان أهمُّها.

مسألة: ما علاقة المجاز المرسل في قول المُهلِّل في أخيه كُليب:

نُبِّئْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُليبُ الْمَجْلِسُ

الجواب: المحلِّية.

مسألة: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»^(١)، المراد بالصلاة: الفاتحة، ما

العلاقة؟

الجواب: الكلية.

مسألة: قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ أي صلُّوا مع المصلين، ما

العلاقة؟

الجواب: الجزئية.

قوله: «أَقْبَلْتُ حِمَاةً»: العلاقة هنا هي الحالية، ذَكَرَ الحالَّ: وهو الحماقة، وأراد المحلَّ:

وهو الأحمق.

قوله: «امْتَلَأَ السَّحَابُ مَاءً»: أي ماءً، المراد: امتلأ السحاب بخارًا سيكون ماءً، العلاقة:

الاعتداد بما سيكون؛ التي هي المستقبلية.

ثم انتقل إلى نوع آخر إلى المجاز: وهو المجاز العقلي.



قال الصنف:

إِسْنَادُنَا الْفِعْلَ وَمَعْنَى الْفِعْلِ ٢٧-٩ لِيُغَيِّرَ مَا لَهُ مَجَازٌ عَقْلِي
كَالسَّبَبِ الْمَفْعُولِ وَالزَّمَانِ ٢٨-١٠ وَمُضَدِّرٍ كـ (مَلَّنِي مَكَانِي)



تضمَّن هذان البيتان مسألتين:

إحدهما: تعريف المجاز العقلي.

والآخر: الإشارة إلى أهمِّ ملابسات المجاز العقلي.

قوله: «إِسْنَادُنَا الْفِعْلَ وَمَعْنَى الْفِعْلِ لِيُغَيِّرَ مَا لَهُ مَجَازٌ عَقْلِي»: المجاز العقلي: هو إسناد

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٣٩٥).

الفعل أو ما في حكمه إلى غير ما هو له لِمُلاَبَسَةٍ بينهما، يوضح ذلك: أنَّ العلماء لاحظوا وهم يتحدثون عن الإسناد أن الفعل قد يُسند إلى فاعله الحقيقي، وقد يسند إلى غير فاعله الحقيقي ممَّا يُلاَبَسُهُ ويُصاحِبُهُ، وبناءً على هذا قَسَمُوا الإسناد إلى حقيقي ومجازي، فإذا قال قائل: «صام زيد»، أو «زيدٌ صائم»؛ فهذا إسنادٌ حقيقي؛ لأنَّه أُسند الصيام إلى من صَدَرَ منه الصيام؛ وهو زيد، وإذا قال قائل: «صام نهار زيد»، أو «نهار زيد صائم»؛ فهذا إسنادٌ مجازي غير حقيقي؛ لأنَّ الصيام أُسند إلى النَّهار الذي هو زمن الصيام، ويسمَّى هذا المجاز المتعلق بالإسناد: بالمجاز العقلي.

قوله: «كَالسَّبَبِ الْمَفْعُولِ وَالزَّمَانِ وَمَصْدَرِ كَ (مَلَّنِي مَكَانِي)»: هذه المسألة الثانية: وهي الإشارة إلى أنَّهم مُلاَبَسَاتِ المجاز العقلي، ذكر -وفقه الله- في هذا البيت خمسة مواضع للمجاز العقلي.

قوله: «كَالسَّبَبِ»: الموضع الأول: إسناد الفعل إلى سببه، فالعلاقة: السببية؛ كأن يُقال: «بَنَى الأمير المدينة»، والأمير لم بينها بيده؛ وإنَّما أمر ببنائها، فهو سببٌ لبنائها، ويُقال: «سَجَنَ الجاسوسُ زيداً»، والمراد: أنه سُجِنَ بسبب الجاسوس، أُسند الفعل إلى سببه، فهذا مجاز عقلي علاقته السببية.

قوله: «الْمَفْعُولِ»: الموضع الثاني: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مفعوله بجعل المفعول فاعلاً؛ كأن تقول: «رَضِيتُ عِشْتِي»، وكذا إذا أُسند اسم الفاعل إلى المفعول: «عِشْتِي راضية»، قال تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]؛ أي مرضية، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]؛ أي لا معصوم على قولٍ في التفسير، ويقابله: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى فاعله بجعل الفاعل مفعولاً، فالعلاقة: هي الفاعلية، ولم يذكرها الناظم؛ كقولك: «سُتِرَ الحِجَابُ»، وكذا إذا أُسند اسمُ المفعول إلى الفاعل؛ «الحِجَابُ مستور»، ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]؛ أي ساتراً، على تفسير قوله تعالى: ﴿مَسْتُورًا﴾ بساترٍ: هو مجاز عقلي والعلاقة: الفاعلية، واستظهر ابنُ جرير الطبري: أنَّ وزن مفعول هنا على بابه، فهو حِجَابٌ

مستور على العباد لا يرونة، فالتمثيل بالآية هنا هو على تفسير مستور بمعنى: سائر، وقد قال في المراقبي:

وَالشَّأْنُ لَا يُعْتَرِضُ الْمِثَالُ إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالِاخْتِمَالُ

المقصود بالمثال: توضيح الحال لا مناقشة الأقوال.

قوله: «وَالزَّمَانِ»: الموضع الثالث: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى زمانه؛ كأن يقال: «نهاره صائم»، أسند الصيام إلى النهار وهو زمان وقوع الصوم، وكأن يقال: «زيدٌ يومه مجتهد»، أسند الاجتهاد إلى اليوم وهو زمن وقوع الاجتهاد، فالعلاقة: هي الزمانية، ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ أي يومًا فيه العبوس، واليومُ زمنٌ للعبوس، فالعلاقة: الزمانية.

قوله: «وَمَصْدَرٍ»: الموضع الرابع: إسناد الفعل إلى مصدره؛ نحو قولهم: «جُنَّ جُنُونُهُ»؛ أي جُنَّ صاحبُ الجنون، الجنونُ مصدرٌ، وليس هو الذي جُنَّ في الحقيقة؛ وإنما أسند الفعل إلى المصدر للملازمة، والمقصود: جُنَّ صاحبُ الجنون، وكقول أبي فراس:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلَمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَذْرُ

الجِدُّ: مصدر، وليس هو الذي جَدَّ في الحقيقة؛ وإنما أسند الفعل إليه للملازمة.

قوله: «كَ(مَلَّنِي مَكَانِي)»: أشار بهذا المثال إلى الموضع الخامس من المواضع التي ذكرها في البيت: وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مكانه؛ كأن يقال: «طريقٌ سائرٌ»، الطريق لا يسير، أسند ما في معنى الفعل وهو سائر إلى مكان وقوعه، وكأن يقال: «نَهْرٌ جَارٍ»، النهر: هو الشقُّ الذي يكون فيه الماء، وهو لا يجري، وإنما يجري الماء، فأسند ما في معنى الفعل - وهو جَارٍ - إلى مكان وقوعه وهو النهر، فالعلاقة: المكانية، ومنه قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ أي يجري الماء في الأنهار، فالعلاقة: المكانية، وتقول: «فَاضَتْ عَيْنِي»؛ أي فاض الدَّمْعُ فيها، قال تعالى: ﴿تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، ومنه مثال الناظم: «كَ(مَلَّنِي مَكَانِي)»، الذي ملَّ في الحقيقة: هو صاحب المكان، أسند الفعل إلى مكان وقوعه، فالعلاقة: المكانية.

مسألة: قال تعالى عن فرعون: ﴿يَذِيحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]، وهو إنما يأمر بذلك -الغالب أنهم يُعَبَّرُونَ في المجاز العقلي بالملابسة، وفي المجاز اللغوي بالعلاقة، والأمر في هذا سهل - ما الملابسة؟

الجواب: السببية.

مسألة: لو قلت: «ليل الزاهد قائم»؟

الجواب: الزمانية.

مسألة: في الحديث: «رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١)، وهو إنما كان يأمر به، وفي قصة ماعز قال: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(٢)، وقال لأنيس: «وَاعْذُوا يَا أَنْيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُوهَا»^(٣)؟

الجواب: السببية.

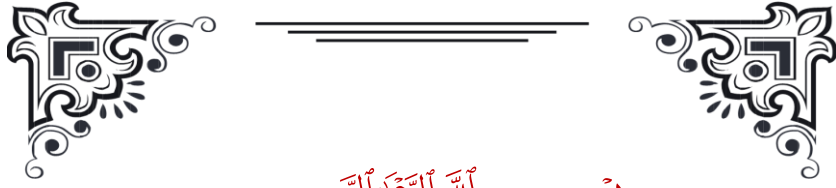
وبهذا - والله الحمد - نكون قد فرغنا من ثلثي البلاغة: علم البديع، وعلم البيان، والثلث كثير، فكيف بالثلثين! هذا من حيث عدد فنون علم البلاغة، لكن بقي أطول هذه العلوم الثلاثة وأهمها وأنفعها: وهو علم المعاني.



(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٦٨٢٩)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٩١).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٢٧١)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٩١).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٣١٤)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٩٨).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف:

«العلمُ الثالثُ: علمُ المعاني».

علمُ المعاني يدرُسُ الأحوالَ ١-٢٩ والمُقْتَضَى المُنَاسِبَ الدَّلَالَ
أَبْوَابُهُ الإِسْنَادُ وَالتَّأْخِيرُ ٢-٣٠ وَالذِّكْرُ وَالْإِنْشَاءُ وَالتَّنْكِيرُ
وَالْوَضْلُ وَالْإِطْنَابُ وَالتَّقْيِيدُ ٣-٣١ وَعَكْسُهَا وَالْقَصْرُ وَالتَّوَكِيدُ



بعد أن فرغ الناظم - وفقه الله - من بيان علم البديع وعلم البيان، شرع يُبين العلم الثالث من علوم البلاغة على ترتيبه: وهو علم المعاني، وهو أطول هذه العلوم الثلاثة وأهمها وأنفعها؛ فهو الذي يكشف عن وجوه البلاغة والجمال والإعجاز، وله أثره الكبير في دقة الفهم للكلام العربي، ومن أعظم ما يحتاجه المُتدبر للقرآن والباحث عن أسرارهِ وإشاراتهِ: ضبط مسائل هذا العلم.

وهذه الأبيات الثلاثة تمهيدٌ بين يدي الكلام عن أبواب علم المعاني وتفصيل مسائلها،

وقد تضمنت شيئين:

أولهما: تعريفُ علم المعاني.

والآخر: الإشارةُ إلى أبوابهِ.

قوله: «علمُ المعاني يدرُسُ الأحوالَ وَالْمُقْتَضَى المُنَاسِبَ الدَّلَالَ»: علم المعاني: علمٌ يدرس أحوال الكلام ومقتضياتها؛ وتوضيح ذلك: أنَّ الكلام له أحوالٌ متعددة من ذكرٍ وحذف، وتعريفٍ وتنكير، وتقديمٍ وتأخير، ونحو ذلك، وعلمُ المعاني ينظر إلى هذه الأحوال

من جهة مطابقتها لما تقتضيه الحال، ما الذي يقتضي من المتكلم أن يُقدّم؟ وما الذي يقتضي منه أن يؤخّر؟ وما الذي يقتضي أن يذكر؟ وما الذي يقتضي أن يحذف؟ وما الذي يقتضي أن يستعمل الاسم؟ وما الذي يقتضي أن يستعمل الفعل؟ فمثلاً: قد يُعبّر عن انطلاق زيد بتراكيب مختلفة؛ فيقال: «انطلق زيد»، أو «ينطلق زيد»، أو «زيدٌ منطلق»، أو «زيدٌ هو المنطلق»، أو «المنطلق زيد»، أو «والله لقد انطلق زيد»، فهذه العبارات كلها تشترك في تأدية أصل المعنى؛ لكنّ كل تركيب منها يناسب حالاً معيّنة بحيث لو عبّر بها في تلك الحال كان الكلام مُطابقاً لمقتضى الحال، وما سندرسه في أبواب هذا العلم هو شرح لهذه المُقدمة، يزيدها وضوحاً، ويرسّخها في نفسك -إن شاء الله-؛ ثم أشار إلى أبواب هذا العلم.

قوله: «أَبْوَابُهُ: الإِسْنَادُ وَالتَّأْخِيرُ وَالدُّكْرُ وَالْإِنْشَاءُ وَالتَّنْكِيرُ وَالْوَصْلُ وَالْإِطْنَابُ وَالتَّقْيِيدُ وَعَكْسُهَا»: أي عكس الثمانية المتقدمة «وَالْقَصْرُ وَالتَّوَكُّيدُ»: فالأبواب عشرة.

الأول: بابُ الإِسْنَادِ والمسند والمسند إليه.

الثاني: التقديم والتأخير.

الثالث: الذكر والحذف.

الرابع: الخبر والإنشاء.

الخامس: التنكير والتعريف.

السادس: الوصل والفصل.

السابع: المساواة والإيجاز والإطناب.

الثامن: الإطلاق والتقيد.

التاسع: القصر.

العاشر: التوكيد.

هذه الأبواب العشرة هي أبواب علم المعاني على ما جرى عليه النَّاطِم، قد أفرد كل بابٍ منها بأبيات، ولم يَجْرِ في تفصيل الكلام عن أبواب هذا العلم على التَّرتيب الذي ذكره هنا، وإنَّما ذكر أسماءها في هذين البيتين بحسب ما سَمَحَ له به النَّظْم، وما ذكره في هذا الموضع هو

إجمالاً قبل البيان والتفصيل، وفيه تشويق لما بعده؛ لأنَّ النفس إذا عَرَفَتِ الشَّيْءَ مُجْمَلًا تَطَلَّعَتْ إِلَى مَعْرِفَةِ تَفْصِيلِهِ.



قال الصنف:

«الْإِسْنَادُ وَالْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ».

قَدْ أَسْنَدُوا لِتُفْهِمَ الْأَقْوَالُ ١-٣٢ فَالْمُسْنَدُ الْأَخْبَارُ وَالْأَفْعَالُ
وَالْمُبْتَدَأَ وَفَاعِلٌ إِلَيْهِ ٢-٣٣ ثُمَّ الْقِيُودُ قَدْ تُرَى عَلَيْهِ
فَإِنْ يَكُنْ مُسْنَدٌ اسْمًا دَلًّا ٣-٣٤ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ أَصْلًا
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا يَدُلُّ ضِمْنًا ٤-٣٥ عَلَى الْحُدُوثِ فِي زَمَانٍ عَيْنًا
وَقَدْ يَجِي مَضَارِعُ الْأَطْوَارِ ٥-٣٦ عَلَى الدَّوَامِ أَوْ عَلَى اسْتِمْرَارِ



قوله: «قَدْ أَسْنَدُوا لِتُفْهِمَ الْأَقْوَالُ فَالْمُسْنَدُ الْأَخْبَارُ وَالْأَفْعَالُ وَالْمُبْتَدَأَ وَفَاعِلٌ إِلَيْهِ ثُمَّ الْقِيُودُ قَدْ تُرَى عَلَيْهِ»: ذكر في هذين البيتين أجزاء الكلام من حيث الإسناد وهي أربعة:

الأول: المسند إليه، وهو المحكوم عليه، وهو في الجملة الفعلية: الفاعل، ومثله: نائب الفاعل، وفي الجملة الاسمية: المبتدأ، ومثله: ما أصله المبتدأ؛ كاسم كان وأخواتها.

الثاني: المسند؛ وهو المحكوم به، وهو في الجملة الفعلية: الفعل، ومثله: الأسماء العاملة عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، وفي الجملة الاسمية: الخبر؛ أي خبر المبتدأ، ومثله: ما أصله الخبر؛ كخبر كان وأخواتها.

الثالث: الإسناد؛ وهو النسبة بين المسند والمسند إليه.

فإذا قلت: «سافر زيد» فالمسند إليه في هذه الجملة الفعلية هو الفاعل زيد، والمسند هو

الفعل سافرَ، والإسناد: نسبة المسند إلى المسند إليه أي نسبة السَّفر إلى زيد.

وإذا قلت: «زيدٌ مسافر» فالمسند إليه في هذه الجملة الاسمية هو المبتدأ زيد، والمسند هو الخبر مسافر، والإسناد هو نسبة السَّفر إلى زيد.

وفائدة الإسناد: الإفهام، ففي قولك: «سافر زيد»، أو «زيدٌ مسافر»: أفهمك الإسنادَ الحُكْمَ بالسَّفر على زيد، وقد ذكر النّاطم - وفقه الله - هذه الأجزاء الثلاثة من أجزاء الكلام في قوله: «قَدْ أَسْنَدُوا لِيُفْهَمَ الْأَقْوَالُ»: ذكر في هذا الشَّطر الإسناد وفائدته، «فَالْمُسْنَدُ الْأَخْبَارُ وَالْأَفْعَالُ»: ذكر هنا المسند، وهو الأخبار في الجُمْلِ الاسمية، والأفعال في الجُمْلِ الفعلية.

قوله: «وَالْمُبْتَدَأُ وَفَاعِلٌ إِلَيْهِ»: أي المبتدأ والفاعل مسندٌ إليه، فالمسند إليه: هو المبتدأ في الجُمْلِ الاسمية، والفاعل في الجُمْلِ الفعلية.

بقي من الأجزاء التي يتكوّن منها الكلامُ الجزءُ الرابع: وهو القيود؛ وهو ما سوى المسند والمسند إليه، وهو الذي أشار إليه بقوله: «ثُمَّ الْقِيُودُ قَدْ تُرَى عَلَيْهِ»، أشار بقوله: «قَدْ تُرَى عَلَيْهِ» إلى أنّ القيود ليست لازمة، فقد يخلو الكلام من القيود كما في المثالين السابقين: «سافر زيد»، و«زيدٌ مسافر»، ويؤتى بهذا القيد عند إرادة التّقييد لزيادة الفائدة، وكل قيدٍ تذكره في كلامك فهو لزيادة الفائدة، وهو ما يسمونه: بترية الفائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد»؛ فهذا مسند ومسند إليه، أسندت القراءة إلى زيد، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن»، فأتيت بمفعولٍ به؛ فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس»، فأتيت بالظرف؛ فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس قراءةً»، هذا مفعول مطلق أفاد فائدة زائدة، فإذا قلت: «قراءة المُرْتَل»؛ فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس قراءة المُرْتَل مُتَدَبِّرًا»، فأتيت بالحال؛ فقد أفدت فائدة زائدة، وهكذا كل قيدٍ تذكره فإنّه تكثر به الفائدة.

وكل ما سوى «قرأ زيد» في هذه الجملة يسمّى: قيودًا.

مسألة: في قوله صلى الله عليه وسلم: «بَشِّرِ الْمَسَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، أين المسند والمسند إليه والقيود؟

الاجواب: المسند «بَشِّرَ»، لأنها جملة فعلية، وقد سبق أن المسند في الجملة الفعلية: هو الفعل، والمسند إليه الفاعل المستتر، ومن قوله: «الْمَشَائِينَ» إلى آخر الجملة يسمى قيوداً؛ لأن كل ما سوى المسند والمسند إليه قيود. ثم انتقل إلى الكلام عن دلالة المُسند.

قوله: «فَإِنْ يَكُنْ مُسْنَدُ اسْمٍ دَلَّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ أَصْلًا»: يقول: إذا كان المسند اسماً دَلَّ على الثبوت بالأصالة، وعلى الدوام بالقرائن.

دلالة الاسم على الثبوت وضعيَّة، والمقصود بالثبوت: مجرد إثبات الشيء للشيء دون نظر إلى حدوث، أو استمرار، أو دوام، فإذا قيل: «زيد مسافر»، فإثبات السَّفر لزيد دون التعرض لشيء آخر؛ هو معنى الثبوت، وإذا قيل: «الحجر صلب»، فالاسم «صَلْب» يدل على إثبات الصَّلابة لِلْحَجَر، وإذا قيل: «الجدار أبيض»؛ فالاسم «أبيض» يدل على إثبات البياض لِلْجِدَار، هذا معنى الثبوت، ويدل الاسم بالقرينة كقرينة المدح أو الذم على الدوام، والدوام مع الثبوت: هو إثبات الشيء للشيء إثباتاً دائماً مُتَّصلاً، فالدوام فيه معنى زائد على مجرد الثبوت، فإذا قلت: «المؤمن نشيطٌ في الطاعة، والمنافق بطيءٌ إليها»، فالاسم هنا «نَشِيط» الذي هو المسند في جملة «المؤمن نشيطٌ في الطاعة» يفيد الثبوت والدوام، والاسم «بطيء» الذي هو المسند في جملة «المنافق بطيءٌ إليها» يفيد الثبوت والدوام، فالمعنى: من صفات المؤمن النشاط في الطاعة، ومن صفات المنافق البُطء عنها، والقرينة التي دلَّت على إفادة الدوام: إرادة المدح في المؤمن، والذم في المنافق، مثلاً: في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١، ٢]، مجيء المسند هنا: «خَاشِعُونَ» اسماً يدل على دوام خُشوعهم، لو قيل في غير القرآن: «الذين هم في صلاتهم يخشعون» كان المعنى: أن الواحد منهم يحصل منه الخشوع مرة بعد مرة، فهو يجاهد نفسه على الخشوع؛ لكن مجيئه اسماً أفاد الثبوت والدوام، فالخشوع صفةٌ راسخةٌ فيهم، ومقام المدح قرينة على أن المراد: الدوام.

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٥٦١) والترمذي في «الجامع» (٢٢٣) وابن ماجه في «السنن» (٧٨١).

ومن مشهور أمثله عند البلاغيين قول الشاعر:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

لو عَبَّرَ بالفعل المضارع فقال: «لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ يُنْطَلِقُ» لَدَلَّ على أَنَّهُ اسْتَقَرَّ في الصُّرَّةِ ثم حصل له الانطلاق بعد ذلك؛ لكن لَمَّا عَبَّرَ بالاسم أفاد الدَّوام، وأن الدَّرْهَمَ مستمرٌّ في الانطلاق دون توقف، وهذا أدلُّ على شدة الكَرَمِ، والبيت من أبيات النَّضْرِ بن جُوَيَّةِ أو جُوَيَّةِ بن النَّضْرِ، على قولين في اسمه، يقول فيها:

قَالَتْ طَرِيفَةُ مَا تَبْقَى دَرَاهِمُنَا وَمَا بِنَا سَرَفٌ فِيهَا وَلَا خُرْقُ
إِنَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ يَوْمًا دَرَاهِمُنَا ظَلَّتْ إِلَى طُرُقِ الْمَعْرُوفِ تَسْتَبِقُ
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ
حَتَّى يَصِيرَ إِلَى نَذْلٍ يُخْلِدُهُ يَكَادُ مِنْ صَرِّهِ إِيَّاهُ يَنْمَرِقُ

قوله: «وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا يَدُلُّ ضِمْنًا عَلَى الْحُدُوثِ فِي زَمَانٍ عَيْنًا»: يقول: إذا كان المسند فعلاً دَلَّ أصالةً على الحدوث في زمنٍ معيَّن، فالفعل الماضي يدل على الحدوث في الزمن الماضي، وهذه هي الدَّلالة الأصلية، نحو أن تقول: «اجْتَهِدْ زَيْدٌ»؛ أي حصل منه الاجتهاد في الزمن الماضي، وقد يدل الماضي على الحدوث في الزمن المستقبل لغرض بلاغي؛ كتنزيل مُتَحَقِّقِ الوقوع منزلة الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، المراد: سيأتي، بقرينة قوله تعالى بعد: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، لكنه لما كان مُتَحَقِّقِ الوقوع عَبَّرَ فيه بالماضي، وكذلك ما أخبر الله تعالى به عن يوم القيامة، ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٠]، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، كل ذلك المقصود به: الاستقبال أي هو منتظرٌ مرتقبٌ لم يقع بعد؛ لكن عَبَّرَ فيه بالماضي لتحقق الوقوع، قال السيوطي في «عُقُودِ الْجُمَانِ»:

وَمِنْهُ مَاضٍ عَنِ مُضَارِعٍ وَضِعَ لِكُونِهِ مُحَقَّقًا نَحْوُ فَرِغَ

يشير بقوله: «نَحْوُ فَرْعٍ» إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعٌ﴾ [النمل: ٨٧].
عبر بالماضي لتحقق الوقوع.

وقد يُعبر بالماضي على إرادة الاستقبال لغرضٍ لفظي؛ كوقوعه في الشرط، نحو قولك:
«إن اجتهدت نجحت»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾
[الأنعام: ٥٤]؛ المقصود: الاستقبال؛ لكن لما وقع في الشرط عبر بالماضي، فهذا غرض
لفظي.

وقد يدلُّ الماضي على الدوام لغرضٍ بلاغي؛ كالدلالة على ثبات الحكم، نحو: «حفظ
الإسلام حقوق الناس»، ليس المقصود: أن الإسلام حفظ حقوق الناس في الماضي ثم انقطع
ذلك؛ بل المقصود: أن من صفات الإسلام: حفظ حقوق الناس، وأن ذلك صفةٌ قديمةٌ راسخةٌ
فيه، ومثله: استعمال الفعل «كَانَ» في الإخبار عن الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:
١٧]، قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾
[الأحزاب: ٤٠]، يردُّ هنا سؤال وهو: أن الأصل في «كان» أن يدلَّ بها على المضيِّ كغيرها من
الأفعال الماضية، فما الحكمة من استعمال «كَانَ» هنا بمعنى الدوام مع أنها لا تدلُّ بأصل
وضعها على ذلك؟ والجواب: أن هذا الأسلوب يدلُّ على تمكُّن الصفة في الموصوف، وأنها
صفةٌ قديمةٌ راسخة، وهذا يدلُّ على أنه سبحانه وتعالى لم يزل كذلك منذ الأزل، وأنه لم يخلُ
في زمن الأزمان عن الاتِّصاف بصفات الكمال، ولهذا يُعدُّ البلاغيون «كَانَ» من المؤكِّدات في
كلامهم عن أحوال الإسناد الخبري، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾
[النساء: ٧٦].

مسألة: أيُّهما أبلغ أن أقول لك: «كيد الشيطان ضعيف»، أو «كيد الشيطان ضعيف مُدٌّ

كان»؟

الجواب: «كيد الشيطان ضعيف مُدٌّ كَانَ» أبلغ؛ لأنه يدلُّ على أن ضعف كيدِهِ صفةٌ راسخةٌ
قديمةٌ فيه، والصفات القديمة أثبتُّ من الصفات العارضة الحديثة العهد، وشواهد ذلك في
القرآن كثيرة؛ من ذلك: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]،

وكثيرٌ ممَّا يُعَدُّ من مُشكَل القرآن تجد أجوبته في علم البلاغة، لذا ترى كثيرًا من المفسرين يفرعون في مثل هذا إلى علم البلاغة، ويَعُدُّونه من عُدَّة الفهم الصحيح لكتاب الله، يكفي لبيان ذلك: أنَّ كتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قُتَيْبَة اشتمل على خمسة عشر بابًا، ثمانية أبوابٍ منها -أي أكثر من نصف أبواب الكتاب- في البلاغة.

خذ مثالًا آخر على ذلك ممَّا يتصل بمسألتنا: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، هذا أبلغ ممَّا لو قيل: «إن الصلاة على المؤمنين كتابٌ موقوت»؛ فإنَّ ممَّا يفيدُه استعمال «كَانَ» هنا: أنَّ من شأن المؤمنين مُدَّ كانوا: المحافظة على الصلاة في وقتها.

إذاً الفعل الماضي يدل على الحدوث في الزمن الماضي، وهذه هي الدلالة الأصلية، وقد يدل على الحدوث في الزمن المستقبل، وقد يدل على الدوام بالقرينة.

وأما فعل الأمر فيدل على طلب الحدوث في الزمن المستقبل؛ نحو أن تقول: «يا زيد اجتهد»، ففعل الأمر هنا يدل على طلب حصول الاجتهاد في الزمن المستقبل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وأما الفعل المضارع فله خمس دلالات:

الأولى: الدلالة على الحدوث في الزمن الحال، وهي دلالتُه الأصلية عند الأكثر، نحو قولك لمن تخاطبه: «أَحْبُبْكَ»، ولمن أخبرك بشيء: «أَصْدُقْكَ»، وكقول المعلم لطلابه: «أشرح لكم»: أي أحْبُبْكَ الآن، وأَصْدُقْكَ الآن، وأشرح لكم الآن.

الثانية: الدلالة على الحدوث في الزمن المستقبل، نحو أن تقول: «أنا أذهب إلى زيد وأخبره وأعود إليكم بجوابه»؛ أي سأفعل ذلك، «أذهب»، «أخبر»، «أعود»، هذا كله مرادُّ به المستقبل فهو للاستقبال بالقرينة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، الفعل المضارع هنا للاستقبال لدخول السَّيْنِ عليه.

الثالثة: دلالتُه على الزمن الماضي لغرضٍ بلاغي؛ كحكاية قصةٍ ماضيةٍ بلفظ المضارع، وهو المُسَمَّى: حكاية الحال، ومعناه: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو

يَصِفُهَا، نحو أن يقال: «جاء زيدٌ بالأمس يركض»، استعمل المضارع «يركض» في الدلالة على شيء وقع بالأمس، وذلك لاستحضار تلك الصورة كأنها واقعة الآن، ومن لطيف أمثله في القرآن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩]، «أَرْسَلَ»: فعل ماضٍ، «فُثِيرُ»: فعلٌ مضارع، «فُسْقَنَاهُ»: فعل ماضٍ، «فَأَخْيَيْنَا»: فعل ماضٍ، كان مقتضى الظاهر: أن يُعَبَّرَ بالماضي فيقال: «أرسل الرياح فأنارت سحباً فسقناه إلى بلد ميت فأخينا به الأرض بعد موتها»، أسوة بما قبله وما بعده؛ إذ قبله فعلٌ ماضٍ، وبعده فعلٌ ماضٍ.

مسألة: فما السرُّ هنا في التعبير بالمضارع بين ماضيين؟

الجواب: عبّر بالمضارع لاستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على قدرة الله حتى كأنك تشاهدها وقت التلاوة «فُثِيرُ سَحَابًا»، وهكذا يفعل البلغاء في كل فعل ماضٍ فيه خصوصية بحالٍ تُستغرب وتَهُمُّ السَّامِعُ يُعْبَرُونَ عنه بالمضارع، ونظير هذا: قَوْلُ تَابُطَ شَرًّا:

بِأَنِّي قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَهْوِي بَسَهَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَخَصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهَشٍ فَخَرَّتْ صَرِيْعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

زعم أنه لقي الغول وأنه صرَعَهَا.

قوله: «بِأَنِّي قَدْ لَقِيتُ»: ماضٍ «فَأَضْرِبُهَا»: مضارع «فَخَرَّتْ»: ماضٍ.

مسألة: ما السرُّ هنا في التعبير بالمضارع «فَأَضْرِبُهَا» بين ماضيين؛ فقبله: «لَقِيتُ»، وبعده «فَخَرَّتْ»؟

الجواب: السرُّ هنا: أَنَّهُ قَصَدَ أَنْ يَصَوِّرَ لِقَومِهِ الحَالَةَ الَّتِي تَشَجَّعَ فِيهَا عَلَى ضَرْبِ الْغُولِ كَأَنَّهُ يُبَصِّرُهُمْ إِيَّاهَا، وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ مَشَاهِدَتَهَا تَعَجُّبًا مِنْ جُرْأَتِهِ، وشواهد هذا في القرآن كثيرة؛ منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، «خَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، «فَتَخْطَفُهُ»: فعلٌ مضارع، «تَهْوِي»: فعلٌ مضارع، كأنك تُشاهد تلك الصورة التي تصوّرُ شناعة الشريك وأنت تتلو الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يُفْتَنَانِ﴾ [القصص: ١٥]، عبّر بالمضارع «يُفْتَنَانِ» في الدلالة

على أمر حدث في الزمن الماضي للغرض البلاغي نفسه؛ وهو استحضار صورته في الذهن كأنه ماثل أمامك تشاهده الآن، وشواهدُه في القرآن كثيرة، فهذه أمثلة دلالة المضارع على الحدوث في الزمن الماضي لغرض بلاغي.

وقد يكون ذلك لغرض لفظي؛ كوقوعه بعد «لم»، نحو أن تقول: «زيد لم يذهب»، فإن «لم» تقلب المضارع ماضيًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

بقيت دالتان للمضارع يدل عليهما مع القرائن كالممدح أو الذم، ذكرهما في البيت الأخير: «وَقَدْ يَجِي مُضَارِعُ الْأَطْوَارِ عَلَى الدَّوَامِ أَوْ عَلَى اسْتِمْرَارٍ».

الرابعة: دلالتُه على الدوام، نحو قولك: «الإسلام يحفظ حقوق الناس»؛ أي من صفات الإسلام الدائمة: حفظ حقوق الناس.

الخامسة: دلالتُه على الاستمرار المتجدد؛ وهو حصول الشيء مرة بعد مرة عند وجود سببه، نحو أن تقول: «المؤمن يتصدق على المحتاجين»؛ أي يحصل منه التصديق كلما وجد محتاجًا، قال الشاعر:

نَرُوحُ وَنَعْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضِي

قوله: «نَرُوحُ وَنَعْدُو»: المراد: التجدد الاستمراري؛ أنه يحصل ذلك مرة بعد مرة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، عبّر بالفعل المضارع «يَسْتَغْفِرُونَ»، فما دام الاستغفار يحصل منهم مرة بعد مرة فإن ذلك كاف لعدم تعذيبهم.

وبهذا تعلم أن مما ينبغي لدارس البلاغة: أن يُعنى بالفروق بين الصيغ، فينظر هل هذه المفردة اسم أو فعل؟ فللاسم دلالتُه، ولل فعل دلالتُه، ثم ينظر في نوع الفعل هل هو فعل ماضٍ، أو مضارع، أو أمر؟ فلكل دلالتُه، فمثلاً: فرق بين «زيدٌ منطلق»، و«زيدٌ ينطلق»، فقولك: «زيدٌ مُنطلق» يدل على إثبات الانطلاق لزيد من غير دلالة على تجدد شيئاً بعد شيء، أمّا «زيدٌ ينطلق» فيدل على أن الانطلاق يقع منه شيئاً فشيئاً، وسبق توضيح ذلك عند الكلام عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وعن قول الشاعر:

لَا يَأْلَفُ الدَّزْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

مسألة: في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]،

«صَافَّاتٍ»: أي باسطات أجنحتهنَّ في الجوّ عند الطيران، «وَيَقْبِضْنَ»: أي يَضْمُمْنَها، إذا ضربت جَنَبَهَا فَإِنَّهَا تَضُمُّ جَنَاحَهَا، عَبَّرَ بالاسم: «صَافَّاتٍ»، وبالفعل «وَيَقْبِضْنَ»، لماذا عَبَّرَ في البَسْطِ بالاسم، وفي القبض بالفعل؟

الجواب: الغالبُ هو البَسْطُ، فكأنَّه هو الثابت فَعَبَّرَ عنه بالاسم، والقبض متجدد فَعَبَّرَ عنه بالفعل، فَهِنَّ صَافَّاتٍ، ويحصلُ منهنَّ القبض مرَّةً بعد مرَّة، فَعَبَّرَ في بسط الجَنَاح الذي هو الغالب فكأنَّه هو الثابت بالاسم، والمتجدد وهو القبض عَبَّرَ عنه بالفعل الذي يفيد التجدد.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٨، ١٩]، لماذا في التسييح عَبَّرَ بالفعل، وفي الحَشْرِ عَبَّرَ بالاسم؟

الجواب: لإفادة تجددِ التَّسْبِيحِ، واستمرار الحشر ففي التسييح قال: ﴿يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، لأن التسييح يتجدد في وقتين فَعَبَّرَ فيه بالفعل الذي يفيد التجدد، «بِالْعِشِيِّ»: وهو آخر النهار، «وَالْإِشْرَاقِ»: وهو أول النهار، أمَّا الطير فهي مجموعةٌ عنده دائماً، فَعَبَّرَ بالاسم: «مَحْشُورَةً».





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«الخبر والإنشاء».

- مَا احْتَمَلَ الصُّدْقُ أَوْ الْكِذْبَ الْخَبَرُ ٣٧-١ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ وَهُوَ ذُو النَّظَرِ
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: غَيْرُ الطَّلَبِي ٣٨-٢ مَا يُنْشِئُ الْمَذْلُولَ وَقَتَ الطَّلَبِ
كَصِيغَةِ الدُّعَاءِ وَالتَّعَجُّبِ ٣٩-٣ كـ «بِغْتُ» أَوْ «نِعَمَ الْهُدَى التَّأْدُّبُ»
وَالطَّلَبِي اسْتِدْعَاءٌ غَيْرِ حَاصِلٍ ٤٠-٤ وَقَتَ الْكَلَامِ نَحْوُ: «لَا تُجَادِلِ»
لِلنَّهْيِ وَالْأَمْرِ لَهُ لِتَفْعَلَا ٤١-٥ وَافْعَلْ وَصَبْرًا وَصَهْ ثُمَّ أَلَا
لِلْعَرْضِ، لِلتَّخْضِيزِ هَلَّا ثُمَّ هَلْ ٤٢-٦ وَلَوْ وَلَيْتَ لِلتَّمْنِي وَلَعَلْ
ثُمَّ النَّدَا بِيَا وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ ٤٣-٧ ثُمَّ أَيَا ثُمَّ هَيَا يَا حَمْزَةُ
وَمِنْهُ الْإِسْتِفْهَامُ لِلتَّصَوُّرِ ٤٤-٨ صَدَّقْ بِهِلْ وَالْهَمْزُ فِيهِمَا حَرِي
هَمْزٌ وَهَلْ مَنْ مَا وَأَيُّ أَيُّنَا ٤٥-٩ كَمْ كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى وَأَنْتَى
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْإِسْتِفْهَامُ ٤٦-١٠ كَذَا النَّدَا يُخْرِجُهَا الْكَلَامُ
عَنْ أَصْلِهَا إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى ٤٧-١١ مِنْ أَجْلِ أَغْرَاضٍ حُصِرْنَ حَضَرَا



هذا الباب الثاني في «مئة البلاغة» من أبواب علم المعاني؛ وهو باب الخبر والإنشاء، وقد

ابتدأ الناظم - وفقه الله - بتعريفهما.

قوله: «مَا احْتَمَلَ الصُّدْقُ أَوْ الْكِذْبُ الْخَبْرَ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ»: الكلام قسمان: خبر وإنشاء. فالخبر عرّفه الناظم: بأنّه ما احتمل الصّدق أو الكذب، وبعضهم يزيد: لذاته؛ أي بالنظر إلى ذات الكلام دون اعتبارٍ لشيءٍ آخر: كمضمون الكلام، أو المتكلّم به، مثاله أن يُقال: «سافر زيد»، فهذا خبرٌ يحتمل الصدق والكذب، إن طابق الواقع فهو صدق، وإن خالفه فهو كذب. ومن المسائل التي يذكرها البلاغيون في هذا الموضع: مسألة الغرض من الخبر.

المقصدان الأصليون لكل متكلّم بكلامٍ خبريٍّ: الفائدة أو لازمها. فائدة الخبر: إفادة السّامع بالخبر؛ أي إفادته بالحكم.

ولازم فائدة الخبر: إفادة السّامع أنّ المتكلّم عالم بالخبر.

فإذا قلت: «زيدٌ قائم» لمن لا يعلم أنّ زيدًا قائم؛ فقد أفدته بالخبر، ويسمى هذا: فائدة الخبر، وإذا قلت: «زيدٌ عندك»، تخبره بأنك تعلم أنّ زيدًا عنده؛ فهذا يسمّى: لازم فائدة الخبر. **مسألة:** إذا قال لك قائل: أنا أدرس في كلية الشريعة، وأنت تجهل أنّه يدرس في كلية الشريعة، فماذا يُسمّى هذا؟

الجواب: يسمّى فائدة الخبر؛ لأنّه أفادك بالحكم.

مسألة: وإذا قال لك: أنت تدرس في كلية الشريعة، وهو يريد أن يقول لك: إني أعلم أنّك تدرس في كلية الشريعة، فماذا يُسمّى هذا؟

الجواب: يسمّى لازم فائدة الخبر.

مسألة: إذا قلت: «فَارَ أَخُوكَ» لمن لا يعلم بذلك؛ فماذا يُسمّى هذا؟

الجواب: يُسمّى فائدة الخبر.

مسألة: وإن كان يعلم، وإنّما أردت أن تخبره بأنك تعلم بذلك؛ فماذا يُسمّى؟

الجواب: يسمّى لازم فائدة الخبر.

إذا القصد من إلقاء الخبر غالبًا أحد هذين الأمرين: الفائدة، أو لازمها، وقد يخرج الخبر عن هذا الأصل؛ ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ليس المقصودُ به: أحد هذين؛ بل المقصود: إظهار التّحسّر، ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾

[مريم: ٤]، المقصود: إظهار التَّخَشُّعِ والضعف، ﴿رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، المقصود: الاسترحام والاستعطاف، فقد يُلقى الخبر لأغراضٍ أخرى تُفهم من السياق؛ لكن الأصل: أن المقصدين الأصليين لكل متكلم بكلام خبري: الفائدة، أو لازمها.

قوله: «وغيره الإنشاء»: فالإنشاء: هو ما لا يحتمل الصدق والكذب، مثله أن يُقال: «هل جاء زيد»، فإن من سأل «هل جاء زيد» لا يقال فيه: إنه صدق أو كذب.
قوله: «وهو ذو النظر»: الإنشاء هو الأهم عند البلاغيين، فهو محل نظرهم وعنايتهم.
ثم الإنشاء قسمان: طلبي، وغير طلبي.

وابتداءً ببيان الإنشاء غير الطلبي، فقال: «وهو على قسمين: غير الطلبي ما يُنشئ المدلول وقت الطلب»: الإنشاء غير الطلبي: هو ما يُنشئ -أي يوجد- مدلولاً لم يكن حاصلًا قبل وقت التلفظ به.

قوله: «كصيغة الدعاء والتعجب كـ «بعث» أو «نعم الهدى التأدب»: ذكر في هذا البيت أهم أنواع الإنشاء غير الطلبي وهي أربعة:

النوع الأول: صيغ الدعاء نحو: وفقه الله، لا تريد أن تخبر عن أمرٍ قد حدث؛ وإنما تريد أن تُنشئ دعاءً، كأنك تقول: أدعُ الله عز وجل له بالتوفيق، ومثله: صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنه، ورحمه الله، هذا الكثير أن يكون بالماضي، وقد يكون بالمضارع: نحو: يرحمه الله، ومنه: قول يوسف عليه السلام: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢]، وقد يكون بالجملة الاسمية: نحو: عليه الصلاة والسلام، المغفور له.

النوع الثاني: صيغ التعجب نحو: «ما أحسن العلم!»، أنت بهذا لم تخبر عن حسن العلم؛ بل أنشأت التعجب من حسنه، ومنه: قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧] الشاهد في قوله: ﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾.

قوله: «كَ» بِعْتُ:

النوع الثاني: صِيغ العقود، لو أَنَّكَ قُلْتَ: «بِعْتُ» تخبر عن بيع حصل منك أمس؛ فهذا خبر، لكن لو أَنَّكَ قُلْتَ: «بِعْتُ» تريد إنشاء البيع، كقول البائع للمشتري: «بِعْتُكَ الْكِتَابَ»، هو لا يُخبر عن بيع حصل في الزمن السابق؛ بل يُنشئ البيع، ومثله قول المشتري: «اشترَيْتُ»، وقول الولي: «زَوَّجْتُكَ»، وقول الزوج: «قَبَلْتُ»، فصيغ العقود من الإنشاء غير الطلبي.

قوله: «أَوْ» نِعَمَ الْهُدَى التَّأْدُّبُ:

النوع الرابع: صِيغُ المدح والذم، كـ «نِعَمَ الْهُدَى التَّأْدُّبُ» أنشأ بذلك مدح التأدب، ومثله: «نعم الخلق الصدق، وبئس الخلق الكذب»، ومنه قوله تعالى عن سليمان وأيوب عليهما السلام: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤].

ومثل هذه الأربعة التي ذكرها الناظم - وفقه الله - صِيغُ القسم: كأن تقول: «والله إنَّ زَيْدًا لَكَرِيمٌ».

فهذه خمسة أنواع للإنشاء غير الطلبي، ثم انتقل إلى الكلام عن الإنشاء الطلبي.

قوله: «وَالطَّلْبِي اسْتِدْعَاءٌ غَيْرٌ حَاصِلٍ وَفَتْ الْكَلَامِ»: الإنشاء الطلبي: هو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطلب.

الإنشاء الطلبي وغير الطلبي يجتمعان في أنَّ كليهما لا يحتمل الصدق والكذب، ويفترقان في أنَّ الإنشاء الطلبي يتضمن طلب حصول شيء غير حاصلٍ وقت الطلب؛ مثل: «افْعَلْ»، و«لا تفعل»، أمَّا الإنشاء غير الطلبي فلا يتضمن طلب حصول شيء غير حاصلٍ وقت الطلب؛ كـ «بِعْتُ» في إنشاء البيع، و«ما أحسنَ العلم!» في التعجب، لا يتضمن طلبًا.

والإنشاء الطلبي هو الذي يعتني به البلاغيون في هذا الباب ويوسعون فيه القول.

ثم بعد أن عرَّفَ الإنشاء الطلبي شرع يذكر أنواعه، وهي سبعة، وهي على ترتيب النظم: النَّهْيُ، وَالْأَمْرُ، وَالْعَرَضُ، وَالتَّحْضِيضُ، وَالتَّمْنِي، وَالنَّدَاءُ، وَالاسْتِفْهَامُ.

قوله: «نَحْوُ: «لَا تُجَادِلِ لِلنَّهْيِ»: الأول من أنواع الإنشاء الطلبي: النَّهْيُ، وقد عرَّفَه النَّاظمُ في «الموطأ في البلاغة»: بأنه طلب ترك الفعل، وله صيغة واحدة: هي المضارع المسبوق بلا

الناحية، نحو: «لا تجادل»، وهذا مثال النازم، ومنه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ [الإسراء: ٣٢]،
﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

الثاني من أنواع الإنشاء الطلبي: الأمر، وعرفه في «الموطأ في البلاغة»: بأنه طلب حصول
الفعل من المخاطب، وأشار إلى صيغته بقوله: «لِتَفْعَلَا وَافْعَلْ وَصَبْرًا وَصِهْ»: فلأمر أربع
صيغ:

الصيغة الأولى: المضارع المجزوم بلام الأمر، نحو: «لِتَفْعَلِ الْخَيْرَ»، ومنه قوله تعالى:
﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

الصيغة الثانية: فعل الأمر، وهي التي أشار إليها بقوله: «وَافْعَلْ»، نحو: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ
رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا
وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

الصيغة الثالثة: المصدر النائب عن فعل الأمر، وهي التي أشار إليها بقوله: «صَبْرًا»،
ومنه: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]: أي أحسنوا، ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤]،
«ضَرَبَ»: مصدر نائب عن فعل الأمر؛ أي فاضربوا رقابهم.

الصيغة الرابعة: اسم فعل الأمر، وهي التي أشار إليها بقوله: «وَصِهْ»، ومثله صه:
آمين، ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، «عليك»: اسم فعل أمر بمعنى الزم.
قوله: «ثُمَّ أَلَّا لِلْعَرَضِ»: النوع الثالث من أنواع الإنشاء الطلبي: العَرَض: وهو طلب الفعل
برفق ولين، وأداته: أَلَّا، ومنه: ﴿أَلَّا تَأْكُلُونَ﴾ [الصافات: ٩١]، ﴿أَلَّا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ
لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

قوله: «لِلتَّحْضِيضِ هَلَّا»: النوع الرابع من أنواع الإنشاء الطلبي: التَّحْضِيض: وهو طلب
الفعل بحث، وذكر له أداة: هَلَّا، نحو أن تقول لمن دعوته مرارًا لزيارتك فلم يزرك: «هَلَّا

تَزُوْرُنِي اللَّيْلَةُ»، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لجابر رضي الله عنه كما في الصحيحين لما أخبره أنه تزوّج ثيبًا: «فَهَلَّا بِكَرًا»^(١)، ومنه قول عنتره:

هَلَّا سَأَلْتُ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

وقد يُفهم التحضيض بدلالة السياق من أدوات أخرى: كـ«لولا»، و«لَوْما» إذا استعملتها بمعنى هَلَّا، ومنه في «لولا»: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، هي هنا للتحضيض، ومنه في «لَوْما»: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الحجر: ٧]. قوله: «ثُمَّ هَلْ وَلَوْ وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي وَلَعَلَّ»: النوع الخامس من أنواع الإنشاء الطلبي: التمني بأدواته؛ هو طلب شيء محبوب لا يُرجى حصوله إمّا لكونه مستحيلًا، أو عسيرًا، مثال المستحيل قول القائل: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ».

ومنه قوله أبي العتاهية:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ ثَرَابًا﴾ [النبا: ٤٠] هذا طلبٌ مستحيل، ومثال العسير الذي لا مطمع في نيّله: قول الفقير الذي لا مال له: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأُحَجَّ بِهِ»، هو بعيد عسير لكنه ليس مستحيلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

والأداة الأصلية التي وضعت للتمني: هي لَيْتَ، كالأمثلة السابقة، وقد يُفهم التمني بدلالة السياق من أدواتٍ أخرى: هل، ولو، ولعلّ، فمن التمني بـ«هل»: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، ومن التمني بـ«لو»: ﴿قُلْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ فَنُكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ومن التمني بـ«لعلّ»: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٧]، ومنه قول العباس بن الأحنف:

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٢٤٧)، ومسلم في «الصحيح» (٧١٥).

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

دلالتُهُ في موضعين: «هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ»: كأنَّه يقول: ليت منكم من يُعِيرُ جناحه، استُعملت هل للتمني، و«لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ»: كأنَّه يقول: ليتني إلى من قد هويت أطير، استُعملت لعل للتمني.

قوله: «ثُمَّ النَّدَا يَا وَآيِ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ أَيَا ثُمَّ هِيَا يَا حَمْزَةٌ»: السادس من أنواع الإنشاء الطلبي:

النداء: وهو طلب إقبال المخاطب بحرفٍ نابٍ منابٍ أنادي، فإذا قلت: «يَا حَمْزَةٌ»، وهو مثال الناظم، فأنت تطلب إقباله كأنَّك تقول: أنادي حمزة، وقد ذكر في النظم له خمس أدوات كلها حروف:

الحرف الأول: «يَا» وهي أم الباب، وأكثر أحرف النداء استعمالاً، ولم يأتِ النداء بغيرها في القرآن، وتستعمل لنداء القريب والبعيد.

الحرف الثاني: الهمزة، نحو قولك في نداء زيد: «أَزِيدُ»، وهي لنداء القريب.

والثالث والرابع والخامس: أي، وأَيَا، وَهَيَا، وهي لنداء البعيد.

ثم إنَّ البليغ قد يُنزل البعيد منزلة القريب فينادي البعيد بالهمزة لِغَرَضٍ بلاغي: كشدة حضوره في الذهن والقلب، فهو قريب المكانة من قلبه وإن كان بعيد المكان، كقول عبدالله بن عَنَمَةَ الصَّبِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَوَائِمُهَا سِتَّةُ أَبْيَاتٍ فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ يَرِثِي أَخَاهُ أَبِيَّأً، وَقِيلَ: هُوَ ابْنُهُ:

أَبِي لَا تَبْعَدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٍّ وَمَنْ تُصِيبِ الْمَنُونُ بَعِيدُ

لا تَبْعَدْ: لا تَهْلِكْ، مِنْ بَعْدَ يَبْعَدُ إِذَا هَلَكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ

ثَمُودُ﴾، وَبَعْدَ ضِدٌّ قُرْبَ مُضَارَعَةٍ: يَبْعَدُ بضم العين، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ

الشَّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢].

قوله: «أَبِي لَا تَبْعَدْ»: ناداه بالهمزة التي للقريب، لشدة حضوره في ذهنه وقلبه، وإلَّا فهو

بعيد، كما قال: «وَمَنْ تُصِيبِ الْمَنُونُ بَعِيدُ».

وقد يكون العكس: يُنزل البليغ القريب منزلة البعيد، فيستعمل أداة النداء التي للبعيد في

نداء القريب لغرضٍ بلاغي؛ كالإشعار بأنَّ المنادى بعيد المنزلة رفيع القدر عظيم الشأن؛ كقوله: «أيا مولاي اغفر لي»، وهو سبحانه أقرب إلى عبده من حبل الوريد؛ لكن الغرض البلاغي هنا: هو الإشعار بأنه عظيم الشأن رفيع القدر بعيد المنزلة.

أو يكون لغرضٍ آخر: ككون المنادى ساهياً، أو غافلاً مع كونه قريباً منك؛ كأن تقول: «أيا زيد»، لو قلت: «أزيد» فاستعملت الهمزة التي هي لنداء القريب لربما لم ينتبه؛ فتقول: «أيا زيد».

قوله: «وَمِنْهُ الْإِسْتِفْهَامُ لِلتَّصَوُّرِ صَدَّقَ بِهِ (هَلْ) وَالْهَمْزُ فِيهِمَا حَرِي هَمْزٌ وَهَلْ مَنْ مَا وَأَيُّ أَيْنَا كَمْ كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى وَأَنْتَى»: السابع من أنواع الإنشاء الطلبي: الاستفهام: وهو طلب فهم شيء بالسؤال عنه، وأدواته إحدى عشرة جمعها في بيت واحد:

هَمْزٌ وَهَلْ مَنْ مَا وَأَيُّ أَيْنَا كَمْ كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى وَأَنْتَى

وهي على ثلاثة أنواع بحسب الطلب:

النوع الأول: ما يُطلب به التصوُّر والتصديق: وهي الهمزة، قال: «وَالْهَمْزُ فِيهِمَا حَرِي»: أي في التصوُّر والتصديق.

النوع الثاني: ما يُطلب به التصديق فقط: وهي هَلْ، قال: «صَدَّقَ بِهِ (هَلْ)».

النوع الثالث: ما يُطلب به التصوُّر فقط، وهي باقي الأدوات غير الهمزة وهل، قال: «وَمِنْهُ الْإِسْتِفْهَامُ لِلتَّصَوُّرِ صَدَّقَ بِهِ هَلْ وَالْهَمْزُ فِيهِمَا حَرِي»، إذا الهمز: للتصوُّر والتصديق، وهل: للتصديق فقط، وباقي الأدوات للتصوُّر فقط.

والفرق بين التصوُّر والتصديق: أن التصوُّر إدراك المفرد، والتصديق إدراك النسبة.

مسألة: إذا قيل لك: مَا اللَّجَيْنِ؟ فقلت: الفضة، السؤال عن مفرد، إذا هو تصور أو

تصديق؟

الجواب: تصور.

مسألة: إذا قيل لك: أزيد قديم أم عمرو؟، السؤال هنا عن الفرد القادم، الجواب: تقول:

زيد، أو تقول: عمرو، هذا تصور أو تصديق؟

الجواب: تصوّر.

مسألة: إذا قيل: «أقدم زيد؟»، السؤال هنا عن نسبة القدوم إلى زيد، هذا ماذا يسمّى؟

الجواب: هذا تصديق.

التصوّر: إدراك المفرد، والتصديق: إدراك النسبة، كما قال في «السلم المروني»:

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عِلْمٌ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصَدِيقٍ وَسَمٌ

وهو معنى قولهم: التصوّر: طلب تعيين مجهول، والتصديق: طلب الجواب بنعم أو لا.

نأخذ الأدوات التي ذكرها أداة أداة على ترتيب ذكرها في النظم:

الهيئة الأولى: (الهمزة) ويطلب بها التصوّر والتصديق، مثالها للتصوّر: «أزيد قدم أم

عمرو؟»، وجوابها بالتعيين: بأن تقول: زيد، ومثالها للتصديق: «أقدم زيد؟»، وجوابها بنعم أو

لا، تقول: نعم.

مسألة: في قولك: «أراكبا جئت أم ماشيا؟»، الهمزة هنا للتصور أو التصديق؟

الجواب: للتصوّر.

مسألة: في قولك: «أراكبا جئت؟» الهمزة هنا للتصور أو التصديق؟

الجواب: للتصديق، تقول: نعم، أو لا.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢]،

السؤال هنا للتصور أو التصديق؟

الجواب: للتصديق.

الهيئة الثانية: (هل) ويطلب بها التصديق فقط، والجواب: بنعم أو لا، نحو قولك: «هل

قدم زيد؟» تقول: نعم، أو لا، ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

الهيئة الثالثة: (من) يُسأل بها عن العالم، تقول: «من جاءك؟» فيقول: زيد، مثلاً في أسئلة

القبر: «من ربك؟» الجواب: الله، ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ﴾ [الرعد: ١٦].

الهيئة الرابعة: (ما) يُسأل بها عن أحد أمرين:

الآية الأولى: شرح الاسم باسم أشهر منه: مثلاً: ما اللُّجَيْن؟ تقول: الفُضَّة، ما النُّضَار؟ تقول: الذهب.

والآية الثانية: حقيقة المسمَّى؛ أي يُطلب بها شرح حقيقة المسمَّى، ما الصَّلَاة؟ ما الزكاة؟ ما الصيام؟ ما الحج؟ المطلوب: شرح حقيقة المسمَّى، تدخل على المعرفات.

الآية الثالثة: (أَيُّ) يُطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمرٍ يعُمُّهُمَا: «أَيُّ الرجلين عندك»، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، فيُطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمرٍ يعُمُّهُمَا، أو المتشاركين في أمرٍ يعُمُّهُم، كما لو قلت: «أَيُّ الرجال قام»، و«أَيُّ الطلاب نجح».

الآية الرابعة: (أَيْنَ) يُسأل بها عن المكان، «أَيْنَ زيد؟»، ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ [القيامة: ١٠].

الآية الخامسة: (كَمْ) يُسأل بها عن العدد: «كم جزءاً حفظت من القرآن»، ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

الآية السادسة: (كَيْفَ) يُسأل بها عن الحال: كيف جئت؟

الآية السابعة: (أَيَّانَ) يُسأل بها عن الزمان المستقبل، وتكون في مقام التفخيم؛ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].

الآية الثامنة: (مَتَى) يُسأل بها عن الزمان مطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً؛ «متى سافرت» للماضي، و«متى تسافر» للمستقبل، والفرق بينها وبين أَيَّانَ: أَنَّ أَيَّانَ يُسأل بها عن الزمان المستقبل فقط دون الماضي، وتكون في مقام التفخيم.

الآية التاسعة: (أَنَّى) وتأتي بمعنى: كيف، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٥٩]: أي كيف يحيي هذه الله بعد موتها، وتأتي بمعنى: من أين؛ ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ (أَنَّى) هنا بمعنى: من أين؛ أي من أين لك

هذا، وتأني لمعنى ثالث على قلة: وهو متى؛ تقول: «أنى تكون زيادة النيل؟»؛ أي متى تكون زيادة النيل.

قوله: «وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ كَذَا النَّدَاءُ يُخْرِجُهَا الْكَلَامُ عَنْ أَصْلِهَا إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى مِنْ أَجْلِ أَغْرَاضٍ حُصِرْنَ حَصْرًا»: يقول في هذين البيتين: إن هذه الأربعة الأمر والنهي والاستفهام والنداء قد تخرج عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى لأغراض بلاغية:

١. الأمر، الأصل في الأمر أن يدل على وجوب الفعل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقد يخرج عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى لدلالة القرائن والسياق:

المأول: الدعاء إن كان من أسفل إلى أعلى، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥].

الثاني: الالتماس إذا كان من مساوٍ لمساوٍ؛ كقولك لزميلك: «أَعْطِنِي قَلَمًا». الأمر يكون من أعلى إلى أسفل، والدعاء من أسفل إلى أعلى، والالتماس من المساوي إلى المساوي، وهذا اصطلاح، قال في «السُّلَم المروني»:

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

الثالث: الإباحة؛ ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

الرابع: الإرشاد والوعظ، نحو قول الطُّغْرَائِي في «لامية العجم»: قَدْ رَشَّحُوكَ لِأَمْرٍ إِنْ فَطِنْتَ لَهُ فَارْزَأْ بِنَفْسِكَ أَنْ تَرَعَى مَعَ الْهَمَلِ فَارْزَأْ: الأمر هنا للإرشاد والوعظ.

الخامس: التحقير والاستهزاء: كقول الحُطَيْئَةِ: دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَقَعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي الشاهد في فعل الأمر: دَعْ، واقْعُد.

السادس: التهديد: نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾

[فصلت: ٤٠]، الأمر هنا للتهديد.

السابع: التمني: كقول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

قوله: «انجلي»: فعل الأمر المقصود به: التمني.

الثامن: التعجيز: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]، ومنه قول الفرزق

لجرير:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

الأمر «فجئني»: للتعجيز.

التاسع: الإذن: كقولك لطارق الباب: «ادخل».

٢. النهي، والأصل في النهي: أن يدل على وجوب الترك؛ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾

[الإسراء: ٣٢]، وقد يخرج إلى معانٍ أخرى بدلالة القرائن والسياق:

المؤول: الدعاء إن كان من أسفل إلى أعلى؛ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:

٢٨٦].

الثاني: الالتماس إن كان من المساوي لمساويه، كقولك لمن يساويك: «أيها الأخ لا

تتوان».

الثالث: الإباحة؛ نحو: «إن كنت مُتَعَبًا فلا تحضر».

الرابع: الإرشاد والوعظ: كقول عمارة اليميني:

فَلَا تُلْزِمَنَّ النَّاسَ غَيْرَ طِبَاعِهِمْ فَتَتَّعَبَ مِنْ طُولِ الْعِتَابِ وَيَتَّعَبُوا

الخامس: التحقير والإهانة: كقول الشاعر:

لَا تَطْلُبِ الْمَجْدَ إِنَّ الْمَجْدَ سُلْمُهُ صَغْبٌ وَعِشْ مُسْتَرِيحًا نَاعِمَ الْبَالِ

لَا تَطْلُبِ: النهي هنا للتحقير والإهانة.

السادس: التهديد: كقول السيد لخادمه: «لَا تَطْعُ أَمْرِي»، المقصود: التهديد، ومنه قوله

تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦].

السابع: التوبيخ: نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧].

٣. الاستفهام، والأصل في الاستفهام أن يكون لطلب الفهم؛ لكنه قد يخرج إلى معانٍ أخرى كثيرة بدلالة القرائن والسياق:

الأول: الأمر: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]؛ أي انتهوا.

الثاني: النهي: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ أَحقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]؛ أي لا تخشوهم.

الثالث: النفي: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]؛ أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

الرابع: التسوية، وتكون بهمزة التسوية: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

الخامس: الإنكار والتوبيخ: ﴿اتَّامُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] الاستفهام هنا للتوبيخ والإنكار.

السادس: التهويل، ويكون مع تكرير المسؤول عنه نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٢، ١].

السابع: الاستبطاء: نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، الاستفهام هنا المقصود به: الاستبطاء، لذلك قال الله تعالى بعد ذلك: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ومنه ما في الحديث: أَنَّ النبي صلى الله عليه

وسلم كان يقول في مرضه الذي مات فيه: «أَيْنَ أَنَا عَدَا»^(١)، المقصود من الاستفهام: الاستبطاء؛ لذلك قال الراوي بعد ذلك: «اسْتَبْطَاءَ لِيَوْمَ عَائِشَةَ»^(٢).

الثامن: التقرير، المقصود بالتقرير: حمل المخاطب على الإقرار، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى﴾ [القيامة: ٣٧]، المقصود: حمل المخاطب على الإقرار بذلك، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]؛ أي قد أتى.

التاسع: التمني: كما سبق في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، هل للاستفهام؛ لكن المقصود بها هنا: التمني، كما سبق في الكلام عن التمني.

العاشر: التعجب: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

الحادي عشر: المدح: كقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ

٤. النداء، والأصل: دلالة على طلب الإقبال كما سبق، وقد يخرج عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى للقرائن والسياق:

الأول: التحير والتذكُّر، ويكثر ذلك في نداء المنازل والأطلال والمطايا كقول الشريف الرضي:

أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى أَيْنَ سَلَمَاكِ مِنْ أَجْلِهَا إِذْ أَتَيْنَاهَا أَتَيْنَاكِ

قوله: «أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى»: نادى المنازل، وهذا النداء ليس على باب، إذ المقصود: التحير والتذكُّر.

الثاني: إظهار الحزن والتحسر: كقول الفارعة بنت طريف ترثي أخاها:

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٦٦٤)، ومسلم في «الصحيح» (٢٤٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٦٦٤)، ومسلم في «الصحيح» (٢٤٤٣).

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

الثالث: التوبيخ والعتاب: كقول الطائي:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدٍ

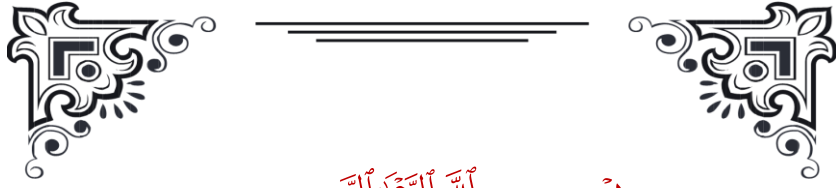
الرابع: الاختصاص: ومنه في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه في «الصحيحين» في قصة تخلفه عن غزوة تبوك قال: «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ»^(١).

المقصود بالنداء هنا في قوله: «أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ» الاختصاص أي مُخْتَصِّينَ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ، وك«اللهم اغفر لنا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ» أي مُخْتَصِّينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ بِمَغْفَرَتِكَ.

الخامس: الإغراء: ك«يَا شَجَاعُ أَقْدَمِ»، ليس المقصود: أن تدعو هذا الشجاع ليقبل عليك؛ بل المقصود: أن تُغْرِيَهُ بِالْإِقْدَامِ.



(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٤١٨)، ومسلم في «الصحيح» (٢٧٦٩).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف:

«التوكيد».

توكيدنا بمقتضى الأحوال ١-٤٨ فَلَمْ يُؤَكِّدُوا خِطَابَ الْخَالِي
وَأَكَّدُوا لِشَكِّهِ اسْتِحْبَابًا ٢-٤٩ وَأَكَّدُوا لِمُنْكَرٍ إِيْجَابًا
وَأَكَّدُوا بِإِنَّ أَوْ بِاللَّامِ ٣-٥٠ وَأَحْرَفَ التَّنْبِيْهِ وَالْأَقْسَامِ
وَالْفَضْلِ وَالتَّضْعِيفِ وَالزَّوَائِدِ ٤-٥١ (وَاللَّهُ مَا أَتَى لَنَا مِنْ قَاصِدٍ)
وَقَدْ يَجِي التَّوَكِيدُ لِلتَّغْظِيمِ ٥-٥٢ كَـ (إِنَّهَا عَطِيَّةُ الْكَرِيمِ)
وَقَدْ يَجِي مُخَالِفَ الْأَحْوَالِ ٦-٥٣ كَقَوْلِ أُخْتِي: (إِنَّهُمْ أَخَوَالِي)



هذا الباب الثالث في النظم من أبواب علم المعاني؛ وهو باب التوكيد، وقد ابتدأ - وفقه الله - ببيان أن التوكيد يكون بحسب مقتضى حال المخاطب فقال: «توكيدنا بمقتضى الأحوال»، ثم فصل ذلك فقال: «فَلَمْ يُؤَكِّدُوا خِطَابَ الْخَالِي وَأَكَّدُوا لِشَكِّهِ اسْتِحْبَابًا وَأَكَّدُوا لِمُنْكَرٍ إِيْجَابًا».

الخبر في هذا الباب بالنظر إلى حال المخاطب عند إلقاء الخبر ثلاثة أضرب: **الضرب الأول:** الابتدائي: وهو الذي يكون المخاطب فيه خالي الذهن من الخبر، فيُلْقَى إليه الخبر خاليًا من التوكيد، وهو الذي قال فيه: «فَلَمْ يُؤَكِّدُوا خِطَابَ الْخَالِي».

الضرب الثاني: الطلبي: وهو الذي يكون المخاطب فيه مترددًا، فيحسن إلقاء الخبر إليه مؤكَّدًا بمؤكَّد واحد، وهو الذي قال فيه: «وَأَكَّدُوا لِشَكِّهِ اسْتِحْبَابًا».

الضرب الثالث: الإنكاري: وهو الذي يكون المخاطب فيه مُنكراً، فيجب التوكيد له بحسب قوة إنكاره، وهو الذي قال فيه: «وَأَكْذُوا لِمُنْكَرٍ إِيْجَابًا».

تقول لخالِي الذَّهْن: «سافر زيد»، وللمتردد: «قد سافر زيد»، جئت بمؤكِّد واحد هو «قد»، وللمنكر: «والله قد سافر زيد»، أَكَّدْتُ بالقَسَمِ وبـ«قد»، فإن زاد إنكارُهُ زِدْتَ في التوكيد؛ تقول: «والله لقد سافر زيد»، وأشهر مثال عند البلاغيين لزيادة التوكيد بسبب زيادة الإنكار: قوله تعالى في قصة أصحاب القرية في سورة يس: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٣، ١٤]، إِذَا الخطابُ لِمُنْكَرَيْنِ، ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، أَكَّدَ بثلاثة مؤكِّدات هي: إنَّ، وتقديم الجار والمجرور، ففيه اهتمامٌ وتوكيد، والثالث: اسميَّة الجملة، ثم زاد الإنكار: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]، فزاد التوكيد، ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]، جاء التوكيد بقولهم: «رَبُّنَا يَعْلَمُ»، وهذا جارٍ مجرى القَسَمِ، والفقهاء يقولون من قال: رَبُّنَا يَعْلَمُ كذا أو رَبِّي يَعْلَمُ كذا، وأراد به الحَلْفَ كان من اليمين، فيأخذ أحكام اليمين، قال في «نظم الكفَّاف» وهو نظمٌ في الفقه المالكي:

وَرَبُّنَا يَعْلَمُ مَنْ يُرَدُّ بِهِ حَلْفًا يَكُنْ حِينَئِذٍ مِنْ حَزْبِهِ

أي يكن من اليمين.

فجاء التوكيد بقولهم: «رَبُّنَا يَعْلَمُ»، وباللَّام في قوله: «لَمُرْسَلُونَ»، مع المؤكِّدات الثلاثة السابقة، فهذه خمسة مؤكِّدات: ربنا يعلم، وإنَّ، واللام، وتقديم الجار والمجرور، واسميَّة الجملة.

ثم لما فرغ من بيان أضرب الخبر شرع يذكر جملةً من أهم المؤكِّدات التي يُحتاج إليها في الضَّربِ الطلبي والإنكاري فقال: «وَأَكْذُوا بِإِنْ أَوْ بِاللَّامِ وَأَخْرَفِ التَّنْيِيهِ وَالْأَقْسَامِ وَالْفَضْلِ وَالتَّضْعِيفِ وَالزَّوَائِدِ»: ذكر في هذين البيتين سبعة مؤكِّدات:

المؤكِّد الأول: «إِنَّ» فبدلاً من أن تقول: «العلم نافع»، تقول: «إِنَّ العلم نافع»، ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

المؤكِّد الثاني: «لام الابتداء» نحو: «لَزَيْدٌ قَادِمٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣].

المؤكِّد الثالث: أحرف التنبيه التي تُزاد للتنبيه في فاتحة الكلام، وهي تدل على تحقق ما بعدها لذا أفادت التوكيد، مثل: ألا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكذا «أما» بتخفيف الميم، ويكثر مجيئها قبل القسم نحو: «أما والله إنَّ الظلم شؤم».

المؤكِّد الرابع: «القسم» وهو أقوى المؤكِّدات، ويكون بفعل القسم وحرفه نحو: «أقسم بالله لأكرمَنَّكَ»، وبفعله فقط نحو: «أقسم لأكرمَنَّكَ»، وبحروفه فقط: وهي الباء، والواو، والتاء، وكلُّها في القرآن، مثال القسم بالواو: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، وبالتاء: ﴿وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وبالباء: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

ويكون بحذف فعل القسم وحرفه لدلالة لام القسم نحو: «لأكرمَنَّكَ»، ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٩]، ويكون بمعناه كما تقدَّم في قولهم: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]؛ لأنَّ قول: «رَبَّنَا يَعْلَمُ» جارٍ مجرى القسم في التوكيد كما سبق، ومثله: «شَهِدَ اللَّهُ»، و«عَلِمَ اللَّهُ».

المؤكِّد الخامس: «ضمير الفصل» وهو صيغة ضمير منفصل مرفوع يتوسَّط بين المبتدأ والخبر، نحو: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، أو ما أصله المبتدأ والخبر: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

ومحلُّ إفادة ضمير الفصل التوكيد إذا وُجدَ مخصَّص في الجملة كالأمثلة السابقة كلُّها. ففي قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، وُجدَ مخصَّص وهو تعريف الجزئين، الاسم الكريم معرفة، والوليُّ معرفة، فالتخصيص حاصلٌ في الجملة بتعريف الجزئين؛ لأنَّ تعريف الجزئين من طرق القصر، فضمير الفصل أفاد هنا التوكيد، أمَّا إن لم يوجد في الجملة

مُخَصَّصٌ فضمير الفصل يفيد التخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: ١٢٥]، لا مُخَصَّصٌ هنا في الجملة، فضمير الفصل يفيد التخصيص.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ضمير الفصل: «هُم» يفيد التوكيد لا التخصيص.

ولضمير الفصل فائدة ثالثة يقتصر عليها أكثر النحويين: وهي الإعلام بأن ما بعده خبرٌ لا تابع، ولهذا سُمِّيَ فصلاً، أو بعبارة أخرى: تمييز الخبر من النعت، فإذا قلت: «زيدٌ المجتهد»، أردت أن تُخبر عن زيدٍ بأنه مجتهد، قد يظن السامع أن «المجتهد» نعت، و ينتظر الخبر، «زيدٌ المجتهد» ما شأنه؟ ما خبره؟ فضمير الفصل حين تقول: «زيدٌ هو المجتهد» يُبين أن المجتهد هو الخبر، وقد جمع هذه الثلاثة التي يفيدها ضمير الفصل الشيوطي في قوله:

وَالْفَصْلُ تَخْصِيصًا لَهُ بِالْمُسْنَدِ وَالْمَيْزَ مِنْ نَعْتٍ وَلِلتَّأْكُدِ

المؤكَّدُ السابِقُ: التَّضْعِيفُ، نحو: «كَسَرْتُ البابَ وكَسَرْتُهُ»، فالتضعيف هنا في «كَسَرْتُهُ» أفاد التوكيد.

المؤكَّدُ السابِقُ: الحروف الزائدة: وهي التي تُذكر في الكلام لغرض التوكيد: ومنها: الباء الجارة في نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

ومنها: مِن الجارة في نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣].
ومنها: ما بعد إذا نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]: أي إذا غضبوا.
ومنها: لا في نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥].

مسألة: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] هل هذا قَسَمٌ أو نَفْيٌ للقسم؟
الاجواب: قَسَمٌ بدليل الآية التي بعدها وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، «لَا» هنا مؤكدة وليست نافية، بدليل: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ

الْأَمِينُ [التين: ٣]، أَقْسَمَ بِالْبَلَدِ، ف«لَا» صلة لتقوية الكلام وتوكيده، فمن عادة العرب أنها ربّما لفظت «لَا» من غير قصد معناها الأصلي؛ بل لتقوية الكلام وتوكيده، وهذا هو الذي أجاب به الجمهور في إزالة ما يتوهم من التعارض بين **﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾** [البلد: ١]، وقد أقسم الله تعالى به في قوله: **﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾** [التين: ٣]، وأيضًا في الجمع بين **﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾** [القيامة: ١]، وقد أقسم الله تعالى بيوم القيامة في قوله تعالى: **﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾** [البروج: ٢]، وفي الجمع بين **﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾** [القيامة: ٢]، وقد أقسم الله تعالى بالنفس: **﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾** [الشمس: ٧]، وكذلك في قوله تعالى: **﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾** [الأعراف: ١٢]، «لَا» صلة مؤكدة بدليل: **﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾** [ص: ٧٥]، وفي قوله تعالى: **﴿مَا مَنَّكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا إِلَّا تَتَّبِعَنِ﴾** [طه: ٩٢، ٩٣]: أي ما منعتك أن تتبعني، و«لَا» صلة مؤكدة، **﴿لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾** [الحديد: ٢٩]: أي ليعلم، **﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾** [النساء: ٦٥]: أي فوربك لا يؤمنون، ومنه قول امرئ القيس:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ (م) لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُ

وقول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ صَمِيمُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
أي كاد يتقطع.

ف«لَا» في جميع ذلك تفيد تقوية الكلام وتوكيده، ومجيء الحرف صلة في الكلام يفيد التوكيد والتقوية؛ قال المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني»: «زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي من الاعتناء به»، وقال ابن جني: «كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة»، فيكون المعنى في **﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾** [القيامة: ١]: أقسم بيوم القيامة، أقسم بيوم القيامة، وفي **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** [الشورى: ١١] على القول بأن الكاف صلة، -وهو وجه تعرفه العرب في كلامها، واستظهره ابن أبي العز في «شرح الطحاوية»، وذكر شيئاً من شواهد في اللغة - يكون المعنى: ليس مثله شيءٌ، ليس مثله شيءٌ،

وقد نبّه ابن هشام في آخر «قواعد الإعراب» إلى أنّه ينبغي أن يتجنّب المعرب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله: زائد؛ لأنّه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلامه سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، وإنّما يُقال: صلة، أو مؤكّد.

قال الزّواويّ ناظماً كلام ابن هشام:

وَلْتَجْتَنِبْ يَا صَاحٍ أَنْ تَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ زَائِدٌ تَفِي
إِذْ تَسْبِقُ الْأَذْهَانَ لِلْإِهْمَالِ وَهُوَ عَلَى الْقُرْآنِ ذُو اسْتِحَالٍ
وإنّما الزّائد ما دلّ على مُجَرِّد التَّوَكِيدِ لَا مَا أَهْمَلَا

وعلى كلّ فمّن أطلق الزيادة أراد أنّه زائد إعراباً مؤكّد معنى، وكل ما قيل فيه: أنّه زائد فهو للتوكيد.

وقد يكون الزائد -أي في الإعراب وهو مؤكّد في المعنى- غير حرفٍ: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، ف«كَانَ» هنا مسلوقة الزمان، وإذا جاءت مسلوقة الزمان فهي للتحقيق والتوكيد، فتفيد تَقَرُّرَ وثبوت وصفٍ ضعف كيد الشيطان، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وسبق هذا في الكلام عن دلالة الفعل في الباب الأول من أبواب علم المعاني.

وللتوكيد أدوات تُدرى ممّا فوق هذا المختصر، وله طرق تُدرى من سياق الكلام وقرائن الأحوال عُني بها البلاغيون والمفسّرون.

وقد يجتمع في الكلام أكثر من مؤكّد: انظر مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، هم يفسدون في الأرض ويدعون الإصلاح؛ بل يدعون أنّ إصلاحهم ظاهر لا ينكره أحد؛ لأنّ «إنّما» تُستعمل في الأمر المعلوم الذي لا يُنكر، فانظر كيف جاء الرّدّ قوياً: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، صدر الكلام بحرف الاستفتاح «ألا» الذي يدل على أنّ الكلام ممّا له خطر، ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]: «إنّ» تفيد التوكيد، والجزآن معرّفان، المبتدأ والخبر كلاهما

معرفة، وتعريف الجزئين يفيد القصر، ثم أكد هذا القصر بتوسيط ضمير الفصل الذي يفيد التخصيص، فانظر كيف جاء الكلام قويًا؛ فأكد بأن، واسميّة الجملة، وبضمير الفصل مع تعريف الجزئين، وبتصدير الكلام بحرف الاستفتاح الذي يدل على أن مضمون الكلام ممّا له خطر، ثم عقبه بتقريعهم: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

مسألة: في قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] مؤكّدان كلاهما من النوع السّابع الذي قال فيه: «وَالزَّوَالِدُ»، ما هما؟

الجواب: «مِنْ» و«لَا» كلاهما صلة مؤكدة، أي ما جاءنا بشير ونذير.

مسألة: ومنه مثال الناظم -وفقّه الله-: «وَاللهُ مَا أَتَى لَنَا مِنْ قَاصِدٍ» فيه مؤكّدان ما هما؟

الجواب: القسم: «والله»، وزيادة «مِنْ».

مسألة: من أيّ أضرب الخبر قوله: «وَاللهُ مَا أَتَى لَنَا مِنْ قَاصِدٍ» الابتدائي، أو الطلبي، أو الإنكاري؟

الجواب: الإنكاري.

قوله: «وَقَدْ يَجِي التَّوَكُّدُ لِلتَّعْظِيمِ كَ(إِنَّهَا عَطِيَّةُ الْكَرِيمِ)»: قد يكون التوكيد لتعظيم المعنى وتقويته لا لكون المخاطب منكرًا: كقول خطيب الجمعة: إن الحمد لله نحمده ونستعينه، المخاطبون مقرّون لا ينكرون ذلك، فهو يخطب بين المسلمين المصلين؛ لكن أكد لشرف المعنى وعظمته، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(١)، قاله أفصح الناس لأفصح الناس الذين يعرفون أن من البيان سحرًا، فهم يعرفون وقّع القول لكنه أكد لتقوية المعنى وتعظيمه، ومثله الناظم بقوله: «إِنَّهَا عَطِيَّةُ الْكَرِيمِ»، أكد الكلام لشرف المعنى وعظمته، لا لكون المخاطب منكرًا.

قوله: «وَقَدْ يَجِي مُخَالِفَ الْأَحْوَالِ كَقَوْلِ أُخْتِي: (إِنَّهُمْ أَخَوَالِي)»: هذه مسألة مجيء التوكيد على خلاف مقتضى الحال لغرض بلاغي.

إجراء أضرب الخبر على ما سبق: بالآ توكّد لخالي الذهن، وأن توكّد بمؤكّد للمتردّد،

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٧٦٧).

وأن تؤكد بأكثر من مؤكّد وجوباً للمنكر هذا يسمّى: إجراء أضرب الخبر على مقتضى الحال، وقد يُجرون أضرب الخبر على خلاف مقتضى الحال، وهو الذي قال فيه: «وَقَدْ يَجِي مُخَالَفَ الْأَحْوَالِ»، والصُّورُ المشهورة عند البلاغيين لإجراء أضرب الخبر على خلاف مقتضى الحال ثلاثٌ:

الأولى: تنزيل خالي الذّهن منزلة المتردّد: أي مخاطبة خالي الذّهن بخطاب المتردّد فيحسن له التوكيد، وهذا مطرد في القرآن بعد الأمر والنهي؛ لأنّ المُخاطَبَ يصبح كالمتردّد الذي يبحث عن سبب الأمر والنهي، انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧]، المخاطب هنا ليس منكرًا، ولا متردّدًا؛ لكن أكّد له الكلام: ﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِفُونَ﴾ [هود: ٣٧]؛ لأنّه كأنّه تساءل هل سيقع عذابٌ أو لا؟ وهذا شأن المتردّد، كأنه لما قال: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧] تطلّع إلى معرفة مصيرهم فجاء الخطاب مؤكّدًا: ﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِفُونَ﴾ [هود: ٣٧]، وهذا كما سبق: مطرد في القرآن بعد الأمر والنهي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٦، ٢٧]، وبعضهم يُعبّر بتنزيل غير السائل منزلة الطالب السائل وهو كذلك، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى أبا بكرٍ رضي الله عنه عن الحزن استشرفت نفسه إلى معرفة سبب هذا النهي لقوة داعي الحزن في هذا الموقف الذي كانا فيه، فكان النهي عن الحزن غريبًا يحتاج إلى بيان علته، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فذكر له ما يَجْتَثُّ الحزن من أصوله، ويبعث في النفس الأنس واليقين، فهذا من تنزيل غير السائل منزلة السائل.

الثانية: تنزيل غير المنكر للخبر منزلة المنكر؛ لأنّ تصرفاته تشبه تصرفات المنكرين، فيخاطب غير المنكر بخطاب المنكر، مثل أن تقول لإنسان مُسْلِمٍ لَكِنَّهُ مُسْرِفٌ على نفسه بالمعاصي: «والله إن بعد الموت لحسابًا»، هو مُقَرَّبٌ بالحساب لا ينكره؛ لكنّ تصرفاته لما كانت تشبه تصرفات المنكرين خوطب بخطاب المنكرين، قال السيوطي في «عقود الجمان»:

كَقَوْلِنَا لِمُسْلِمٍ وَقَدْ فَسَقَ: يَا أَيُّهَا الْمُسْكِينُ إِنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]، الموت لا ينكره أحد، حتى المُلحد يعترف بالموت؛ لكن لما كانت تصرفات أغلب الناس تشبه تصرفات من يُنكر الموت لغفلتهم نُزِّلوا منزلة مُنكري الموت، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]، أَكَّدَ الكلام لهم بمؤكدات لأنَّهم نُزِّلوا منزلة المنكر، ومن مشهور أمثلته عند البلاغيين: قول حَجَلِ الْقَيْسِيِّ:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ

شقيقٌ لم يُنكر رِمَاحَ بني عَمِّه؛ لكن مجيئه عارِضًا الرمح على صورة المُعجَب بشجاعته بمنزلة إنكاره أن لبني عَمِّه رِمَاحًا، كأنَّه يَظُنُّهم عِزًّا ليس معهم رِمَاح؛ لذا أَكَّدَ له الكلام.

الثالثة: تنزيل المنكر منزلة غير المنكر؛ لأنَّ حوله من الأدلة ما لو تأمَّله لارتدع عن إنكاره، مثل أن تقول: «الإسلام حقٌّ» لِمُنكِرٍ؛ لأنَّ حوله من الأدلة ما لو تأمَّله أدنى تأمل لعلم أن الإسلام حق، أو تقول للملحد: «الله موجود» هكذا بدون توكيد، مع أنَّه مُنكِرٌ؛ تنبيهًا له على أنَّ حوله من الأدلة ما لو تأمَّله لارتدع عن إنكاره، هو نفسه دليل على وجود الله؛ ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ٨، ٩، ١٠]، ومنه قوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢]، لاحظ أن الآية في سورة مكيَّة، ومع هذا جاءت خالية من التوكيد، وذلك أنَّ الآيات في أول السورة ذكرت من أدلة وحدانية الله ما يزيل إنكار هذا المُنكِر، قال الله تعالى في سورة النحل التي تسمَّى سورة النعم: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٤، ٥]، إلى أن قال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]، قال: ﴿وَمَا ذَرَأَا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٣، ١٤]، فانظر إلى هذه الآيات

العظيمة الدالة على وحدانية الله واستحقاقه أن يُفرد بالعبادة؛ لذا جاء بعد ذلك الكلام خاليًا من التوكيد: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢].

مسألة: «وَقَدْ يَجِي مُخَالَفَ الْأَحْوَالِ كَقَوْلِ أُخْتِي: إِنَّهُمْ أَخَوَالِي»: ما الصورة المقصودة بالمثل؟

الجواب: تنزيل غير المنكر منزلة المنكر. كأن يكون ينهى أخته عن صلتهم، فتقول له: «إِنَّهُمْ أَخَوَالِي»، هو يعلم أنهم أخوالها، لكنها أكدت له تنزيلاً له منزلة المنكر لما نهاها عن صلتهم.



قال الصنف:

«التَّقديمُ والتَّأخيرُ».

الأصلُ عندَ العربِ تقديمُ الأهم ١-٥٤ كِبَاسِمِ رَبِّي وَلَهُ انْصَبْتُ ثُمَّ نَمِ
وَمِنْهُ تَقْدِيمُ دَلِيلِ الْخَيْرِ ٢-٥٥ وَالشَّرُّ نَحْوُ: عَائِدٌ مَنْ يَجْرِي
وَقَدْ أَتَى لِمُغْرَضٍ بِلَاغِي ٣-٥٦ كَأَنْتَ قُلْتَ قَاتِلُ فَرَاغِي



هذا الباب الرابع في النظم من أبواب علم المعاني: وهو التقديم والتأخير، وقد ابتدأ الباب ببيان أن الأصل أن العرب تُقدِّم من المسند والمسند إليه والقيود والمتعلقات ما هو أهم، كما قال سيبويه في «الكتاب»: «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهَمَّانِهِمْ وَيُعْنِيَانِهِمْ»، فمثلاً في قولك: «رأيت زيداً اليوم»، الجملة مكوّنة من فعل: وهو رأى، وفاعل: وهو الضمير المتصل: تاء المتكلم، ومفعول: وهو قوله: زيداً، وظرف: وهو قوله: اليوم، تُقدِّم من هذه ما هو أهم.

فإذا كانت عنايتك متوجهةً إلى بيان الفعل الواقع منك قلت: «رأيت زيداً اليوم».

وإذا كانت عنايتك متوجهةً إلى بيان فاعل الرؤية قلت: «أنا رأيت زيدًا اليوم».

وإذا كانت عنايتك متوجهةً إلى بيان مفعول الرؤية قلت: «زيدًا رأيت اليوم».

وإذا كانت عنايتك متوجهةً إلى بيان وقت الرؤية قلت: «اليوم رأيت زيدًا».

ومنه مثال الناظم: «كِبَاسِمِ رَبِّي وَلَهُ انْصَبْتُ ثُمَّ نَمَّ»، قدَّم شبه الجملة على الفعل: «بِاسْمِ رَبِّي» للتبرُّك.

ولا يكفي كما نبّه على ذلك عبدالقاهر الجرجاني في «دلائل إعجاز» أن تقول: إنّه قدَّم للعناية به ولأنّ ذكره أهم، من غير أن تذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم من غيره. وأصل البحث في التقديم والتأخير بحثٌ نحوي، ابتداءً النُّحاة، وكان غرضهم الأكبر: بيان ما يجوز وما لا يجوز من التقديم والتأخير، وهذا تراه في كتب النحو، ثم أكمل البلاغيون ما ابتداءً النُّحاة وفصلوا في أغراض التقديم والتأخير، وأنت لا تزال تسمع الآية فتروّقك، ويَلُطِّفُ لديك موقعها، فإذا تأملت وجدت أن سبب ذلك: أنّه قدَّم فيها شيء وحول لفظ من مكان إلى مكان، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، هذه الآية إذا قرأتها وجدت لها حسناً وروعةً وكرمَ موقعٍ في النفس لا تجده إن أخرت فقلت: «وجعلوا الجنَّ شركاءَ الله»، بل تجد أنّك خرجت من الأريحية والأنس إلى خلافهما مع أنّه أصل الكلام؛ «وجعلوا»: فعلٌ وفاعل، «الجنَّ»: مفعولٌ أول، «شركاءَ»: مفعول ثان، «الله»: متعلق بشركاء، فأصل الكلام: «وجعلوا الجنَّ شركاءَ الله»، وأما الآية ففيها تقديمان: تقديم «الله»، وتقديم المفعول الثاني: «شركاء»، وفائدة تقديمهما كما بينه المفسّرون: استعظام أن يتخذ الله شريكاً، فاتّخاذ الشركاء إنّما كان مُنكراً عظيماً لأنّها جعلت مع الله تعالى، فناسب تقديم: «الله»، ولو قدَّم الجن: «جعلوا الجنَّ» لظنّ أن الإنكار متوجّه لاتخاذ الجن دون غيرهم، فلما قدَّم الشركاء علِم أنّ اتّخاذ الشريك أيّاً كان ملكاً أو جِنياً أو إنسياً مُنكراً عظيماً.

قوله: «وَمِنْهُ تَقْدِيمُ دَلِيلِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ نَحْوُ: عَائِدٌ مَنْ يَجْرِي»: ذكر أنّ من تقديم الأهم: تقديم ما يدل على خيرٍ أو شرٍ بحسب الغرض البلاغي، فتعجّل ما أنت أشدُّ اعتناءً به، مثلاً في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، الغرض من تقديم: «جَنَّاتٌ»: التعجيل

بالمسرة.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، ما الغرض من

تقديم النار؟

الجواب: التعجيل بالمساءة.

مثال الناظم: «عَائِدٌ مَنْ يَجْرِي»: قدّم الخبر: وهو عائد تفاعلاً بعودته، ومن التفاعل قول

الشاعر:

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ وَتَزَيَّنَتْ بِلِقَائِكَ الْأَعْوَامُ

لو قال: «بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ سَعِدَتْ» ما حصل المقصود؛ فلما قدّم الفعل «سَعِدَتْ» حصل الغرض: وهو التفاعل.

قوله: «وَقَدْ أَتَى لِرِغْضٍ بِلَاغِي» كَأَنْتَ قُلْتَ قَاتِلٌ فَرَاغِي»: قد يكون التقديم لغرض

بلاغي آخر؛ من ذلك: التخصيص، ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

[الفاتحة: ٥]، أي نعبدك ولا نعبد غيرك، ونستعين بك ولا نستعين بغيرك.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]: أي بخلاف خمر الدنيا، قدّم الجار

والمجرور وأفاد ذلك: التخصيص، فخمر الجنة وحدها هي التي ليس فيها غَوْلٌ، وأما خمر

الدنيا ففيها الغَوْل؛ فيها وجع البطن والصّداع والأذى.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ [الكافرون: ٦]: أي لالي، فهو مختصّ بكم، وفيها تمام

البراءة؛ لذلك لم يُقدّم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، لَمْ يُقَلْ:

«لَا فِيهِ رَيْبٌ»، وإلا لأثبت الآية الرّيب في غيره من الكتب، وغيره من الكتب منه ما هو من

عند الله: كالتوراة، والإنجيل، وهذه لا ريب فيها كذلك.

ومن الأغراض: رعاية الفاصلة: نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ﴾ [الحاقة: ٣١]،

قبلها: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوْهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]، وبعدها: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا

فَأَسْلُكُوْهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]، فالتقديم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ﴾ [الحاقة: ٣١] هو من

أجل رعاية الفاصلة.

وقد يكون التقديم للردّ على الخطأ في تعيين المفعول: كقولك: «زيداً رأيتُ» لمن ظنَّك رأيتَ غيره.

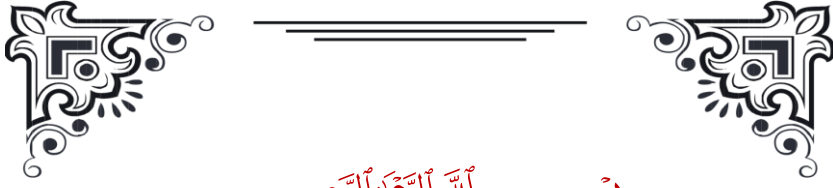
وفي مثال الناظم: «أَنْتَ قُلْتَ قَاتِلُ فَرَاحِي» قُدِّمَ الفاعل في المعنى «أَنْتَ» لتقوية التنصيص عليه، «أَنْتَ قُلْتَ»، أقوى من «قُلْتَ»، ومثله أن تقول: «زيدٌ سافر»، أقوى من «سافر زيد»، التقوية هنا في «زيدٌ سافر» هي في أنَّ الفعل «سافر» له فاعل يعود على زيد، «زيدٌ سافر» هو أي زيد، مع أن جملة «سافر» خبرٌ عن زيد، فقد أسندت السَّفر إلى زيدٍ مرتين.

قوله: «قَاتِلُ فَرَاحِي»: قُدِّمَ الخبر «قَاتِلُ» على المبتدأ: «فَرَاحِي»؛ لبيان شدة أثر الفراغ. والأغراض كثيرةٌ تُدرى بالتأمل في القرائن وسياق الكلام، والتدرب على الأمثلة التي تُذكر في كتب البلاغة.

سؤال الطالب: في بيت السيوطي السابق في قوله: «إِنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ» أين المؤكّد في الجملة؟

الجواب: إِنَّ، واسميّة الجملة.

وقد اختلفوا في اسميّة الجملة هل هي من المؤكّدات، أو ليست من المؤكّدات، على أقوال، وفصّل بعضهم فقال: إذا كانت معدولة عن الجملة الفعلية -أي تُحرِّي التعبير بالجملة الاسمية- أفادت التوكيد؛ لأنّه لو قيل: إِنَّ كل جملة اسمية تفيد التوكيد لكان أكثر كلامنا مؤكّداً، وهذا فيه ما فيه، لذا قالوا بهذا التفصيل، وقد ذكر اسميّة الجملة ضمن المؤكّدات كثيرٌ من البلاغيين، وبعضهم يشير إليها في تحليله للشواهد البلاغيّة كالزّمخشري في «تفسيره»، وابن عاشور في «تفسيره»، وكذا الشيخ محمد أبو موسى في كتبه، والسبب في إفادتها التوكيد: أنّها تدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف الجملة الفعلية فإنّها تفيد التجدّد والحدوث، وما هو ثابت أبلغ ممّا يعرّض له الثبوت في بعض الأحوال.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«الذِّكْرُ وَالْحَذْفُ».

بَلَاغَةُ الْعُرْبِ بِقَوْلِ الْمَعْسُورِ ٥٧-١ فِي حَذْفِ مَعْلُومٍ وَذِكْرِ مَجْهُولٍ
وَالذِّكْرُ: لِلتَّفْهِيمِ وَالتَّعْظِيمِ ٥٨-٢ وَالْبَسْطِ وَالتَّضْرِيحِ وَالتَّفْهِيمِ
وَالْحَذْفُ: لِلجَهْلِ وَلِلْإخْفَاءِ ٥٩-٣ وَاللَّفْظِ وَالتَّعْمِيمِ وَالْحَيَاءِ



هذا الباب الخامس في النظم من أبواب علم المعاني وهو: «باب الذِّكْر والحذف»، وقد
ابتدأ - وفقه الله - ببيان الأصل في هذا الباب: وهو أَنَّ المعلوم يُحذف، والمجهول يُذكر،
فالأصل في الذكر والحذف: ذكر المجهول؛ لأنه لو لم يُذكر لم يُعلم، فيُحدث ذلك لبساً،
وحذف المعلوم؛ لأنَّ المعلوم ليس لذكره فائدة، هذا الذي تقتضيه البلاغة كما قال: «بَلَاغَةُ
الْعُرْبِ بِقَوْلِ الْمَعْسُورِ فِي حَذْفِ مَعْلُومٍ وَذِكْرِ مَجْهُولٍ»؛ إِلَّا أَنْ يَوْجِدَ غَرَضٌ بِلَاغِي لِمُخَالَفَةِ
ذلك كما سيأتي إن شاء الله.

مثال ذلك أن تقول: «جاء أخِي»، بذكر المسند: «جاء»، والمسند إليه: «أخي» للجهد
بهما، وإذا قيل لك: «من جاء؟» فإنَّك تقول: «أخي»، بحذف الفعل: «جاء»؛ لأنه معلوم،
وذكره فيه تطويل الكلام من غير فائدة؛ لأنَّ السُّؤال مُعَادٌ فِي الجواب، فتحذفه احترازاً من
العَبَثِ بذكر المعلوم، ومثله أن يقال: «ما اسمُكَ؟» فتقول: «زيد»، ولا تقول: «اسمي زيد»، بل
تحذف: «اسمي»، لدلالة السُّؤال عليه، مثال آخر: يقال لك: «كيف أصبحت؟» فتقول:
«طَيِّباً»، تحذف «أصبحت» لدلالة السُّؤال عليه، لا تقول: «أصبحت طَيِّباً».

مسألة: في قوله تعالى: ﴿وَلَنِّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ أين

الحذف؟

الجواب: خَلَقَهُنَّ الله، فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٣٠]، أين

الحذف؟

الجواب: المحذوف هنا: مفعول المشيئة، تقديره: فمن شاء الإيمان فليؤمن، ومن شاء

الكفر فليكفر.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أين الحذف؟

الجواب: خبر: «ظِلُّهَا»، أصل الكلام: «وِظِلُّهَا دَائِمٌ»، فحذف الخبر في الجملة الثانية:

«وِظِلُّهَا دَائِمٌ»؛ لأنّه معلوم، لدلالة الخبر في الجملة الأولى عليه، فالحذف هنا هو الذي تقتضيه

البلاغة لكون المحذوف معلومًا، ولو أنّك ذكرت المعلوم لكان ذلك إخلالًا بالبلاغة إلا

لغرض.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]؟

الجواب: حُذِفَ المبتدأ، وأصل الكلام: «هي نار حامية»: «هي» مبتدأ مسندٌ إليه، «نارٌ»: خبرٌ

مُسند، لكن حُذِفَ المسند إليه: «هي»؛ لدلالة السؤال عليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا

هِيَ﴾ [القارعة: ١٠].

مسألة: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات:

٢٩]، أين الحذف في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾؟

الجواب: التقدير: «وقالت أنا عَجُوزٌ عَقِيمٌ» حُذِفَ المبتدأ المسند إليه «أنا» للعلم به، هذا

الأصل في كلام العرب: ذكر المجهول؛ وحذف المعلوم، وقد يُخَالَفُ ذلك لأغراض بلاغية،

وقد أشار إلى ذلك في البيتين بعده؛ فذكر في البيت الثاني خمسةً من أهم أغراض الذكر، وسمّها

إن شئت: نِكَاتِ الذكر، أو أسبابَ الذكر، أو دواعيَ الذكر، وفي البيت الثالث ذكر خمسةً من

أهم أغراض الحذف.

قوله: «وَالذِّكْرُ: لِلتَّقْرِيرِ»: الغرض الأول ممّا ذكر الناظم من أغراض الذكر: هو التقرير، والمقصود به: التوكيد والتثبيت والتمكين في نفس السّامع، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، لم يقل: «أولئك على هدى من ربهم وهم المفلحون»، فلم يحذف اسم الإشارة الثاني ويجعل «وهم المفلحون» خبراً عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف؛ بل ذكر المُسند إليه: «أولئك»، مع كونه معلوماً؛ لغرض التقرير.

ومنه قولهم -ولا يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم-: «اعمل لدياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»، لم يقل: «اعمل لدياك كأنك تعيش أبداً، ولا آخرتك كأنك تموت غداً»، مقتضى الظاهر: حذف «اعمل» الثانية لأنها معلومة لدلالة «اعمل» الأولى عليها، لكنه ذكر ما حقّه الحذف لزيادة التقرير.

قوله: «وَالتَّعْظِيمُ»: الغرض الثاني من الذكر: التعظيم؛ بأن يُذكر بما يدل على التَّعْظِيم؛ كأن يُقال: ما فعل زيد؟ فتقول: «المجتهد أتم حفظ القرآن»، ذكرته بما يدل على التعظيم، أو «هل حضر زيد؟» فتقول: «حضر الكريم»، وكذلك ضد التعظيم: وهو التحقير والإهانة، بأن يُذكر بما يدل على الإهانة: كأن يقال: «هل حضر زيد؟» فيقال: «حضر السارق»، أو يقال: «ما فعل زيد؟» فيقال: «السارق عوقب على سرقة».

قوله: «وَالْبَسْطُ»: الغرض الثالث من الذكر: إرادة بسط الكلام إذا كان المقام يقتضي ذلك: كمقام الأنس، ومثاله المشهور عند البلاغيين: قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ: «هي»: مبتدأ، و«عصاي»: خبره، وقد ذكر المسند إليه: «هي»؛ لأنّ المقام مقام أنس، وهو يقتضي بسط الكلام ولذلك زاد في الجواب فقال: ﴿أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨]، وكمقام الفخر والتفخيم فإنه يقتضي أيضاً بسط الكلام، ومنه: قول عمرو بن كلثوم التغلبي في «معلّته»:

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

وفي بعض روايات القصيدة:

وَأَنَا التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا وَأَنَا الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا
وَأَنَا الْمُنْعِمُونَ إِذَا قَدَرْنَا وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا أُتِينَا

كان حقُّ «أَنَا» أن تُحذفَ ما بعد الأولى منها؛ لكنَّها ذُكرت لأنَّ المقام مقام فخر، ومقام الفخر يناسبه بسط الكلام.

قوله: «والتَّصْرِيحُ»: أراد التَّلَذُّذ بالتصريح، فالغرض الرابع: التَّلَذُّذ بالتصريح، نحو قولك في جواب: «من ربُّك؟» «رَبِّي الله»، إذا كان الغرض من ذكره التَّلَذُّذ بالتصريح به، ومنه قول مالك بن الرِّيب:

لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَا لَوْ دَنَا الْغَضَا مَزَارٌ وَلَكِنَّ الْغَضَا لَيْسَ دَانِيَا

كان الأصل أن يقول: «لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَا لَوْ دَنَا مَزَارٌ؛ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ دَانِيَا»، بأن يُذكر في الموضع الأول، ثم لا يُذكر باسمه بل بضميره في غير الموضع الأول؛ لكنَّه كرَّر ذكره تَلَذُّذًا بذكر ديار أهله وقد بَعُدَ عنها ونزل به الموت. ومالك بن الرِّيب هو أشهر من رثى نفسه، وقد كان في أول أمره فاتِكًا لَصًّا يقطع الطريق، ثم إنَّ سعيدَ بنَ عثمانَ بنِ عفان لقيه وهو خارجٌ من المدينة إلى خراسان، وقد وَلَّاهُ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما على خراسان، فاستصلحه وحثَّه على الغزو معه بدلًا من قطع الطريق، فصحبهُ مالك بن الرِّيب، وأبلى بلاءً حَسَنًا في خُراسان، وعند قُفُولِهِمَا أراد مالك أن يلبَسَ خُفَّهُ فإذا بأفعى بداخل الخُفِّ فلسعته، فلما أحسَّ بالموت أنشد قصيدته هذه التي يرثي بها نفسه ويذكر توبته، قال:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَ لَيْلَةً بِجَنْبِ الْغَضَا أَزْجِي الْقِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَا لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْغَضَا مَاشَى الرُّكَّابَ لِيَالِيَا
لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَا لَوْ دَنَا الْغَضَا مَزَارٌ وَلَكِنَّ الْغَضَا لَيْسَ دَانِيَا
أَلَمْ تَرْنِي بِعُتِّ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى وَأَصْبَحْتُ فِي جَيْشِ ابْنِ عَفَّانَ عَازِيَا

إلى آخر القصيدة، وهي من عيون الشعر.

قوله: «والتَّفْهِيمُ»: الغرض الخامس: التَّفْهِيم لكون السَّائل بطيء الفهم، كأن يسأل سائل:

«من حضر؟» فيقول المجيب: «الذي حضر زيد»، كان الأصل أن يقول: «زيد»؛ لكن لو قال: «زيد» قد لا يفهم المراد ويقول: «ما خبر زيد» فيذكر المعلوم هنا للتفهم لكون السامع بطيء الفهم، أو يقال: «هل العلم نافع؟» فيقول المجيب: «نعم العلم نافع»، كان يكفي أن يقول: «نعم»، لكنّه صرّح بكل ما ينبغي أن يُحذف لكون السامع بطيء الفهم.

وهذه الأغراض الخمسة التي ذكرها الناظم - وفقه الله - ليست للحصر؛ بل هي أكثر من ذلك؛ لكن هذه من أهمّها، والتأمل في الجملة التي حصل فيها الذكر أو الحذف الذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله يوصلك إلى معرفة الغرض من الذكر أو الحذف.

ثم انتقل إلى الكلام عن أغراض الحذف فقال: «وَالْحَذْفُ لِلْجَهْلِ وَلِلْإِخْفَاءِ وَاللَّفْظِ وَالتَّعْمِيمِ وَالْحَيَاءِ».

قوله: «وَالْحَذْفُ لِلْجَهْلِ»: الغرض الأول للحذف: الجهل به، نحو قولك: «سُرقت السيارة»، أو «كُسِرَ الإناء»، إذا كنت لا تعرف السارق والكاسر.

وكذلك ضده: وهو العلم به، ومنه: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، حُذف المسند إليه وهو فاعل الخلق للعلم به. ومنه: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، حُذف الفاعل وهو الشمس، ومنه: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]: أي السفينة.

قوله: «وَلِلْإِخْفَاءِ»: هذا الغرض الثاني ممّا ذكر الناظم: وهو إخفاء الأمر؛ أي إخفاء الأمر عن غير المُخاطَب من الحاضرين، مثال ذلك: طلب منك إنسان فعل شيء فلمّا فعلته وأردت إخباره بذلك وجدت معه من لا يناسب أن تصرّح بالأمر الذي طلبه منك أمامهم، فقلت تريد إخفاء الأمر عن غيره من الحاضرين: «انتهى»؛ أي الأمر الذي طلبته مني، أو «فعلت»؛ أي الأمر الذي طلبته مني.

قوله: «وَاللَّفْظِ»: الغرض الثالث ممّا ذكر الناظم: الغرض اللفظي من مُراعاة سجع، أو فاصلة، أو إصلاح نَظْمٍ، نحو قولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ»، لو صرّح بالفاعل فقال: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» ستفوت السجعة، وكأن يقال: «جاء زيدٌ بَضِيفَيْنِ»، فتقول: «أين؟»، لو قلت: «أين هما؟» فات السجع، فتحذف «هما» لتحصيل

السَّجْع، ومن الغرض اللفظي: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، حُذِفَ المفعول به: وهو الكاف في «قَلَى» مراعاةً لفواصل الآي، والأصل: «وما قلاك»، ولكنه حُذِفَ ليطابق ما قبله من الفاصلة من أول السورة: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١، ٢، ٣]، وقال بعض المفسرين: إِنَّهُ حُذِفَ لَصَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التصريح بِتَعَلُّقِهِ بِهِ، وإن كان على جهة النفي، بخلاف «ودَّعَكَ»؛ لأنَّ «ودَّعَكَ» يدل على الترك فقط، ولا يدل على البُغْضِ كما يدل عليه «قَلَى»، فتركت مواجهته بإيقاع «قَلَى» الذي بمعنى: أَبْغَضَ عَلَى ضَمِيرِهِ، وقال صاحب «الكشاف»: إنَّ الحذف هنا للاختصار وظهور المحذوف. فهذه ثلاثة أقوال في الحذف، ولا مانع من اعتبار الجميع: أَنَّهُ رعاية لفواصل الآي، ولصونه صلى الله عليه وسلم عن مواجهته بإيقاع «قَلَى» الذي بمعنى أَبْغَضَ عَلَى ضَمِيرِهِ، وللاختصار وظهور المحذوف، فقد تقرر عند البلاغيين أَنَّ التَّكَاتِ -أي الأغراض والدواعي- لا تتزاحم؛ فقد يجتمع في المثال أكثر من غرضٍ للحذف، والمناسب لما ذكره الناظم هنا: هو رعاية الفاصلة.

وقد يكون الحذف لإصلاح النظم وإقامة الوزن: كقول لبيد بن ربيعة رضي الله عنه:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

الأصل أن يقول: أن يُرَدَّ الناسُ الودائع؛ لكنَّه حَذَفَ لِعَرَضٍ لفظيٍّ هو إصلاح النظم في الوزن والقافية.

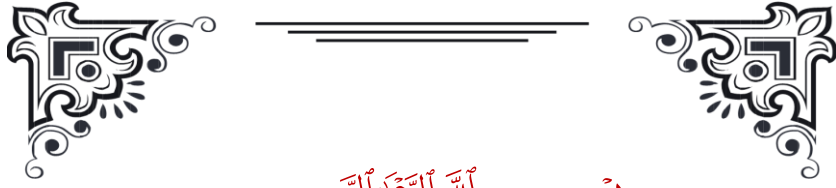
قوله: «والتَّعْمِيمِ»: الغرض الرابع ممَّا ذكر الناظم -وفقه الله-: التَّعْمِيمِ، كأن يقال: «قد كان منه ما يؤلم»؛ أي ما يؤلم كل أحدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]؛ أي يدعو كلَّ أحدٍ، فالدعوة إلى الجنة عامَّة، وقد قيل به في قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]: قيل: حُذِفَ المفعول ليتناول كل ما يقع في النَّفْسِ ممَّا يُقَدَّمُ، ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ أي شيءٍ صغيرًا أو كبيرًا، ﴿بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، وفي الآية وجه آخر: وهو ألاَّ يُقَصَّدَ مفعول معيَّن، والنهي متوجَّه إلى نفس الفعل، وهو الذي يقول فيه العلماء: إِنَّهُ نُزِّلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي منزلة الفعل اللازم في عدم الحاجة إلى المفعول، فلا تقدُّرُ مفعولًا أصلاً، ومنه في القرآن: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ [الزمر: ٩]، ليس المقصود: هل يستوي الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً، والذين لا يعلمون ذلك الشيء المخصوص؛ بل المقصود: هل يستوي من عنده حقيقة العلم ومن ليست عنده؟ مثلاً: **﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾** [النجم: ٤٣]، ليس المقصود: أضحك فلاناً وأبكى فلاناً؛ بل المقصود: أنه منه الإضحاك ومنه الإبكاء، فلا يُقدَّرُ المفعول به، **﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾** [غافر: ٦٨]، المقصود: منه الإحياء ومنه الإماتة، ولا تُقدَّرُ مفعولاً، وهو الذي يقولون فيه: إنه نُزِّلَ فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم لكون الغرض بيان الفعل دون مُتعلِّقِهِ، كأن تقول: «أَكَلَ الطُّفْلُ قَبْلَ نَوْمِهِ»، ليس المقصود: بيان المأكول؛ بل المقصود: أنه حصل منه الأكل، فهذان قولان في قوله تعالى: **﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** [الحجرات: ١]: قيل: حُذِفَ المفعول لإرادة التعميم، وقيل: نُزِّلَ الفعل المُتَعَدِي منزلة اللازم، والنهي متوجهٌ إلى نفس الفعل من غير تعلُّقٍ بمفعولٍ أصلاً، قال الزمخشري في «الكشاف»: «الأول - يعني القول بأنَّ المفعول حُذِفَ لغرض التعميم - أَمْلَأُ بِالْحُسْنِ وَأَوْجَهُ، وَأَشَدُّ مَلَأَمَةً لِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وَالْعُلَمَاءُ لَهُ أَقْبَلُ»، والمقصود: أنَّ قواعد البلاغة هادية لا حاكمة، فقد يحتمل الحذف أكثر من غرض.

قوله: «وَالْحَيَاءُ»: الغرض الخامس ممَّا ذكر النَّازِمُ: الحياء، فقد يكون الحذف حياءً من التصريح به؛ كأن تقول لصاحبك في شيء يُستَحْيَا من التصريح به: «هل فعلت؟» فتحذف المفعول الذي تَسْتَحْيِي من التصريح به.

وقريبٌ من الحذف للحياء: الحذفُ لمراعاة الأدب؛ كقول الجن: **﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾** [الجن: ١٠]، الرَّشْدُ صَرَّحُوا بنسبته إلى الله تعالى، وأمَّا الشَّرُّ فلم يُصَرَّحُوا بنسبته إلى الله تعالى، فحُذِفَ الفاعل، وبني الفعل للمجهول، مع أنه لا يقع في ملكه سبحانه ما لا يريد، لكن الحذف هنا لرعاية الأدب.

هنا تمَّ الكلام عن أغراض الحذف، والأغراض التي ذُكرت ليس المقصود بها الحصر؛ فإنَّ الأغراض أكثر من ذلك.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف:

«التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ».

- اخْتَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ١-٦٠ مُوَافَقَ الْحَالِ بِلَا تَقْصِيرٍ
فَمُضْمَرٌ لِحَاضِرٍ وَغَائِبٍ ٢-٦١ أَوْ كَانَ فِي الْفُؤَادِ أَيْضًا خَاطِبٍ
أَوْ كَانَ لِلتَّعْمِيمِ ثُمَّ الظَّاهِرُ ٣-٦٢ فِي مَوْقِعِ الضَّمِيرِ قَدْ يُنَاطَرُ
وَعَلِمٌ تَعْرِيفُكَ الْمُسَمَّى ٤-٦٣ بِاسْمٍ يَخُصُّ كَـ (الْعَلَا وَسَلَمَى)
إِشَارَةٌ تَعْيِينُهُمْ لِحَاضِرٍ ٥-٦٤ لَا تَعْرِفُ اسْمَهُ كَـ (ذَاكَ زَائِرِي)
مَوْضُولُهُمْ تَعْيِينُهُمْ بِجُمْلَةٍ ٦-٦٥ مِنْ فِعْلِهِ إِذَا وَشَبَّهَ جُمْلَةً
وَلِنْ أَلْ عَهْدِيَّةٌ كَالْغَارِ ٧-٦٦ عِلْمِيَّةٌ ذِكْرِيَّةٌ كَالنَّارِ
وَالْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ حُضُورَ ٨-٦٧ وَنَوَعَهَا الثَّانِي نَدَى يَسِيرُ
جَنَسِيَّةٌ لِلْفَرْدِ إِنْ حَذَفَتْهَا ٩-٦٨ وَاسْتَغْرَقُوا إِذَا بِـ (كُلُّ) عُضَّتَهَا
وَلِنْ تُرِدْ حَقِيقَةَ الْجِنْسِ تَقُلْ ١٠-٦٩ عَطْفُ النِّسَاءِ أَشَدُّ مِنْ عَطْفِ الرَّجُلِ



هذا الباب السادس في النظم من أبواب علم المعاني العشرة: وهو باب التنكير والتعريف.

قوله: «اختر من التعريف والتنكير موافق الحال بلا تقصير» يقول: اختر أيها البليغ من التعريف والتنكير أنسبهما لمقتضى الحال، فقد يتعين أن تأتي في الكلام بمعرفة، وقد يتعين أن تأتي بنكرة، وقد لا يتعين، فيختار البليغ أنسبهما لمقتضى الحال، فإذا سئلت مثلاً: «من زارك

اليوم؟» وتعيّن عليك ذكر الزائر؛ فإن كان الزائر المخاطَبَ قلت: «أنت»، وهذا ضمير، وإن كان المراد: معرفة اسمِه قلت: «زيد»، وهذا عَلَمٌ، وإن كان المطلوب تعيينه من الحاضرين قلت: «هذا»، وهذا اسم إشارة، وإن كان المطلوب تعيينه بوصفه بجملة من فعله قلت: «الذي ألقى الكلمة»، وهذا اسم موصول، وإن كان المطلوب معرفة بلده قلت: «الشامي»، أو «العراقي»، أو «المصري»، وهذا المُعرَّفُ بآل، وإن كان المطلوب تعيينه بإضافةٍ إلى معروف قلت: «أخي»، وهذا مضافٌ إلى معرفة، وإن لم يتعيّن شيء من ذلك قلت بحسب مقتضى الحال، إذا أردت إعجابك لإبداعه في جواب: «مَن زارك اليوم؟» قلت: «زارني مبدعٌ»، وإن أردت الإبهام قلت: «زارني مَن زارني»، وإن أردت تقريبه دون تعيينه قلت: «زارني شاعر مبدع».

والمعارف التي ذكرها الناظم: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمُعرَّفُ بآل، وسيذكرها على هذا الترتيب، ولم يذكر المضاف إلى معرفة لوضوحه، وضيق النظم عن ذلك، وسيأتي -إن شاء الله- الكلام عنه، ثم سيختم الباب بذكر النكرة.

المعرفة الأولى: الضمير، قال: «فَمُضْمَرٌ لِحَاضِرٍ وَغَائِبٍ»: الحاضر يشمل المتكلم والمخاطب؛ لأن كليهما حاضرٌ في أثناء الكلام، فالغرض من التعريف: التنبيه على أن المقام مقام تكلم، أو خطاب، أو غيبة، فالتكلم نحو حديث: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ

المُطَلَّب»^(١)، لماذا استعمل الضمير «أنا»؟ الجواب: لأنَّ المقام مقام تكلم، والخطاب

نحو: قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، والغيبة، ولا بدَّ من تقدُّم ذكر

مرجعه؛ إمَّا لفظًا نحو: «زارني زيدٌ فأكرمتُهُ»، الضمير -وهو الهاء- في «فأكرمتُهُ» يرجع إلى

زيد، وقد تقدَّم في اللفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾

[يونس: ١٠٩]، أو معنًى لدلالة لفظٍ عليه نحو: ﴿فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨]: أي

الرجوع، وهو مصدر الفعل السابق: ارجِعُوا، وكذلك: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٨٦٤)، ومسلم في «الصحيح» (١٧٧٦).

[المائدة: ٨]؛ «هُوَ»: أي العدل، هو مصدر الفعل السَّابِق: «اعْدِلُوا»، أو تدل عليه قرينة نحو: ﴿فَلَهُنَّ ثَلَاثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]: أي ما ترك الميت، ومنه: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، فالضمير المستتر فاعل «تَوَارَتْ» يرجع إلى الشمس: أي حتى توارت الشمس بالحجاب، ولم يتقدّم بلفظه، ولم يتقدم له معنى، لكن دلت عليه القرينة، فقرائن السياق والأحوال دلّت عليه؛ لأنّه ذكر العَشِيِّ في الآية التي قبلها: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِبَادُ﴾ [ص: ٣١]، وذكر في هذه الآية التَّوَارِي والحجاب؛ فعرفت أنّ الضمير يعود على الشمس، مع أنّه لم يتقدّم لها ذكر.

قوله: «أَوْ كَانَ فِي الْفُؤَادِ أَيْضًا خَاطِبٌ»: الأصل في الخطاب: أن يكون لمشاهدٍ معيّن، وقد يخاطبُ غير المشاهد إذا كان مستحضراً في القلب كما قال: «أَوْ كَانَ فِي الْفُؤَادِ أَيْضًا خَاطِبٌ»، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الانبيا: ٨٧]، ومنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قوله: «أَوْ كَانَ لِلتَّعْمِيمِ»: وقد يخاطبُ غير المعيّن عند قصد تعميم الخطاب؛ أي إذا قصد توجيه الخطاب إلى كل من يتأتّى خطابُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]: أي لو ترى أيّها الرائي، ليس المقصود مخاطباً معيّناً؛ بل قد تناهت حالهم في الظهور فلا يختص بها مخاطبٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، المقصود: التعميم؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم ما بلغ عنده الكبر أحدهما ولا كلاهما، فضمير المخاطب في «عِنْدَكَ» المقصود به: التعميم، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، قال قتادة في تفسير هذه الآية: «عقوبة يا ابن آدم بذنبك»، فحمّله على التعميم، ومنه قوله المُتَنَبِّي:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

لا يقصد مخاطباً معيّناً؛ وإنّما يريد التعميم لكل مخاطب.

قوله: «ثُمَّ الظَّاهِرُ فِي مَوْجِ الضَّمِيرِ قَدْ يُنَاطِرُ» يقول: إنه قد يوضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض بلاغي، معنى وضع الظاهر موضع الضمير: أن يأتي المتكلم باسم ظاهر لشيء ذكر من قبل، كان مقتضى الظاهر: أن يكتفى فيه بالضمير؛ لأنه صار معلوماً، مثاله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، ذكر الاسم الكريم في الآية الثانية ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ مع أنه ذكر في الأولى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: هو الصمد، لكن جاء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فصُرح بالاسم رغم العلم به لنكتة: هي تمكين هذا الاسم العظيم وترسيخه في نفس المُخاطَب، ومنه: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

ملاحظة: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨]، أين الشاهد في هذه الآية على وضع الاسم الظاهر موضع الضمير؟

الجواب: ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ كان الظاهر: «ولا أشرك به أحداً»، لكن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض تمكين المعنى في نفس المخاطب. ومن أغراض وضع الظاهر موضع الضمير: التلذُّذ بذكر اسمه، كبيت مالك بن الرِّيب السابق:

لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْعَصَا لَوْ دَنَا الْعَصَا مَزَارٌ وَلَكِنَّ الْعَصَا لَيْسَ دَانِيَا
ومنه:

سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدِ وَيَا حَبْدًا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ
ومن ذلك: قصد الاستعطاف، نحو: «اللَّهُمَّ عَبْدُكَ يسألك الرحمة»: أي أنا أسألك، كقول إبراهيم بن أدهم:

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ
فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَاكَ أَهْلٌ وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْجُو سِوَاكَ

مقتضى الظاهر: «أنا»؛ لأنَّ المقام مقام تكلم.

ومن الأغراض: إلقاء المهابة في نفس المُخاطب، كقول الملك: «الملك يأمر بكذا»، أو «أمير المؤمنين يأمر بكذا»، والأصل: «أنا أُمُرُكَ»، لكنه أتى بالظاهر: «أمير المؤمنين يأمر بكذا»؛ لإلقاء المهابة في نفس المخاطب.

ثـر انتقل إلى المعرفة الثانية: وهي العَلَم، فقال: «وَعَلِمَ تَعْرِيفُكَ الْمُسَمَّى بِاسْمٍ يَخْصُ كَ(الْعَلَا وَسَلَمَى)»: يقول: إنه يُستعمل العَلَم عند إرادة الاسم الخاص بِمُسَمَّى، كأن تقول: «حَفِظَ الْعَلَا الْقُرْآنَ»، «الْعَلَا»: عَلِمَ على رجل، أو «حفظت سَلَمَى القرآن»، أردت أن تُخبر عَمَّن حفظ القرآن فأنتيت بِالْعَلَم، وقد يُختار التعريف بالعلم لغرضٍ بلاغي: من ذلك: قصد التعظيم؛ كأن يكون العَلَم من اسمٍ أو كُنْيَةٍ أو لقبٍ دالًّا على التعظيم، كأن يُقال: «محمدٌ - صلى الله عليه وسلم - سيد ولد آدم»، ومن ذلك: قصد الإهانة؛ كأن يكون العَلَم دالًّا على الذمِّ كأن يُقال: «أبو جهل قُتِلَ شَرًّا قَتْلَةً»، فيقصد المتكلم الإشارة إلى أن المُسَمَّى له حظٌّ من اسمه، سواء أكان فيه تعظيم أم إهانة.

المعرفة الثالثة: الإشارة، قال: «إِشَارَةٌ تَعْيِينُهُمْ لِحَاضِرٍ لَا تَعْرِفُ اسْمَهُ كَ(ذَاكَ زَائِرِي)»: يقول: إنه يُستعمل اسم الإشارة عند إرادة الإشارة إلى حاضرٍ لا يُعرف اسمه، وليس له معيَّن آخر، نحو: «مَنْ هَذَا»، أو «ما هذا»، أو «ذَاكَ زَائِرِي»، تُشير إلى حاضرٍ لا تعرف اسمه، وليس له معيَّن آخر، وقد يُختار التعريف باسم الإشارة في غير ذلك لغرضٍ بلاغي: نحو: بيان القرب أو البعد، فتقول للقريب: «هذا زيد»، وتقول للبعيد: «ذلك عمرو»، ومنه: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، «هَذِهِ»: للإشارة إلى أنها قريبة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٩] أي الذي بين أيديكم؛ ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾، وهذا التقريب أشد في التأنيب؛ هذا القرآن بين أيديكم قريب منكم، فكيف لا تهتدون به؟! ومثله: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [الحشر: ٢١]: أي هذا القرآن القريب منكم، ﴿عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]: فكيف لا تتأثرون به؟!

ومن الأغراض: التعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ذَلِكَ﴾: للبعيد،

والمقصود: بُعد المكانة والتعظيم والتفخيم والرفعة.

ومن الأغراض: التحقير، قد يكون التحقير بالقرب باستعمال اسم الإشارة للقريب، نحو قولهم: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]؛ مقصودهم: التحقير، أو بالبعد، كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ١، ٢]؛ ﴿فَذَلِكَ﴾: اسم إشارة للبعيد وهو هنا للتحقير؛ أي فذلك البغيض المُبْعَدُ عن كل خير.

المعرفة الرابعة: الاسم الموصول، قال: «مَوْصُولُهُمْ تَعَيَّنَتْهُمْ بِجُمْلَةٍ مِنْ فِعْلِهِ إِذَا وَشِبْهُ جُمْلَةٍ»: يقول: إنَّه يُسْتَعْمَلُ الاسم الموصول عند إرادة تعيين شيء بوصفه بجُمْلَةٍ، أو شبه جملة من فعله، ولا يُعرف اسمه، وليس له معيَّنٌ آخر، مثاله أن تقول: «الذي كان معنا أمس رجلٌ عالمٌ»، إذا كان مخاطبك لا يعرف من أمر هذا الشخص شيئاً إلاَّ أنَّه كان معكم أمس، فإن ذكرته باسمه لم يعرفه، وإن ذكرت شيئاً من حاله لم يعرفه، فهو لا يعرف عنه إلاَّ أنَّه كان معكم أمس، فتقول: «الذي كان معنا أمس رجلٌ عالمٌ»، ولو قلت: «زيد رجلٌ عالمٌ» ما عرف أنَّك تعني الذي كان معكم أمس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ [القصص: ١٨]، المُخَاطَبُ هنا لم يتقدَّم له شيء من أخباره، فلا يعلم من شأنه إلاَّ ما قصَّه الله تعالى من أنَّه استنصر موسى بالأمس، وقد يُختار التعريف بالاسم الموصول في غير ذلك لغرضٍ بلاغي؛ من ذلك: التعظيم، ومثاله المشهور عند البلاغيين: قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

الصلة وهي: «سَمَكَ السَّمَاءَ» مُشْعرة بتعظيم الخبر المذكور بعدها وهو: «بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ»، يقول: الذي رفع السماء وهي أعظم بناء هو الذي بنى لنا مجدناً العظيم، فالغرض من التعريف بالاسم الموصول هنا: التعظيم.

ومن الأغراض: الإيماة؛ أي الإشارة إلى العلة، مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]: أي ذليلين، لماذا دخلوا جهنم داخرين؟

الجواب: انظر إلى صلة الموصول فهي العلة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ فهم دخلوا جهنم داخرين لأنهم استكبروا في الدنيا عن عبادة الله تعالى.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٢]: أي يستمرون على التكذيب، ما علة استمرارهم على التكذيب؟

الجواب: علة استمرارهم على التكذيب: كفرهم، وتأصل الكفر فيهم.

مسألة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، ما علة جعل جنات الفردوس نُزُلًا لهم؟

الجواب: إيمانهم وعملهم الصالحات هو علة جعل جنات الفردوس نُزُلًا لهم.

مسألة: ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنَ أَنْابٍ﴾ [الرعد: ٢٧]، أين الاسم الموصول هنا؟

الجواب: الاسم الموصول: «مَنْ»، وصلة الموصول: «أَنْاب».

مسألة: ما علة الهداية؟

الجواب: الإنابة.

والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، فإذا حصلت الإنابة لله تعالى من العبد حصلت الهداية، وكما أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا؛ فكذلك يدور مع علته قوةً وضعفًا، فكلمًا قويت الإنابة؛ زادت الهداية، وكلما ضعفت الإنابة؛ نقصت الهداية.

مسألة: في قوله تعالى في أول ما نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:

١]، في الآية أن الإقرار بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية، كيف ذلك؟

الجواب: صلة الموصول: «خَلَقَ»، فعلة الإقبال على ذكر اسم الله تعالى: أنه هو الخالق؛ فدل ذلك على بطلان الإقبال على ذكر غيره لأنه ليس بخالق.

ومن الأغراض: التفخيم: وهو عند البلاغيين: التعظيم مع التهويل، مثاله قوله تعالى:

﴿فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ النَّيْمِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، «مَا»: اسم موصول،

والاسم الموصول فيه إبهامٌ يُشعر بالتعظيم والتهويل، فهو أبلغ مما لو قال: فغشيهم موج عالٍ،

ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦]؛ الغرض من التعريف بالاسم

الموصول هنا: هو التفخيم.

المعرفة التاسعة: المُعَرَّفُ بِأَلٍ، يُسْتَعْمَلُ التَّعْرِيفُ بِأَلٍ عِنْدَ إِرَادَةِ تَعْيِينِ شَيْءٍ بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ، أَوْ أَلِ الْجِنْسِيَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّازِمُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي الْآيَاتِ أَلِ الْعَهْدِيَّةِ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ، وَالْجِنْسِيَّةِ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ.

قوله: «وَأَنَّ أَلَّ عَهْدِيَّةً»: هذا النوع الأول: هو أَلِ الْعَهْدِيَّةِ: وهي التي تدخل على معهود، وهي ثلاثة أنواع، ابتداءً بالعلمية.

قوله: «كَالْغَارِ عِلْمِيَّةٌ»: الْعِلْمِيَّةُ: هي التي مدخولها معلومٌ بين المُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وهي الأكثر في الاستعمال، كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ معيَّن، فإِنَّ هُنَا عِلْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مَدْخُولَهَا مَعْلُومٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، مَدْخُولُ أَلِ مَعْلُومٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، فإِنَّ هُنَا عِلْمِيَّةٌ، وَإِلَى هَذِهِ الْآيَةِ أَشَارَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي النَّظْمِ، قَالَ: «كَالْغَارِ عِلْمِيَّةٌ»، مَثَلًا: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أَيِ الشَّجَرَةِ الَّتِي حَصَلَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ وَهِيَ السَّمَرَةُ، وَاحِدَةُ السَّمَرِ؛ وَهُوَ شَجَرُ الطَّلْحِ.

قوله: «ذِكْرِيَّةٌ كَالنَّارِ»: الذِّكْرِيَّةُ: هي التي تقدَّم ذكر مدخولها في الكلام، نحو: «اشتريت كتابًا ثم بعت الكتاب» أي الكتاب الذي سبق ذكره، ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ﴾ [النور: ٣٥]: أَيِ الَّذِي سَبَقَ، ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]: أَيِ الَّتِي سَبَقَتْ، ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦]: أَيِ الَّذِي سَبَقَ، ﴿إِنِّي أَنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، أَيِ النَّارِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَإِلَى هَذِهِ الْآيَةِ أَشَارَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي النَّظْمِ فِي قَوْلِهِ: «ذِكْرِيَّةٌ كَالنَّارِ».

قوله: «وَالْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ حُضُورَ»: الْحُضُورِيَّةُ: هي التي مدخولها حاضرٌ وقت الكلام، كَأَن يُطْرَقَ الْبَابُ فَيَقَالُ: «افتح الباب»، فَإِنَّهُ يُعْلَمُ الْمَقْصُودُ بِالْبَابِ بِالْحُضُورِ، كَذَلِكَ لَوْ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ فَقِيلَ: «هل انتهى الدرس؟»، الْمَقْصُودُ: الدرس الحاضر، فإِنَّ حُضُورِيَّةً، مَثَلًا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]: أَيِ الْيَوْمِ الْحَاضِرِ وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ،

وإلى هذه الآية أشار في النظم بقوله: «وَالْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ حُضُورُ». ثم انتقل إلى الجنسية فقال: «وَنَوْعُهَا الثَّانِي نَدَى يَسِيرُ جَنَسِيَّةٌ»: وهي ثلاثة أنواع. قوله: «لِلْفَرْدِ إِنْ حَذَفْتُهَا»: النوع الأول: الدالة على فردٍ من الجنس غير مُعَيَّن. قوله: «إِنْ حَذَفْتُهَا»: أي إذا أمكن حذفها فتكون بمعنى النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]: أي كمثل حمارٍ، ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]: لا يُراد ذئبٌ معين؛ بل المراد: أخاف أن يأكله شيء من جنس الذئاب، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي فَمَرَزْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَغْنِينِي

لا يقصد لئيمًا معيّنًا.

قوله: «وَاسْتَغْرَقُوا إِذَا بِ(كُلِّ) عُضَّتْهَا»: النوع الثاني: الاستغراقية. قوله: «إِذَا بِ(كُلِّ) عُضَّتْهَا»: يشير إلى أن علامتها صحة وقوع كُلِّ موقعها، وهي نوعان: **أحدهما**: قد يكون الاستغراق تحقيقًا، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]: أي كلُّ غيب وكلُّ شهادة، ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]: أي خُلِقَ كلُّ إنسانٍ ضعيفًا. **والآخر**: أن تكون ادّعائية، نحو: «خالد الرجل»، المراد: الجامع لصفات الرجال المحمودة، لأنّه لو قيل: «خالدٌ كلُّ رجلٍ» على وجه المبالغة لصَحَّ ذلك، بمعنى: أنّه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال.

قوله: «وَإِنْ تُرَدُّ حَقِيقَةُ الْجِنْسِ تَقُلُّ عَطْفُ النِّسَاءِ أَشَدُّ مِنْ عَطْفِ الرَّجُلِ»: الثالث من أنواع آل الجنسية: الدالة على حقيقة الجنس، إذا كان المراد: حقيقة الجنس دون استغراق الأفراد، ومنه قولهم: «أهلك الناسَ الدرهمُ والدينارُ»: أي جنسُهُمَا، وليس المرادُ كلُّ فردٍ، فإنَّ من الدِّراهم والدينانير ما يكون زائدًا لصاحبه إلى الجنة، ومنه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]: أي من حقيقة الماء، ومنه: مثال النّأظم: «عَطْفُ النِّسَاءِ أَشَدُّ مِنْ عَطْفِ الرَّجُلِ»: أي عطف جنس النساء أشد من عطف جنس الرجال، وقد يكون في الرجال من هو أكثر عطفًا من بعض النساء.

المعرفة السادسة: المُعرِّف بالإضافة، ولم يذكره النَّأظم لوضوحه وضيق النظم،

ويُستعمل التعريف بالإضافة عند إرادة تعيين شيءٍ بإضافته إلى شيءٍ من المعارف السابقة،

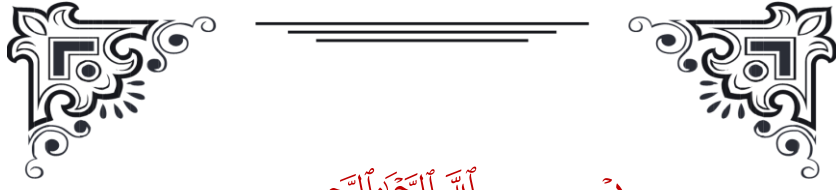
ويكون لأغراضٍ بلاغية كثيرة، منها الاختصار نحو قولك: «هذا كتابي»، فهو أخصر من «هذا الكتاب لي»، وتقول: «هَوَايَ في العلم»، «هَوَايَ» أخصر من «الذي أهواه»، ومنه قول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ

ومن الأغراض: التعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْنُورًا﴾ [الأحزاب: ١٥]، ﴿عَهْدٌ﴾: معرفة بالإضافة؛ لأنه أضيف إلى معرفة؛ أضيف العهد إلى الله؛ فهو عهدٌ عظيم، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، ﴿نَصْرُ اللَّهِ﴾ ليس أي نصر، فالإضافة هنا للتعظيم. ومن الأغراض: الاحتقار: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، أضيف الكيد إلى الشيطان، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ»^(١)، أضيف عبد إلى الدينار والدرهم.



(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٨٨٦).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

وَإِنْ جَهِلْتَ مَا بِهِ يُعَرَّفُ ٧٠-١١ فَاسْتَعْمِلِ التَّنْكِيرَ كَابْنُ يُسْعِفُ



ثم انتقل إلى الكلام عن النكرة، فقد يكون الموافق للبلاغة والأمر الذي يقتضيه الحال هو التنكير، قال - وفقه الله -: «وَإِنْ جَهِلْتَ مَا بِهِ يُعَرَّفُ فَاسْتَعْمِلِ التَّنْكِيرَ كَابْنُ يُسْعِفُ»: يقول: إِنَّ النُّكْرَةَ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْجَهْلِ بِاسْمٍ مَعْرِفَةٍ لِلْمَسْمَى، مثلاً رأيت رجلاً يصلي بخشوع فقلت: «رأيت رجلاً يصلي بخشوع»؛ لأنك لا تعرف له شيئاً من المعارف يدل عليه؛ هذا معنى قوله: «وَإِنْ جَهِلْتَ مَا بِهِ يُعَرَّفُ فَاسْتَعْمِلِ التَّنْكِيرَ» ثم مثل قال: «كَابْنُ يُسْعِفُ».

وقد يستعمل الاسم النكرة لغرض بلاغي: نحو ألا يكون في تَعْيِينِهِ فائدة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، «رجل»: نكرة؛ لأنه لا حاجة إلى تعريفه، ولا غرض في تعيينه.



قال الصنف:

وَقَدْ أَتَى التَّغْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ ٧١-١٢ مِنْ أَجْلِ أَغْرَاضٍ وَذَا كَثِيرٌ



من أغراض التنكير: التحقير والتعظيم، وقد اجتمعا في قول مروان بن أبي حفصة:

فَتَى لَا يُبَالِي الْمُدْلِجُونَ بِنُورِهِ إِلَى بَابِهِ إِلَّا تُضِيءُ الْكَوَاعِبُ
لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ

قوله: «لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ»: أي له حاجبٌ عظيم عن كل أمرٍ يَشِينُهُ.

قوله: «وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ»: أي ليس له حاجبٌ عَمَّنْ يطلب معرفته ولو

كان حاجبًا حقيرًا.

من الأغراض: التكثير والتقليل، قد يكون التنكير للتكثير: «إِنَّ لَهُ لَاِبِلًا»: أي كثيرة، «إِنَّ

لَهُ لَعْنَمًا»: أي كثيرة، ﴿وَلَقَدْ كَذَبْتَ رَسُولٌ﴾ [الأنعام: ٣٤]: أي رسلٌ كثيرون، ويصلح أن يكون

هذا المثال للتكثير وللتعظيم، فيكون الغرض هنا من التنكير: التكثير، وكذلك التعظيم، وفي

قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، تنكير «رضوان» هو للتقليل، فأقلُّ

رضوانٌ من الله أكبر من كل شيء.

التعظيم والتحقير يكونان في الحال، والتكثير والتقليل يكونان في المعدودات.

مثلاً: في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]: أي حياةٌ كثيرة عظيمة،

يصلح أن تقول: التنكير هنا للتكثير، ويصلح أن تقول: للتعظيم، ولا تعارض بينهما؛ فإن

النكات لا تتزاحم، أي قد توجد أكثر من نكتة أي أكثر من غرض، ومنه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ

النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، «حياة» هنا نكرة، والغرض من التنكير: التقليل والتحقير أي

ولو كانت حياة قليلةً حقيرة.

ومن الأغراض: إفادة العموم، وذلك إن وقعت النكرة في سياق نفي أو شبهه؛ وهو النهي

والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، «شَيْئًا»: نكرة في

سياق النفي فتفيد العموم، ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، «شَيْئًا»: نكرة

في سياق النهي فتفيد العموم، ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ١٧]، «شَيْئًا»: نكرة في

سياق الاستفهام فتفيد العموم.

قال المصنف:

«الإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ».

- إِنْ يَكْتَفُوا بِجُزْئِي الإِسْنَادِ ١-٧٢ فَمُطْلَقٌ كـ (ذَا حَدِيثُ الْهَادِي)
وَأِنْ يَزِيدُوا فِيهَا مُقَيِّدٌ ٢-٧٣ كـ (إِنَّ نُورًا زَهَرَ مُنْضَدٌ)
فَيُودُّهُمْ نَوْعَانِ: لِلتَّوَكِيدِ ٣-٧٤ مَعْرُوفُهَا وَالْكَشْفُ لِلْجَدِيدِ
وَأِنْ مَعْنَاهَا مَضَى فِي النَّحْوِ ٤-٧٥ وَهَآكَ فَرْقًا سَالِمًا مِنْ لُغْوِ
إِذَا وَإِنْ لِلشَّرْطِ فَالْمُحَقِّقُ ٥-٧٦ إِذَا وَإِنْ لِغَيْرِ مَا يُحَقِّقُ
وَسَبْعَةٌ هُنَّ حُرُوفُ النَّفْيِ ٦-٧٧ مِنْهُنَّ لَا مَعَ الْمُضِيِّ تَنْفِي
وَلِلدُّعَا فِي غَيْرِ تَكَرَّرِ بَقِي ٧-٧٨ وَمَعَ مُضَارِعِ لِنَفْيِ مُطْلَقِ
وَمَا وَإِنْ وَلَاتِ تَنْفِي الْحَالَا ٨-٧٩ وَلَنْ أَكِيدَا تَنْفِي الْإِسْتِقْبَالَا
وَلَمْ وَلَمَّا تَنْفِيَانِ الْمَاضِيَا ٩-٨٠ وَكَانَ مَنْفِي الْأَخِيرِ آتِيَا



هذا الباب السابع في النظم من أبواب علم المعاني: وهو باب الإِطلاق والتقييد، وقد ابتدأ -وفقه الله- ببيان المقصود بالإِطلاق والتقييد.

قوله: «إِنْ يَكْتَفُوا بِجُزْئِي الإِسْنَادِ فَمُطْلَقٌ»: جُزْأُ الإِسْنَادِ: المُسْنَدُ، والمُسْنَدُ إليه، فالإِطلاق هو أن يكتفي المتكلم بالمسند والمسند إليه؛ ثم مثل فقال: «كَ(ذَا حَدِيثُ الْهَادِي)»: «ذَا»: مسند إليه: مبتدأ، «حديث»: مسند: خبر، وهو مضاف، و«الهادي»: مضاف إليه، تستفيد من هذا المثال أن المضاف إليه لا يُخرج الكلام عن إطلاقه؛ ومن أمثلته: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]: مبتدأ وخبر، ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]: فعلٌ وفاعل، ﴿وَأَنشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]: فعلٌ وفاعل، سبق أن المسند في الجملة الاسمية: هو الخبر، والمسند إليه:

المبتدأ، وفي الجملة الفعلية: المسند هو الفعل، والمسند إليه: هو الفاعل، أو نائبه، ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣]: «كل»: مبتدأ وهو مضاف، «أمر»: مضاف إليه، «مستقر»: خبر، إذن هذا من الإطلاق، ومنه: «جاء زيد»، أو «زيدٌ جالس»، والإطلاق يكون حين لا يتعلق غرضٌ بتقييد الحكم، في قولك: «جاء زيد»، المقصود: إسناد المجيء إلى زيد، ولا غرض لك ببيان حاله عند المجيء، أو وقت مجيئه مثلاً، وقد يكون الإطلاق ليذهب الذهنُ كلَّ مذهب، فتقول: «الله واحد»: أي واحدٌ في ربوبيته، واحدٌ في ألوهيته، واحدٌ في أسمائه وصفاته.

قوله: «وإن يزيدوا»: أي على المسند والمسند إليه «فيها»: بهذه الزيادة «مُقَيَّدٌ»: الكلام مقيد، فالتقييد: أن يزيد المُتَكَلِّمُ على المسند والمسند إليه شيئاً، والتقييد يكون بالمُكَمَّلَات المنصوبة والمجرورة، وبالتوابع، والنواسخ، والمؤكدات، وأدوات النفي والشرط، هذه كلها يحصل بها التقييد.

قوله: «كَإِنْ نُورًا زَهَرٌ مُنْضَدٌّ»: هنا حصل التقييد بالحرف الناسخ: «إن»، وبالنعت: «مُنْضَدٌّ».

ثم انتقل إلى بيان نوعي القيود، وأنها مؤكدة وكاشفة، فقال: «قِيُودُهُمْ نَوْعَانِ: لِلتَّوَكِيدِ مَعْرُوفُهَا وَالْكَشْفِ لِلْجَدِيدِ»: يقول: إن القيود على نوعين: مؤكدة، وكاشفة؛ فالمؤكدة: هي التي لا تأتي بفائدة جديدة؛ وإنما تقوي الحكم السابق، فالمعنى معروفٌ بدونها، وإليها أشار بقوله: «لِلتَّوَكِيدِ مَعْرُوفُهَا»: المعنى معروفٌ بدونها، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، «كاملة»: لم تأتِ بمعنى جديد؛ وإنما قَوَّتِ الحكم السابق فهي مؤكدة، والتوكيد من المعاني المهمة التي تقصد إليها العرب في كلامها، ونحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣]، فإن كونها واحدة مستفاد من «نَفْخَةٍ» التي أتت على وزن فَعْلَةٍ للمرة، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، كلمة «شَهْرًا» لم تُفدْ فائدة جديدة؛ وإنما قَوَّتِ الحكم السابق، والتوكيد - كما سبق - من المعاني المهمة التي تقصد إليها العرب في كلامها، ومنه قولك: «أَمْسِ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا»، وصفت أَمْسِ بالدَّابِرِ، مع أن أَمْسِ متضمَّنٌ معنى الدَّابِرِ؛ لكن القصد: التوكيد والتقوية.

النوع الآخر من القيود: القيود الكاشفة: وهي التي تأتي بفائدة جديدة تذهب بذهابها، وإليها أشار بقوله: «وَالْكَشْفُ لِلْجَدِيدِ»، والأصل والأكثر في الكلام: أن تكون القيود كاشفة لا مؤكدة.

لو قلت: «زيدٌ مسافرٌ»؛ فقد أثبت السفر لزيد، فإذا قلت: «هل زيدٌ مسافرٌ؟» فالقيد هنا «هل»؛ وقد أفاد فائدة جديدة، فالكلام قبل دخولها إخبارٌ عن زيدٍ بالسفر، وهو بعد دخولها إنشاء؛ لأنه استفهامٌ عن سفر زيد، وكذلك لو قلت: «كَيْتَ زَيْدًا مُسَافِرًا»، هذا تَمَنٍّ، وهو معنى جديدٌ غير معنى: «زَيْدٌ مُسَافِرٌ»، وهذا هو الأصل والأكثر: أن القيد يفيد فائدة جديدة لم تكن قبل دخوله، ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، لو لم يقل «كَوْكَبًا» لم نعرف ماذا رأى؟

وقد تكون فائدة القيد هي عمدة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، فقوله: «لَاعِبِينَ» ليس مسندًا، ولا مسندًا إليه؛ بل هو قيد، لكن هذا القيد هو عمدة المعنى، فلو حُذِفَ ذهب المعنى كله؛ لأنه ليس المراد: إثبات كون الله خالق السماوات والأرض؛ بل المراد: إثبات أن خلقهما ليس لعبًا، وفرقٌ بين العمدة في النحو والعمدة في البلاغة؛ فالعمدة في النحو: المسند، والمسند إليه؛ أي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، وما سوى ذلك مُكَمَّلَات، أمّا في البلاغة؛ فالعمدة تتعلق بالمعنى، فما يُسمّى قيدًا قد يكون هو عمدة المعنى.

قوله: «وإنَّ مَعْنَاهَا مَضَى فِي النَّحْوِ»: يقول: إنَّ معاني القيود المذكورة في علم النحو، مثلاً: المفعول به: لبيان من وقع عليه الفعل، والمفعول فيه: لبيان زمان وقوع الفعل أو مكانه، والمفعول من أجله: لبيان سبب وقوع الفعل، والمفعول معه: لبيان من فُعل معه الفعل، و«كان»: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي، و«أصبح»: في وقت الصباح، و«أمسى»: في وقت المساء، و«بات»: في وقت البيات؛ وهو الليل، و«صار»: وهي من أخوات كان: تفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، و«إنَّ» و«أَنَّ»: للتوكيد، و«لَكِنَّ»: للاستدراك، و«كَأَنَّ»: للتشبيه، و«لَيْتَ»: للتمني، و«لَعَلَّ»: للترجي، هذا كله يُذكر في

علم النحو؛ غير أنه خص هنا شيئين بالذكر:

أولهما: الفرق بين «إذا» و«إن» الشرطيتين.

والآخر: الفرق بين أحرف النفي.

قوله: «وَهَاكَ فَرْقًا سَالِمًا مِنْ لُغْوٍ إِذَا وَإِنْ لِلشَّرْطِ فَالْمُحَقَّقِ إِذَا وَإِنْ لِعَيْرِ مَا يُحَقَّقُ»:

يقول: إن الأصل: أن «إذا» للمحقق الوقوع، و«إن» لغير المحقق الوقوع، تقول: مثلاً: «إذا طلعت الشمس آتيك»، تستعمل هنا «إذا» لأن طلوع الشمس متحقق، ليس من الأمور التي قد تقع وقد لا تقع، وتقول: «إن اجتهد الطالب نجح» تستعمل «إن»؛ لأن الاجتهاد غير متحقق الوقوع، قد يجتهد وقد لا يجتهد، انظر إلى قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٠]: أي إن ترك مالا.

مسألة: لماذا استعملت «إذا» في ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، و«إن» في

﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾؟

الجواب: استعملت «إذا» مع الأمر المتحقق؛ وهو حضور الموت، واستعملت «إن» مع

الأمر الذي لا يجزم به؛ وهو ترك المال عند الموت، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ

مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]،

عبر بـ«إذا» في الرحمة، وعبر بـ«إن» في السيئة؛ وذلك أن مجيء الرحمة والحالة الحسنة أمر

مجزوم به؛ فالعبد في نعم من الله تعالى لا ينتهي لها؛ لذا عبر معها بـ«إذا» التي تفيد تحقق

الوقوع أي تفيد الجزم بوقوع الشرط، لكن الحالة السيئة ليست كذلك فاستعملت معها «إن»،

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى

وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، مع الحسنة - أي النعم - وهي لا تنقطع عن الناس عبر بـ«إذا»،

ومع السيئة وهي ما أصابهم من جذبٍ وبلاءٍ عبر بـ«إن»، كذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ

الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، إلى أن قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾

[التوبة: ٥]، انسلخ الأشهر الحرم أمر محتوم فجاء معه بـ«إذا»، بخلاف توبتهم فإنه أمر غير

مجزوم به؛ لذا جاء معه بـ«إن»، وفي هذا يلغزون فيقولون:

سَلَّمَ عَلَى شَيْخِ النُّحَاةِ وَقُلْ لَهُ هَذَا سُؤَالٌ مَنْ يُجِبُهُ يُعَظِّمُ
أَنَا إِنْ شَكَّكَتُ وَجَدْتُ مُوْنِي جَازِمًا وَإِذَا جَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ

مسألة: ما المقصود؟

الجواب: «إن» لا تجزم الجزم اللغوي الذي هو اليقين؛ لأنها للأمر غير متحقق الوقوع، فهي في الأمر غير المجزوم به، لكنها تجزم الفعل المضارع الجزم النحوي، قال: «أَنَا إِنْ شَكَّكَتُ»: أي لم أجزم بالوقوع، «وَجَدْتُ مُوْنِي جَازِمًا»: أي أجزم الفعل المضارع، فهذه «إن»، قال: «وَإِذَا جَزَمْتُ»: و«إذا»: تفيد الجزم بوقوع الشرط، فهي لمتحقق الوقوع، «فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ»: أي لا تجزم في الشر، «إذا»: أداة شرط ليست جازمة، «وَإِذَا جَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ»: المقصود به: «إذا»، فهي تفيد الجزم بوقوع الشرط، والمعنى: إذا أيقنت فإنني لا أجزم: أي لا أجزم الجزم النحوي؛ لأن «إذا» لا تجزم في الشر على المشهور عند النحاة.

وقد يُخَالَفُ الْأَصْلُ لَغَرَضٍ بِلَاغِي، فَتُسْتَعْمَلُ «إِذَا» لغير المحقق، و«إن» للمحقق، وذلك في حالات:

منها: تنزيل المُتَحَقِّقِ منزلة غير المتحقق توبيخاً وتجهيلاً، كقولك للمتكبر: «إن كنت من ترابٍ فلا تتكبر»، كونه من تراب أمرٌ متحقق مجزوم به، فكان الأصل أن تستعمل «إذا»، لكن كأنك تقول: إنَّ تكبرك يُشعر بأنك لا تؤمن بذلك، ولا تُصدِّق به، فاستعملت «إن» لهذا الغرض؛ نَزَلَتْ المُتَحَقِّقُ منزلة غير المُتَحَقِّقِ توبيخاً وتجهيلاً.

ومنها: تنزيل غير المتحقق منزلة المتحقق تفاؤلاً وثقةً، نحو: «إذا نجح ابني دعوتكم»، استعملت «إذا» فيما لا يُجزم بوقوعه تفاؤلاً وثقةً بوقوعه، أمّا إذا لم يكن لك قصد فالجادة هي أن تُعبّر في هذا الموضع بـ«إن»؛ لأنه أمر لا يُجزم بوقوعه، لكن لما كنت متفائلاً واثقاً بوقوعه استعملت «إذا»، وهو أمرٌ غير متحقق؛ لكنك نزلته منزلة المُتَحَقِّقِ.

ومنها: تجاهل ما حدث، كقول المعتذر يعتذر عن أمرٍ فعله في الماضي: «إن كنتُ فعلتُ كذا فإنني لم أقصد»، هذا أمرٌ فعله، ومع ذلك استعمل «إن»؛ لأنه يتجاهل ذلك قوةً في اعتذاره. ثم انتقل إلى الفرق بين أحرف النفي فقال: «وَسَبْعَةُ هُنَّ حُرُوفُ النَّفْيِ»: أحرف النفي

سبعة: وهي على ترتيب ذكرها في النظم: لا، ما، إن، لات، لن، لم، لَمَّا.

قوله: «مِنْهُمْ لَا مَعَ الْمُضِيِّ تَنْفِي وَلِلدَّعَا فِي غَيْرِ تَكَرَّرِ بَقِي وَمَعَ مُضَارِعٍ لِنَفْيِ مُطْلَقٍ»:

«لا» تدخل على الماضي وعلى المضارع؛ فإن دخلت على الماضي فإن تكررت فلنفي الماضي؛ ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]: أي لم يُصدَّق ولم يُصلِّ، وإن دخلت على الماضي ولم تتكرر فهي للدعاء، نحو قولك: «لا غفر الله لفلان»، وقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَا وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

فهذا دعاء، وعليه؛ فمن قال: «لا زلتُ واقفاً في الشمس»؛ فهذا يدعو على نفسه أن يبقى كذلك، ولو قال: «لا زال الحريق مشتعلاً»؛ فهذا فيدعو بأن يبقى الحال كذلك.

مسألة: إذا أراد النفي ماذا يقول؟

الجواب: يقول: «ما زال الحريق مشتعلاً»، أو يأتي بالمضارع: «لا يزال الحريق مشتعلاً»،

أمَّا «لا» مع الماضي فهي الدعاء.

وقد سُمع مجيئها غير مكررة، وهي مع ذلك ليس للدعاء؛ ومنه قول الشاعر:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

قوله: «لَا أَلَمَّا»: المعنى: لم يُلمَّ، ف«لا» هنا مع الماضي بمنزلة «لم» مع المضارع، وليس

المقصود: الدعاء، ومنه قول الآخر:

وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ

وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعْلَهُ

قوله: «لَا فَعْلَهُ»: أي لم يفعله.

وجعل بعضهم من هذا: قوله تعالى: ﴿فَلَا افْتَحَمَ الْعُقْبَةَ﴾ [البلد: ١١]، أي لم يقتحم

العقبة، لكن الأصل: أن «لا» إن دخلت على الماضي ولم تتكرر فهي للدعاء.

وقد تدخل على المضارع، وإذا دخلت على المضارع فهي للنفي المطلق؛ أي في الماضي

والحال والاستقبال، هذا الأصل فيها، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]: هذا للنفي

المطلق، وقد تكون لنفي الحال أو الاستقبال بقرينة؛ مثلاً: في قوله تعالى عن سليمان عليه السلام: ﴿فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، «لا» دخلت على المضارع.

مسألة: هي هنا للحال أو للاستقبال؟

الجواب: هي للحال بقرينة السياق؛ لأنه قال ذلك لما تفقد الطير، فهو يريد ما لي لا أرى الهدهد في الحال.

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾

[المؤمنون: ١١٥]، «لا» دخلت على المضارع «تُرْجَعُونَ» هل هي للحال أو للاستقبال؟

الجواب: للاستقبال، المعنى: وأنكم إلينا لا تُرجعون يوم القيامة للحساب والجزاء، فقرينة السياق دلّت على أن المراد: الاستقبال.

قوله: «وَمَا وَإِنْ وَلَاتَ تَنْفِي الْحَالِ»: «ما، وإن، ولات» معناها واحد؛ لكنها متفاوتة في كثرة الاستعمال؛ فأكثرها استعمالاً «ما»؛ ثم «إن»، واستعمال «إِنْ» نافية كثيراً في القرآن، ثم «لات»، واستعمالها نادر، وهذه الثلاث إذا دخلت على ماضٍ فهي لنفي الماضي؛ «ما سافر زيد»، هي في الزمن الماضي، ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]؛ أي في الزمن الماضي، وإن دخلت على غير الماضي من مضارعٍ أو اسمٍ فلنفي الحال أي للنفي في زمن التكلم، والمقصود: أَنَّ مُرْتَكِزَ المعنى: الحال، وقد يكون له استمرارٌ في الماضي، أو في المستقبل؛ لكن المقصود هنا: أَنَّ مُرْتَكِزَ المعنى: هو الحال، ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤]، هذا مثال «ما»، ومثال «إن»: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ أي لا يدعون إلا أوثاناً مُسمّاةً أسماء الإناث: كاللات، والعزى، وما يعبدون إلا شيطاناً خارجاً عن طاعة الله، ومثال «لات»: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] فهذا الأصل فيها، كما قال: «وَمَا وَإِنْ وَلَاتَ تَنْفِي الْحَالِ»، وقد تكون لنفي المستقبل أو الماضي بقرينة: مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]؛ المقصود: في المستقبل، كذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ فَحَقَّ عِقَابٌ﴾

[ص: ١٤]، المقصود: كذب الرسل في الماضي بقرينة السياق.

قوله: «وَلَنْ أَكِيدًا تَنْفِي الْإِسْتِقْبَالَ»: «لن» لنفي المستقبل، واختار جماعة من أهل اللغة: أنها تفيد نفي المستقبل مع التوكيد، ففيها معنى التوكيد؛ أي فيها من التوكيد ما ليس في «لا»، مثلاً في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] نفى استطاعة الصبر معه على وجه التوكيد، وقارن بين قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، وقوله تعالى في سورة الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧] لو نظرنا في سياق الآيتين في سورة البقرة: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]، وفي سورة الجمعة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٦، ٧]، ادَّعَوْا في سورة البقرة اختصاصهم بالجنة من دون الناس وهي أعظم من دعواهم في سورة الجمعة كونهم أولياء لله من دون الناس، فناسب مع الدَّعَايِ الأعظم أن تُستعمل «لن» التي تفيد مع النفي التوكيد، ووجه آخر: سبق أن «لن» لنفي المستقبل، و«لا» للنفي المطلق، في سورة البقرة ادَّعَوْا شيئاً يتعلق بالمستقبل: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، فاستُعملت «لن» التي تفيد نفي المستقبل، في سورة الجمعة ادَّعَوْا شيئاً ليس خاصاً بالمستقبل، ادَّعَوْا أنهم أولياء لله من دون الناس في الدنيا وفي الآخرة، فاستُعملت «لا» التي للنفي المطلق، ولا تختص بنفي المستقبل.

فالحاصل: أن «لن» تفيد النفي والاستقبال وهذا محل اتفاق، واختار جمع من أهل اللغة: أنها تفيد مع ذلك: التوكيد والتقوية، وعليه جرى الناظم فقال: «وَلَنْ أَكِيدًا تَنْفِي الْإِسْتِقْبَالَ»، وقيل: إنها تفيد التأييد، وهو قول باطل، قال ابن مالك في «الكافية الشافية»:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِلَنْ مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ اِرْذُدْ وَخَلَافُهُ اَعْضَدَا

قوله: «وَلَمْ وَلَمَّا تَنْفِيَانِ الْمَاضِيَا وَكَانَ مِنْفِي الْآخِرِ آتِيَا»: «لم» للنفي المطلق في الماضي، و«لَمَّا» للنفي المتوقع حدوثه، مثلاً: في قولك: «لَمْ يَصِلْ زَيْدٌ»، تفهم عدم وصول زيد، فإذا قلت: «لَمَّا يَصِلْ زَيْدٌ» تفهم شيئين: عدم وصول زيد، وأن وصوله متوقع.

إذا قلت: «لَمَّا تَغْرِبُ الشَّمْسُ»، المعنى: لم تغرب إلى الآن، وغروبها متوقع، وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]: المعنى: لم يذوقوه إلى الآن وذوقهم له متوقع في المستقبل، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: المعنى: لم يدخل إلى الآن ودخوله متوقع في المستقبل، فمن أشهر ما تُفارق فيه «لَمَّا» «لم» أمران: **أحدهما**: أن النفي بـ«لَمَّا» مستمر الانتفاء إلى زمن الحال؛ لذلك لا يجوز أن تقول: «لَمَّا يَمُوتُ زيد ثم قام»؛ لأن النفي بـ«لَمَّا» مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بـ«لم»؛ فالمنفي بـ«لم» قد يكون مستمرًا: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، وقد يكون منقطعًا: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، لهذا يجوز أن تقول: «لم يَمُوتَ زيد ثم قام»، لكن لا يجوز أن تقول: «لَمَّا يَمُوتُ زيد ثم قام».

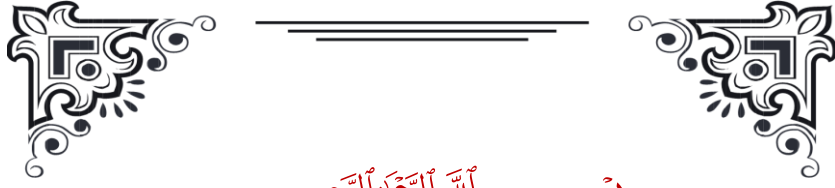
والآثر: أن المنفي بـ«لَمَّا» متوقع ثبوته، ففي قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]: ذوقهم له متوقع في المستقبل، و«لم» لا تفيد ذلك، وقد أشار إلى هذا الزاوي رحمه الله في «نظم قواعد الإعراب» فقال في «لَمَّا»:

مُتَّصِلُ النَّفْيِ بِوَقْتِ الْحَالِ مُنْتَظَرُ الثُّبُوتِ فِي الْمَالِ

قوله: «مُتَّصِلُ النَّفْيِ بِوَقْتِ الْحَالِ»: فالنفي بـ«لَمَّا» مستمر الانتفاء إلى زمن الحال.

قوله: «مُنْتَظَرُ الثُّبُوتِ فِي الْمَالِ»: المنفي بـ«لَمَّا» متوقع ثبوته.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«الْقَصْرُ (الْحَصْرُ)».

الْقَصْرُ أَنْ تَحْصُرَ شَيْئًا فِي شَيْ ٨١-١ وَطَرَفُهُ مَحْصُورَةٌ عَلَى طَيِّ
كَالْنَفْيِ مَعَ إِلَّا وَكَالْعَطْفِ بِبَلْ ٨٢-٢ وَلَا وَلَكِنْ وَكَأَنَّمَا مَثَلُ
لَا رَبَّ إِلَّا الْوَاحِدُ الْجَلِيلُ ٨٣-٣ وَإِنَّمَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ
وَمَا الْحَرِيرِي شَاعِرًا بَلْ نَائِرُ ٨٤-٤ وَابْنُ الْحُسَيْنِ الْمُتَنَبِّيُّ الشَّاعِرُ
فَمَا يَعُمُّ سَمُّهُ الْحَقِيقِي ٨٥-٥ وَالثَّانِ نِسْبِيٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ
أَمَّا الْأَخِيرُ فَادَّعَاءُ صَاحِبِهِ ٨٦-٦ «فِي وَصْفِ شَيْءٍ بَلَغَ الْكَمَالَ بِهِ»



هذا الباب الثامن في النظم من أبواب علم المعاني: وهو باب القصر، وقد ابتدأ بتعريف القصر فقال: «الْقَصْرُ أَنْ تَحْصُرَ شَيْئًا فِي شَيْءٍ»، القصر: أن تحصر شيئاً في شيءٍ بطرقٍ مخصوصة، فإذا قلت: «ما جاء إلا زيد»؛ فقد قصرت المجيء على زيدٍ بطريق النفي والاستثناء، والقصر والحصر بمعنى، ويكثر التعبير بالقصر عند البلاغيين، والتعبير بالحصر عند النحاة.

ثم بين جملةً من أهم وأشهر طرق القصر فقال: «وَطَرَفُهُ مَحْصُورَةٌ عَلَى طَيِّ كَالْنَفْيِ مَعَ إِلَّا وَكَالْعَطْفِ بِبَلْ وَلَا وَلَكِنْ وَكَأَنَّمَا مَثَلُ»:

الأول من طرق القصر التي ذكرها: النَّفْيِ والاستثناء؛ «كَالْنَفْيِ مَعَ إِلَّا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]،

﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

الثاني: العطف بـ «بل»، و «لا»، و «لكن»، مثال العطف بـ «بل» أن تقول: «ما حضر عمرو بل زيد»، ومثال العطف بـ «لا» أن تقول: «الذي حضر زيد لا عمرو»، ومثال العطف بـ «لكن» أن تقول: «ما حضر عمرو لكن زيد».

الثالث: «إنما»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

ملاحظة: سبق ذكر طرق أخرى للقصر غير هذه، من يذكر شيئاً منها؟

الجواب: تعريف الجزأين كـ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(١)، و «الحَجُّ عَرَفَةُ»^(٢)، و «اللَّهُ الصَّمَدُ» [الإخلاص: ٢].

وتقديم ما حقه التأخير ومنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ومنه: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] أي لا على غيره.

وضمير الفصل ومنه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ١١٧].

ثم انتقل إلى ذكر أنواع القصر فذكرها وقدم قبلها أمثلتها؛ قال: «لَا رَبَّ إِلَّا الْوَاحِدُ الْجَلِيلُ وَإِنَّمَا مُحَمَّدٌ رَسُولٌ - صلى الله عليه وسلم - وَمَا الْحَرِيرِي شَاعِرًا بَلْ نَائِرٌ وَابْنُ الْحُسَيْنِ الْمُتَنَبِّيُّ الشَّاعِرُ فَمَا يَعْمُ سَمُّهُ الْحَقِيقِي وَالثَّانِ نَسْبِي عَلَى التَّحْقِيقِ أَمَّا الْأَخِيرُ فَادِّعَاءُ صَاحِبِهِ فِي وَصْفِ شَيْءٍ بَلَغَ الْكَمَالَ بِهِ»: القصر بحسب الحقيقة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: القصر الحقيقي: وهو الموافق للواقع حقيقةً، وهو الذي قال فيه: «فَمَا يَعْمُ سَمُّهُ الْحَقِيقِي»، يعني بقوله: «فَمَا يَعْمُ»: أنه ليس حصراً خاصاً بحالة معينة؛ بل هو حصراً عاماً، ومنه: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، و «إِنَّمَا خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، و «الخالق الله»، و ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، هذا قصرٌ حقيقيٌ موافقٌ

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٥٥).

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣٠١٦)، والترمذي في «الجامع» (٨٨٩)، وابن ماجه في «السنن» (٣٠١٥).

للواقع ليس خاصًا بحالة مُعيَّنة، ومنه قول الناظم: «لَا رَبَّ إِلَّا الْوَاحِدُ الْجَلِيلُ».

النوع الثاني: القصر النسبي، ويقال فيه: الإضافي، وهو الذي قال فيه: «وَالثَّانِ نِسْبِي عَلَى التَّحْقِيقِ»، وهو ليس قصرًا عامًا؛ بل هو خاصٌّ بحالةٍ معينة لا يتعدّاها، فهو ليس موافقًا للواقع؛ بل هو على خلاف الواقع، كأن تقول: «ما نجح من الطلاب إلا زيد»، فقد خَصَّصْتَ هنا النجاح بزيد دون غيره من الطلاب، لكنّه نسبي؛ أي بالنسبة إلى طلاب فصله، وليس عامًا؛ بمعنى: أنّه لم ينجح أحدٌ سواه مطلقًا، لكن لو نظرت في أمثلة القصر الحقيقي التي سبقت: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» هذا حقيقي، «الخالق الله»، هذا حقيقي، ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] قصرت علم الغيب على الله، وهذا حقيقي، ومن أمثلة القصر النسبي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، هو صلى الله عليه وسلم رسولٌ، وبشرٌ، وكريمٌ، وقائدٌ، فله صفاتٌ أُخرٌ غيرُ الرسالة، فليس القصر على الرسالة حقيقيًا لكنّه نسبي؛ أي بالإضافة لشيء معين؛ لأنّ المراد هنا في الآية: الرّدُّ على من استنكر موته، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ أي أنّه ليس بمخلّد، ومنه مثال الناظم: «وَإِنَّمَا مُحَمَّدٌ رَسُولٌ»، ومنه أيضًا المثال الذي بعده: «وَمَا الْحَرِيرِي شَاعِرًا بَلْ نَائِرٌ»، وهذا المثال يصلح مدخلًا لبيان أنواع القصر النسبي وهي ثلاثة، وهذه المسألة يذكرها البلاغيون في هذا الموضع؛ القصر بالنظر إلى حال المخاطب ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قصر القلب؛ وذلك إذا كان المُخاطَبُ يعتقد عكس الحكم الذي أثبتّه المتكلم؛ مثلاً: «ما زيدٌ إلا عالمٌ»، إذا قلته لمن يظنّه جاهلاً؛ فهذا قصر القلب.

النوع الثاني: قصر الأفراد؛ وذلك إذا كان المخاطبُ يعتقد الاشتراك في الحكم بين مَنْ أثبتّه له المُتكلم وغيره؛ كأن تقول: «ما زيدٌ إلا عالمٌ» لمن ظنّه عالمًا شاعرًا.

النوع الثالث: قصر التعيين؛ وذلك إذا كان المخاطب مترددًا فيمن ثبت له الحكم؛ كأن تقول: «ما زيدٌ إلا عالمٌ» لمن شكّ هل هو عالمٌ، أو شاعرٌ.

مسألة: لو طبقنا الثلاثة على هذا المثال: «وَمَا الْحَرِيرِي شَاعِرًا بَلْ نَائِرٌ»، هذا المثال يصلح للأنواع الثلاثة، مثلاً: لو قلته لمن يظنّه شاعرًا، من أيّ أنواع القصر هذا؟

الجواب: قصر قلب.

مسألة: لو قلته لمن يظنه شاعرًا وناثرًا؟

الجواب: قصر أفراد.

مسألة: لو قلته لمن كان مترددًا هل هو شاعر أو ناثر؟

الجواب: قصر تعيين.

مسألة: مثلًا في قوله تعالى في حال الذين كفروا: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]

لمن ظنهم رابحين، ما نوع القصر؟

الجواب: قصر قلب.

مسألة: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥] في مقابل المشركين الذين يُثبتون

الالهية له ولغيره؛ الذين قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]؟

الجواب: قصر أفراد.

مسألة: إذا قلت لمن شك هل اليوم يوم السبت أو الأحد: إنما اليوم السبت؟

الجواب: قصر تعيين.

النوع الثالث: القصر الحقيقي الادعائي، ويسمى: تنزيلاً، وهذه التسمية هي الأولى أن

تُستعمل إذا كان في القرآن، فيقال فيه: تنزيلاً، وهو الذي قال فيه: «أَمَّا الْآخِرُ فَادْعَاءُ صَاحِبِهِ

فِي وَصْفِ شَيْءٍ بَلَغَ الْكَمَالَ بِهِ»؛ فهو الموافق للواقع ادعاءً أو مبالغة بجعل غير المحصور فيه

غير مُعتدَّ به، ومثله الناظم بقوله: «وَإِنَّ الْحُسَيْنَ الْمُتَنَبِّيَ الشَّاعِرُ» لكمال صفة الشاعرية فيه

بحيث لم يُعتدَّ بغيره في هذه الصفة كما قال: «فِي وَصْفِ شَيْءٍ بَلَغَ الْكَمَالَ بِهِ»، ومن الأمثلة

التي جمعت الحقيقي والتنزيلى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فقول المصلي:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]: قصر حقيقي؛ لأنه مطابق للواقع، فهو لا يعبد إلا الله، وقول

المصلي: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: قصر تنزيلى؛ لأنه قد يستعين بالقلم في الكتابة،

وبأخيه في حمل شيء؛ لكنه لا يستعين في عظام الأمور إلا بالله، ولا يُعَدُّ الاستعانة حقيقة إلا

بالله تعالى، فلاستعانة بغير الله نُزِلَتْ منزلة المعدوم، وإنما هي استعمال لغوي، فهذا قصرٌ تنزيليٌّ.

والقصر بحسب طرفيه على نوعين:

أحدهما: قصر موصوف على صفة، ويكون في القصر النسبي، ومنه «ما المتنبّي إلا شاعرٌ»، ومنه: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢].

والآخر: قصر صفةٍ على موصوف، ومنه: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهو قصر حقيقي، ومن قصر الصفة على الموصوف: «لا شاعر إلا المتنبّي» وهو ادّعائي لكمال صفة الشاعرية فيه، و«ما نجح إلا زيد»: هذا قصرٌ صفة على موصوف، قصرت صفة النجاح على زيد؛ لكنّه قصرٌ نسبي إضافي بالنسبة إلى طُلّاب فصله.



قال المصنف:

«الوصلُ والفصلُ».

بِالْوَاوِ عَطْفُ جُمْلَتَيْنِ وَضُلُّ ١-٨٧ وَتَرْكُهُ الْفَصْلُ وَيَأْتِي الْفَصْلُ
فِي الْإِتِّحَادِ ثُمَّ فِي التَّبَايُنِ ٢-٨٨ وَالْوَصْلُ فِي تَنَاسُبِ مُبَايِنِ
كَـ (يَسْهَرُونَ يَنْعَسُونَ نَعَسًا) ٣-٨٩ (وَمَا أُبْرِي النَّفْسَ إِنَّ النَّفْسَا)
ثُمَّ (انْزِلُوا إِنَّ أَبِي يَرَاكُمْ ٤-٩٠ ذَوِي تُقَى هَذَا الْقِرَى قِرَاكُمْ)
ثُمَّ (تَلَا زَيْدٌ وَعَمَرُو سَجْدًا) ٥-٩١ وَ(لَا، وَيَحْفَظُ الْإِلَهُ الْوَلَدَا)



هذا الباب التاسع في النظم من أبواب علم المعاني: وهو باب الوصل والفصل، وهذا الباب هو أعظم أبواب هذا العلم خَطَرًا، وأصعبُه مَسَلَكًا، وأدقُّه مَأْخَذًا، حتى قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل؛ فقال: «البلاغة: الفصل والوصل»، وقصد بذلك: المبالغة، وأنَّ مَنْ كَمَلَ فِيهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كَمَلَ فِي غَيْرِهِ، والأبواب السابقة كُلُّهَا كَانَتْ فِي الْمَفْرَدَاتِ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءُ الْجُمْلَةِ، أَوْ فِي الْجُمْلَةِ، وهذا الباب هو في الكلام عن العلاقة بين جملتين فأكثر.

ابتدأ -وفقه الله- بتعريف الوصل والفصل فقال: «بِالْوَاوِ عَطْفُ جُمْلَتَيْنِ وَضُلُّ وَتَرْكُهُ الْفَصْلُ»؛ الوصل: عطف جملة على جملة بالواو، والفصل: عدم العطف.

ثم انتقل إلى بيان مواضع الفصل والوصل فقال: «وَيَأْتِي الْفَصْلُ فِي الْإِتِّحَادِ»: الفصل -وهو ترك العاطف- يكون بين الجُمْلَةِ الْمُتَّحِدَةِ، وذكر له مثالين فقال: «كَيْسَهْرُونَ يَنْعَسُونَ نَعَسًا وَمَا أُبْرِي النَّفْسَ إِنَّ النَّفْسَا»، ويكون بين الجمل المتباينة كما قال: «ثُمَّ فِي التَّبَايُنِ» وذكر له مثالين فقال: «ثُمَّ انْزِلُوا إِنَّ أَبِي يَرَاكُمْ ذَوِي تُقَى هَذَا الْقِرَى قِرَاكُمْ»، هذه أربعة مواضع للفصل.

قوله: «وَالْوَصْلُ فِي تَنَاسُبِ مُبَايِنٍ»: يكون الوصل بين الجمل المتناسبة المتباينة وذكر له مثالين: «ثُمَّ تَلَا زَيْدٌ وَعَمَرُو سَجْدًا وَلَا وَيَحْفَظُ إِلَهُ الْوَلَدَا»، فمجموع ما أشار إليه: أربعة مواضع للفصل، وموضعان للوصل.

الموضع الأول للفصل: كمال الاتصال بحيث تُنزل الجملة الثانية من الجملة الأولى منزلة نفسها؛ كأن تكون الجملة الثانية بمثابة التوكيد للجملة الأولى، أو البدل، أو عطف البيان؛ مثال التوكيد: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، «ذلك»: الإشارة إلى البعيد تدل على كمال الكتاب وعلو مكانه، وهذا يستلزم أنه لا ريب فيه، وعليه؛ فقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، توكيد للجملة الأولى، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُويْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، «أَمَهُلُهُمْ رُويْدًا» [الطارق: ١٧]: توكيد للجملة الأولى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ﴾ [الطارق: ١٧]، وعليه؛ فلا تُعطف الثانية على الأولى، ومثال البدل: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَغُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤]، «أَمَدَّكُمْ» الثانية بدل من «أَمَدَّكُمْ» الأولى، فهنا يجب الفصل بأن يُترك العاطف بين الجملتين، ومثال عطف البيان: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، الجملة الثانية: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ﴾ [طه: ١٢٠] بينت ما وسوس به الشيطان، فهي عطف بيان، فلا يؤتى بالواو هنا بين الجملتين، وكذلك إذا وقعت الجملة خبراً نحو: «رجلٌ يخافُ يركضُ»، جملة «يخافُ»: نعت، وجملة «يركضُ»: خبر، فهذا من مواضع الفصل؛ أي ترك العاطف، أو وقعت نعتاً: «يُقبِلُ رجلٌ يركضُ»، «يركضُ»: جملة بعد نكرة محضة فهي نعت، أو وقعت حالاً نحو: «يُقبِلُ الرجل يركضُ» «يركضُ»: جملة بعد معرفة؛ فهي حال.

ومنه مثال النّاطم: «يَسْهَرُونَ يَنْعَسُونَ نَعْسًا»، جملة «يَنْعَسُونَ» جملة حالية.

فهذا من مواضع الفصل، ويجمع جميع الأمثلة السابقة في كمال الاتصال: أنَّ الجُمْلَ لها مَحَلٌّ من الإعراب.

الموضع الثاني: شبه كمال الاتصال: وهو أن تكون الجملة الثانية بمثابة جوابٍ عن

سؤالٍ ناشئ عن الجملة الأولى، ومنه: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٣]، كأنه قيل لها: لماذا لا تبرئين نفسك؟ فأجابت -على القول بأنه من كلامها-: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، فهذا من مواضع الفصل، فلا يُعطف بين الجملتين وهو المُسمَّى: شبه كمال الاتصال، وإلى هذا المثال أشار الناظم بقوله: «وَمَا أُبَرِّئُ النَّفْسَ إِنَّ النَّفْسَا»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧]، كأنه قيل: ما الذي سيحلُّ بهم؟ الجواب: ﴿إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ﴾ [هود: ٣٧]، فهذا من مواضع الفصل.

وكما يكون الفصل بين الجمل المتَّحدة، ومنه: كمال الاتصال، وشبه كمال الاتصال، يكون بين الجمل المتباينة، ومنه: كمال الانقطاع، وشبه كمال الانقطاع.

الموضع الثالث للفصل: كمال الانقطاع: وهو أن تكون الجملة الثانية منفصلةً بالكلية عن الجملة الأولى، ويكون ذلك إذا اختلفت الجملتان في الخبرية والإنشائية، أو لم يوجد جامعٌ بين الجملتين، مثال اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية أن يُقال: «جاء زيدٌ حفظه الله»، «جاء زيدٌ»: هذه الجملة خبرية، «حفظه الله»: الجملة خبرية يُراد بها الإنشاء، والعبرة هنا بمعنى الجملة لا بلفظها، فإذا كانت الجملة خبرية والمقصود بها الإنشاء؛ فالجملة إنشائية، إذن هنا اختلفت الجملتان: الأولى: خبرية، والأخرى: إنشائية؛ فهنا لا يجوز الإتيان بالواو، لا تقول: «جاء زيدٌ وحفظه الله»؛ بل تقول: «جاء زيدٌ حفظه الله» بدون واو؛ لأنَّ هذا من مواضع وجوب الفصل، ومنه قول الشاعر:

أَقْبَلْتُ ثُمَّ عَرَّجْتُ لَيْتَهَا لَمْ تُعَرِّجْ
فِي حَدَادٍ كَأَنَّهَا وَرْدَةٌ فِي بَنَفْسَجٍ

قوله: «أَقْبَلْتُ ثُمَّ عَرَّجْتُ»: خبرية.

قوله: «لَيْتَهَا لَمْ تُعَرِّجْ»: إنشائية؛ لذلك ترك العاطف بينهما.

وكذلك إذا لم يوجد جامعٌ -أي رابطٌ- بين الجملتين؛ كأن يقال: «السماء صافية»،

«الدنيا متاع»، لا علاقة أصلاً بين الجملتين؛ فهنا لا يجوز العطف لعدم المناسبة؛ بل الأصل: أنه لا بد من مناسبة بين الجمل، فالمناسبة مطلوبةً مطلقاً سواء عطفت أم لم تعطف، وليس من كلام العرب الجمع بين جمل متباعدة لا يوجد أي جامع بينها عطفت أم لم تعطف. وإلى مثال كمال الانقطاع أشار بقوله: «ثُمَّ انزِلُوا إِنَّ أَبِي يَرَاكُمْ ذَوِي ثَقْيٍ»، «انزِلُوا»: إنشائية، «إِنَّ أَبِي يَرَاكُمْ»: خبرية، فهذا من مواضع الفصل؛ لذلك ترك الناظم العطف بين الجملتين.

الموضع الرابع: شبه كمال الانقطاع: وهو أن يكون عطف الجملة الثانية على الأولى مُوهِّماً عطفها على غيرها ممَّا لا يُقصد عطفها عليه، وشاهده عند البلاغيين قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

قال: «أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ»، لو أنه قال: «وَأَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ»؛ لَتَوَهَّمَ السامعُ أنه من مَظنون سَلَمَى؛ تَظُنُّ أَنَّهُ يَبْغِي بِهَا بَدَلًا، وأنه يراها في الضلال تَهِيمُ؛ فيفسد المعنى الذي قصده الشاعر، ومنه قول الناظم: «هَذَا الْقَرَى قِرَاكُمُ»، لو قال: «وَهَذَا الْقَرَى قِرَاكُمُ»؛ سَيُظَنُّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَفْعُولِي «يَرَى»، «يَرَاكُمْ ذَوِي ثَقْيٍ وَيَرَى هَذَا الْقَرَى قِرَاكُمُ»، وليس هذا المقصود، فالوصل هنا يوقع في لبس.

ثم انتقل إلى الإشارة إلى موضعين للوصل؛ أي الإتيان بالعاطف فقال: «ثُمَّ تَلَا زَيْدٌ وَعَمَرُو سَجْدًا وَلَا وَيَحْفَظُ الْإِلَهَ الْوَلَدَا».

الموضع الذي أشار إليه في الشطر الأول: هو ما يسمَّى: بالتوسط بين الكمالين، وهو يتحقق بشرطين:

أولهما: اتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية، فتكون الجملتان خبريتين، أو إنشائيتين.

والآخر: وجود جامع بين الجملتين.

من أمثله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤]، الجملتان خبريتان، فتحقق بهذا الشرط الأول، ويوجد جامع بينهما؛ لأنَّ تصوُّر نعيم

الأبرار لا يكمل إلا بتصور جحيم الفجار؛ فتحقق بهذا الشرط الثاني، فهنا يجب الوصل؛ بأن تعطف الجملة الثانية على الأولى.

ومثال اتفاق الجملتين في الإنشائية: قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، جملة: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: إنشائية، وجملة: ﴿كُلُوا﴾: إنشائية؛ فتحقق بهذا الشرط الأول، ويوجد جامع بينهما؛ فقد كانوا يطوفون عِراءَ فنزل قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، وكانوا يُحَرِّمون بعض المآكل والمشارب فنزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فتحقق بهذا الشرط الثاني، وإلى هذا الموضع أشار -وفقه الله- بقوله: «ثُمَّ تَلَا زَيْدٌ وَعَمَرُو سَجْدًا»، فالجملتان هنا خبريتان، ويوجد جامع بينهما.

والموضع الآخر الذي أشار إليه للوصل: هو إذا أوقع الوصل في لبس، كما إذا قيل لك: «هل قام زيد؟» فتقول: «لا، وغفر الله لك»، أو «لا، وبارك الله فيك»، أو «لا، ورعاك الله»، إذ لو فصلت -أي تركت الواو- لتوهم أنه دعاء على المخاطب، وللبلاء كلام في الإشادة بهذه الواو وإطرائها؛ ومن ذلك: ما رواه الخطيب البغدادي: أن المأمون سأل يحيى بن المبارك عن شيء؟ فقال: «لا، وجعلني الله فِدَاكَ يا أمير المؤمنين»، فقال المأمون: «الله دُرُك! ما وُضعت واوٌ قطُّ موضعًا أحسن من وضعها في لَفْظِكَ هذا، وَوَصَلَهُ وَحَمَلَهُ»^(١)، فهذا من مواضع الوصل، لكن هل الوصل هنا مُتَعَيَّنٌ واجب؟ هذا مذهب عامة البلاغيين، وقال بعض العلماء: إنَّه لا شك في جمال الواو في هذا الموضع، لكن لا ينبغي حمل مجيء الواو هنا على التعيّن والوجوب؛ فقد ورد في السنة الصحيحة جملٌ دعائية كهذه وقد خلت من الواو؛ فمن ذلك: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر تحاكم المرأتين إلى داود عليه السلام، فإنه حين قال: «اتُّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشُقُّهُ بَيْنَكُمَا، قَالَتِ الصُّغْرَى:

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٦/٢٢٢).

لَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ»^(١)، هذا لفظ مسلم، وهو معروفٌ رحمه الله بدقّة ضبطه وشدّة تحرّيه للحرف حتى قدّم في ذلك على البخاري، وفي «صحيح مسلم» أيضًا في مناقب سلمان وصهيب وبلال رضي الله عنهم: أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ، لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ، لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ» فَأَتَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: يَا إِخْوَتَاهُ أَغْضَبْتُكُمْ؟ قَالُوا: لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَخِي»^(٢)، ففي الحديثين جواز ترك الواو في مثل هذا الموضع، قرّر هذا المعنى ابن العربي، واستروح أبو العباس القرطبي: أَنَّهُ ينبغي عند حذف الواو أن يقف القارئ على «لا» وَوَقِيفَةً؛ حتى يتبيّن للسامع أَنَّ ما بعدها كلامٌ مُستأنف، وعلى كُلِّ؛ فلا شكّ في جمال الواو في هذا الموضع، وَأَنَّهُ ينبغي تجنّب ما يُفهم منه الدعاء على المخاطب، وإلى هذا الموضع أشار -وفقه الله- بقوله: «لَا وَيَحْفَظُ الْإِلَٰهُ الْوَلَدَا»، اللهم آمين، والمسلمين أجمعين، يقول الشاعر:

وَأِنَّمَا أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ
لَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ عَلَى بَعْضِهِمْ لَامْتَنَعَتْ عَيْنِي عَنِ الْغَمَضِ

وقالت أعرابية:

يَا حَبَّذَا رِيحُ الْوَلَدِ رِيحُ الْخُزَامَى بِالْبَلَدِ
أَهْكَذَا كُلُّ وَلَدٍ أَمْ لَمْ يَلِدْ قَبْلِي أَحَدٌ

ثم انتقل إلى الباب الأخير في النظم من أبواب علم المعاني.



(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٤٢٧)، ومسلم في «الصحيح» (١٧٢٠) واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٥٠٤).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الصنف:

«المساواة والإيجاز والإطناب».

إِنْ سَاوَتْ الْمَعَانِي الْمَبَانِي ٩٢-١ فَهِيَ الْمُسَاوَاةُ كـ (ذَا حِصَانِي)
أَوْ فَاقَتْ الْمَبَانِي الْمَعَانِي ٩٣-٢ فَإِنَّهُ الْإِيجَازُ ذَا نَوْعَانِ
بِحَذْفِ مَعْلُومٍ كَأَرْسَلُونِ ٩٤-٣ أَوْ قِصَرٍ كَلَا ضِرَارَ دِينِي
أَوْ فَاقَتْ الْمَعَانِي الْمَبَانِي ٩٥-٤ فَإِنَّهُ الْإِطْنَابُ لِلْبَيَانِ
وَقَدْ يَجِي مُوضَّحًا مُذَيَّلًا ٩٦-٥ مُعَمَّمًا مُخَصَّصًا مُهَوَّلًا
كـ (اقْبَلْهُمَا مُوْطِئِي وَالنَّظْمَا ٩٧-٦ وَبَارِكُنْ أَعْمَالَنَا وَالْعِلْمَا)



هذا الباب العاشر في النظم من أبواب علم المعاني: وهو باب المساواة والإيجاز والإطناب، وهو الباب الأخير.

لكل معنى يقصده المتكلم لفظٌ وُضِعَ لِيُؤَدِّيَهُ، فإذا جاء الكلام بقدر اللفظ الذي يؤدي المعنى؛ فهذه هي المساواة، وإن أدَّى المعنى المراد بلفظٍ أقل من اللفظ الذي وضع له؛ فهو الإيجاز، وإن أدَّى المعنى المراد بلفظ زائد عن اللفظ الذي يؤدي ذلك المعنى؛ فهو الإطناب؛ فإذا أردت التعريف بنفسك فقلت: «أنا زيد بن عمرو» فهذه مساواة، وإذا قلت: «زيد بن عمرو» واكتفيت بدلالة الحال عن ذكر لفظ: «أنا»؛ فهذا إيجاز، وإذا قلت: «أنا زيد بن عمرو أنا زيد بن عمرو» لفائدة يقتضيها المقام؛ وهي تنبيه المخاطب أنك الشخص الذي يبحث عنه

مثلاً؛ فهذا إطناب، وسيأتي مزيد تفصيل في كلام الناظم إن شاء الله.

قوله: «إِنْ سَاوَتْ الْمَعَانِي الْمَبَانِي»: في البيت الأول عرّف المساواة، المعاني: مفعول به مقدّم، المباني: فاعل مؤخر، أي كان اللفظ مساوياً للمعنى، وهذا هو الأصل في الكلام؛ أن يكون اللفظ على قدر المعنى.

قوله: «فَهِيَ الْمَسَاوَةُ» ثم مثل قال: «كَذَا حِصَانِي»: اللفظ هنا على قدر المعنى دون نقص ولا زيادة، ومثله أن تقول: «زيدٌ مسافر»، ومن أمثلته المشهورة عند البلاغيين: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، اللفظ هنا على قدر المعنى، ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، ومنه قول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

قوله: «أَوْ فَاقَتْ الْمَبَانِي الْمَعَانِي فَإِنَّهُ الْإِيْجَازُ»: فالإيجاز: هو كون المعنى أكثر من اللفظ مع تمام المعنى ووضوحه، فهو تَوْفِيَّةُ المعنى المراد بلفظٍ أَقْلٍ من اللفظ الذي وُضع له. ثم أشار إلى نوعي الإيجاز فقال: «ذَا نَوْعَانِ بِحَذْفِ مَعْلُومٍ كَأَزْسِلُونِ أَوْ قَصَرِ كَلَا ضِرَارَ دِينِي»: الإيجاز نوعان:

أولهما: إيجاز الحذف: وهو إيجازٌ بحذف معلوم، فهو تأدية المعنى المراد بلفظٍ أَقْلٍ من اللفظ الذي وُضع له بسبب حذف معلوم. والمحذوف أنواع:

قد يكون المحذوف جزء جملة، وقد يكون جملة، وقد يكون أكثر من جملة؛ من حذف جزء جملة: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أي كل سفينةٍ صالحة، المحذوف هنا: الصِّفَة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]؛ أي آيةً مبصرةً، المحذوف هنا: الموصوف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي واسأل أهل القرية، المحذوف هنا: المضاف، والحذف في هذا كُلُّهُ: حَذْفٌ لجزء الجملة.

وقد يكون المحذوف جملة، ومنه: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]؛

أي فصرَبهُ فانفلق، ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي فأفطر فعِدَّةً، ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ أي فحلق ففدية.

وقد يكون المحذوف أكثر من جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ - ٤٦]، والتقدير: فأرسلوني إلى يوسف فأرسلوه، فأناه وقال له: يوسف أيها الصديق، وإلى هذا المثال أشار الناظم بقوله: «بِحَذْفِ مَعْلُومٍ كَأَرْسِلُونِ»، ومن حذف أكثر من جملة: قوله تعالى: ﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ [القصص: ٢٤ - ٢٥]، نظم الكلام من غير حذف أن يُقال: فذهبتا إلى أبيهما وقصصتا عليه ما كان من أمر موسى عليه السلام، فأكبر مساعده لابتتيه، فأرسل إليه فجاءته إحداهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥ - ٣٦]، التقدير: فذهبا إليهم، وبلغاهم رسالة الله تعالى، فكذبوهما، فدمرناهم تدميراً.

والنوع الآخر من نوعي الإيجاز: إيجاز القصر، وهو الإيجاز الذي ليس سببه الحذف، بأن يُحْمَلَ اللفظ القليل المعاني الكثيرة، ومثاله المشهور عند البلاغيين: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، المعنى: أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ؛ كان ذلك داعياً إلى أن لا يُقَدَّمَ على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم، هذا المعنى كله قد انتظمه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وهو خير من قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» من وجوه كثيرة أوصلها البهائم السبكي إلى عشرين وجهاً في «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح»، وذكر السيوطي ستة منها هي محاسنها في «عقود الجمان» ألفيته في البلاغة، فقال:

بِقِلَّةِ الْحُرُوفِ وَالنَّصِّ عَلَى مَطْلُوبِهِ وَالنُّكْرِ تَعْظِيمًا جَلَا

وَبِالطَّبَاقِ وَعَنِ التَّقْدِيرِ غِنَى وَأَنْ خَلَا عَنِ التَّكْرِيرِ

قوله: «بِقَلَّةِ الحُرُوفِ»: إذا عددت ما يُنطق به من حروف: «فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» ستجدُها عشرة، أما قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» فأربعة عشر حرفاً.

قوله: «وَالنَّصُّ عَلَى مَطْلُوبِهِ»: الحياة هي المطلوب وهي منصوصةٌ عليها في الآية.

قوله: «وَالنُّكْرُ تَعْظِيمًا جَلًّا»: حياةٌ في الآية نكرة، والمقصود من التنكير: التعظيم.

قوله: «وَبِالطَّبَاقِ»: بين القصاص والحياة، والطباق: التّضادّ، وهو من المُحسّنات المعنوية.

قوله: «وَعَنِ التَّقْدِيرِ غِنَى»: لا حاجة إلى تقدير في الآية، أمّا قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» فمحتاجٌ إلى تقدير؛ أي القتل أنفى للقتل من غيره.

قوله: «وَأَنْ خَلَا عَنِ التَّكْرِيرِ»: ليس في الآية تكرار، أمّا قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» ففيه تكرار، ولا شك أن الخالي من التكرار أحسن من المشتمل عليه، وإن كان التكرار غير مُخِلٍّ بالفصاحة، لكن الخالي من التكرار أحسن من المشتمل عليه.

وشاع أن قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» كان يقوله أهل الجاهلية، لكن شكك الرافعي في «وحي القلم» في كون هذا مثلاً جاهلياً، وذكر أنها مقولة مختلقة في أواخر القرن الثالث الهجري.

ومن إيجاز القصر قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

[الأعراف: ١٩٩]، كل جملة من هذه الجمل الثلاث يمكن أن يُكتب فيها كتاب.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، وقد شرحه السيوطي في «منتهى الآمال في شرح حديث إِنَّمَا الْأَعْمَالُ»، تكلم عليه في أكثر من ثمانين ومئة وجه، وذكر فيه معاني كثيرة تحت قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (١)، ومسلم في «الصحيح» (١٩٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (١)، ومسلم في «الصحيح» (١٩٠٧).

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١)، فقد عدّه العلماء قاعدة من أعظم قواعد الشريعة وأجلّها شأنًا، فإنّ هذا اللفظ القليل يتضمن النّهي عن كل ما فيه حصول ضرر، فيدخل في ذلك: النّهي عن التدليس، والغشّ في المعاملات، وكتّم العيوب، وبيع المسلم على بيع أخيه، وشرائه على شرائه، وخطبته على خطبته، ويدخل في ذلك: مضارّة الشّريك لشريكه، والجار لجاره، والغريم لغريمه، وكذا إضرار الزوج بزوجه، وكذا المضارّة في الوصية، وفي الشهادات، في مسائل كثيرة كلها تدخل تحت هذا اللفظ القليل، وإلى قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٢) أشار الناظم - وفقه الله - بقوله: «أَوْ قِصَرٍ كَلَّا ضِرَارَ دِينِي».

ثم انتقل - وفقه الله - إلى الكلام عن الإطناب فقال: «أَوْ فَاقَتْ الْمَعَانِي الْمَبَانِي»: أي كان اللفظ أكثر من المعنى.

قوله: «فَائَةُ الْإِطْنَابُ لِلْبَيَانِ»: فالإطناب: هو كون اللفظ أكثر من المعنى لفائدة.

وللإطناب صورٌ كثيرة أشار هنا إلى سبعة منها:

قوله: «وَقَدْ يَجِي مُوضَّحًا»: الصورة الأولى من صور الإطناب: الإيضاح بعد الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦]: هذا إبهام يشوّك إلى معرفته، فإذا بيّن لك تمكّن المعنى في نفسك، ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]: هذا إيضاح بعد الإبهام، ﴿هَلْ أَنْبَيْكُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ تَنْزَلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢]، ﴿تَنْزَلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾: هذا إيضاح بعد الإبهام، ﴿فَوْسَوْسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَأْدُمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]: هذا إيضاح بعد الإبهام، ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٤]: هذا إيضاح بعد الإبهام.

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢٣٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢٣٤٠).

قوله: «مُذَيَّلًا»: الصورة الثانية من صور الإطناب: التذييل، والمقصود بالتذييل: تعقيب جملةً بجملةٍ أخرى تشتمل على معناها لغرض التوكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، عُقِبَتْ جملة ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ بجملة ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾، وهي تذييلٌ لأنها تشتمل على معنى الجملة السابقة، والغرض: التوكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، قوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾: هذه الجملة تذييلٌ؛ لأنها تشتمل على معنى جملة: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾، والغرض: التوكيد، ثم بعدها قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وهذه الجملة تذييلٌ أيضًا؛ لأنها مشتملة على معنى ما قبلها لغرض التوكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ [سبأ: ١٧]، ثم قال: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾: تذييلٌ؛ لأنها تشتمل على معنى الجملة التي قبلها، والغرض: التوكيد.

قوله: «مُعَمَّمًا»: الصورة الثالثة: التعميم: وهو ذكر العام بعد الخاص تنبيهًا على فضل الخاص، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبا: ٣٨] ﴿الرُّوحُ﴾: جبريل عليه السلام، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾: هذا من ذكر العام بعد الخاص، فالملائكة يدخل فيهم جبريل عليه السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، هذا من ذكر العام بعد الخاص.

قوله: «مُخَصَّصًا»: الصورة الرابعة: التخصيص: وهو ذكر الخاص بعد العام تنبيهًا على فضل الخاص أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]، الروح من الملائكة، هو من ذكر الخاص بعد العام.

قوله: «مُهِوَّلًا»: الصورة الخامسة من صور الإطناب: هي الاعتراض، والتَّهْوِيلُ غرض من أغراض الاعتراض، والاعتراض: أن يؤتى بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين لأغراض كثيرة، منها: التَّهْوِيلُ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، ﴿لَوْ

تَعْلَمُونَ: هذه جملة معترضة لنكتة التهويل.

ومن الأغراض في الاعتراض: الدعاء؛ كأن تقول: «كان - رحمه الله - عالمًا عاملاً»،
«رحمه الله»: جملة معترضة لنكتة الدعاء.

ومن الأغراض: التنزيه، نحو قوله تعالى: **﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾** [النحل: ٥٧]، **﴿سُبْحَانَهُ﴾**: جملة معترضة لنكتة التنزيه.

قوله: **﴿كَأَقْبَلُهُمَا مُوْطِئِي وَالنَّظْمَا﴾**: الصورة السادسة من صور الإطناب: التوشيع، أشار إليها بالمثل، وتوشيع القطن: لفه بعد ندفه، وندف القطن: ضربه، والمقصود بالتوشيع عند البلاغيين: الإتيان بمثنى مفسر بمتعاطفين، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: **«نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»**^(١)، ذكر مثنى وهو: «نِعْمَتَانِ»، ثم فسر بمتعاطفين: «الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: **«لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًا فِي اثْنَتَيْنِ: فِي حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ»**^(٢)، ذكر مثنى «اثْنَتَيْنِ»، ثم فسر بمتعاطفين: «فِي حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ»، ومنه قوله تعالى: **﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾** [النجم: ٤٥]، ذكر مثنى: **﴿الزَّوْجَيْنِ﴾**، ثم فسر بمتعاطفين: **﴿الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾**، ومنه مثال الناظم: «أَقْبَلُهُمَا مُوْطِئِي وَالنَّظْمَا»؛ «موطئى في البلاغة»، «والنَّظْمَا»: الذي هو «مِثْيَةُ البلاغة»، فسر ضمير التثنية في «أَقْبَلُهُمَا» بمتعاطفين.

قوله: **﴿وَبَارِكْنَ﴾**: الصورة السابعة من صور الإطناب: التوكيد بأنواعه المختلفة، وقد سبق أن عقد باباً للتوكيد، وشاهده في مثال الناظم: «بَارِكْنَ»؛ أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة، ومن ذلك: التكرار، **﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾** [المؤمنون: ٣٦]، فهذا إطناب بالتوكيد، **﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾** [الشرح: ٥-٦]؛ هذا إطناب بالتوكيد، **﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** [التكاثر: ٣-٤]، هذا إطناب بالتوكيد، **﴿أَيَعِدْكُمْ أَنكُمْ**

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٦٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٦٤٢٠).

إِذَا مِتُّمُ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ» [المؤمنون: ٣٥]، تَكَرَّرَتْ ﴿أَنْتُمْ﴾؛ لطول الفصل، وهذا إطناب بالتوكيد، وفي قوله: «أَعْمَالَنَا وَالْعِلْمَا» شاهدٌ على صورة سبقت؛ وهي الإطناب بذكر الخاص بعد العام، الذي سبق في قوله: «مُخَصَّصًا»، لأنَّ العِلْمَ داخلٌ في الأعمال، ولا يخفى ما في هذا البيت -«ك» (اقْبَلْهُمَا مُوْطِئِي وَالنَّظْمَا وَبَارِكْ لَكُمْ أَعْمَالَنَا وَالْعِلْمَا) - من حسن اختتام وبراعة مقطع، والاختتام: هو آخر ما يعيه السَّمْعُ، فيبقى في النَّفْسِ؛ لذا يتأكَّد التَّأَثُّقُ فيه؛ بأن يكون عَذَبَ اللَّفْظِ، حَسَنَ السَّبْكِ، صحيح المعنى، وأحسنه: ما أشعر بالانتهاء، ويسمَّى: براعة المقطع، وذلك مُتَحَقِّقٌ في بيت الناظم هنا، ومنه قوله تعالى في آخر سورة الزمر: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، لا تنتظرُ بعد هذه الآية شيئاً، وكذلك آخر سورة إبراهيم: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ مَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وكذلك آخر سورة الصافات: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢].



قال المصنف:

«الخاتمة»

تَمَّتْ بِحَمْدِ رَبِّنَا الْمِئَّةَ ١-٩٨ سِيرَةً كَافِيَةً هَئِئِهِ
يَا رَبِّ يَسِّرْ لِلْجَمِيعِ عِلْمَهَا ٢-٩٩ وَشَرَحَهَا وَحَفِظَهَا وَفَهَمَهَا
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ٣-١٠٠ عَلَى الرَّسُولِ أُبَلِّغِ الْأَنَامَ



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نسأل الله أن يرزقنا جميعاً العلم النافع، والعمل
الصالح، والإخلاص في القول والعمل، وأن يجزي ناظمها خير الجزاء، وأن يجعل له من أجر
مدارسها أوفر حظاً ونصيب، وأن يُديم نفعه، ويُجري الخير على يديه.

والحمد لله رب العالمين
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.





فهرس المحتويات

- المُقَدِّمَةُ ٥
- تَعْرِيفُ الْبَلَاغَةِ ٦
- عُلُومُ الْبَلَاغَةِ وَتَرْتِيبُهَا ١٢
- الْعِلْمُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْبَدِيع ١٣
- النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْمُحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ ١٤
- النَّوعُ الثَّانِي: الْمُحَسِّنَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ ١٨
- الْعِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَان ٢٣
- الْبَابُ الْأَوَّلُ مِنْ عِلْمِ الْبَيَان: الْكِنَايَةُ ٢٥
- الْبَابُ الثَّانِي مِنْ عِلْمِ الْبَيَان: التَّشْبِيهُ ٢٩
- الْبَابُ الثَّلَاثُ مِنْ عِلْمِ الْبَيَان: الْمَجَازُ ٣٥
- النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَجَازِ: الْمَجَازُ اللَّغَوِيُّ ٣٧
- النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ: الْإِسْتِعَارَةُ ٣٨
- النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ: الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ ٤١
- النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْمَجَازِ: الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ ٤٤
- الْعِلْمُ الثَّلَاثُ: عِلْمُ الْمَعَانِي ٤٨
- الْبَابُ الْأَوَّلُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْإِسْنَادُ وَالْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ٥٠
- الْبَابُ الثَّانِي مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْخَبَرُ وَالْإِنْشَاءُ ٥٩

- الإِنْشَاءُ غَيْرُ الطَّلْبِيِّ وَأَنْوَاعُهُ ٦١
- الإِنْشَاءُ الطَّلْبِيُّ وَأَنْوَاعُهُ ٦٢
- الْأَوَّلُ: النَّهْيُ ٦٢
- الثَّانِي: الْأَمْرُ ٦٣
- الثَّالِثُ: الْعَرَضُ ٦٣
- الرَّابِعُ: التَّخْصِيفُ ٦٤
- الْخَامِسُ: التَّمْنِي ٦٥
- السَّادِسُ: النَّدَاءُ ٦٦
- السَّابِعُ: الْإِسْتِفْهَامُ ٦٦
- الْبَابُ الثَّالِثُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: التَّوَكِيدُ ٧٤
- الْبَابُ الرَّابِعُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ٨٣
- الْبَابُ الْخَامِسُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الذِّكْرُ وَالْحَذْفُ ٨٧
- الْبَابُ السَّادِسُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ ٩٤
- التَّعْرِيفُ بِالضَّمِيرِ ٩٥
- التَّعْرِيفُ بِالْعَلَمِ ٩٨
- التَّعْرِيفُ بِالْإِشَارَةِ ٩٨
- التَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ الْمَوْصُولِ ٩٩
- التَّعْرِيفُ بِ(أَل) ١٠١
- التَّعْرِيفُ بِالْإِضَافَةِ ١٠٢
- التَّنْكِيرُ ١٠٤

- البَابُ السَّابِعُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ. ١٠٦.....
- البَابُ الثَّامِنُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْقَصْرُ (الْحَصْرُ). ١١٥.....
- البَابُ التَّاسِعُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْوَضْلُ وَالْفَضْلُ. ١٢٠.....
- البَابُ الْعَاشِرُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي: الْمُسَاوَاةُ وَالْإِيْجَازُ وَالْإِطْنَابُ. ١٢٦...
- الْخَاتِمَةُ..... ١٣٤
- **فهرس المحتويات**..... ١٣٥

